جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص : دراسات مغاربية

إعداد الطالب :

دلاوي أحمد

إشراف الأستاذ

دريس عبد الصمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ : أ. بن دادة لخضر ..... رئيسا

الأستاذ : د. دريس عبد الصمد ..... مشرفا ومقررا

الأستاذة: أ. بوعناني سميحة ..... عضوا مناقشا

الموسم الجامعي : 1436 – 1437 هـ

2015 – 2016

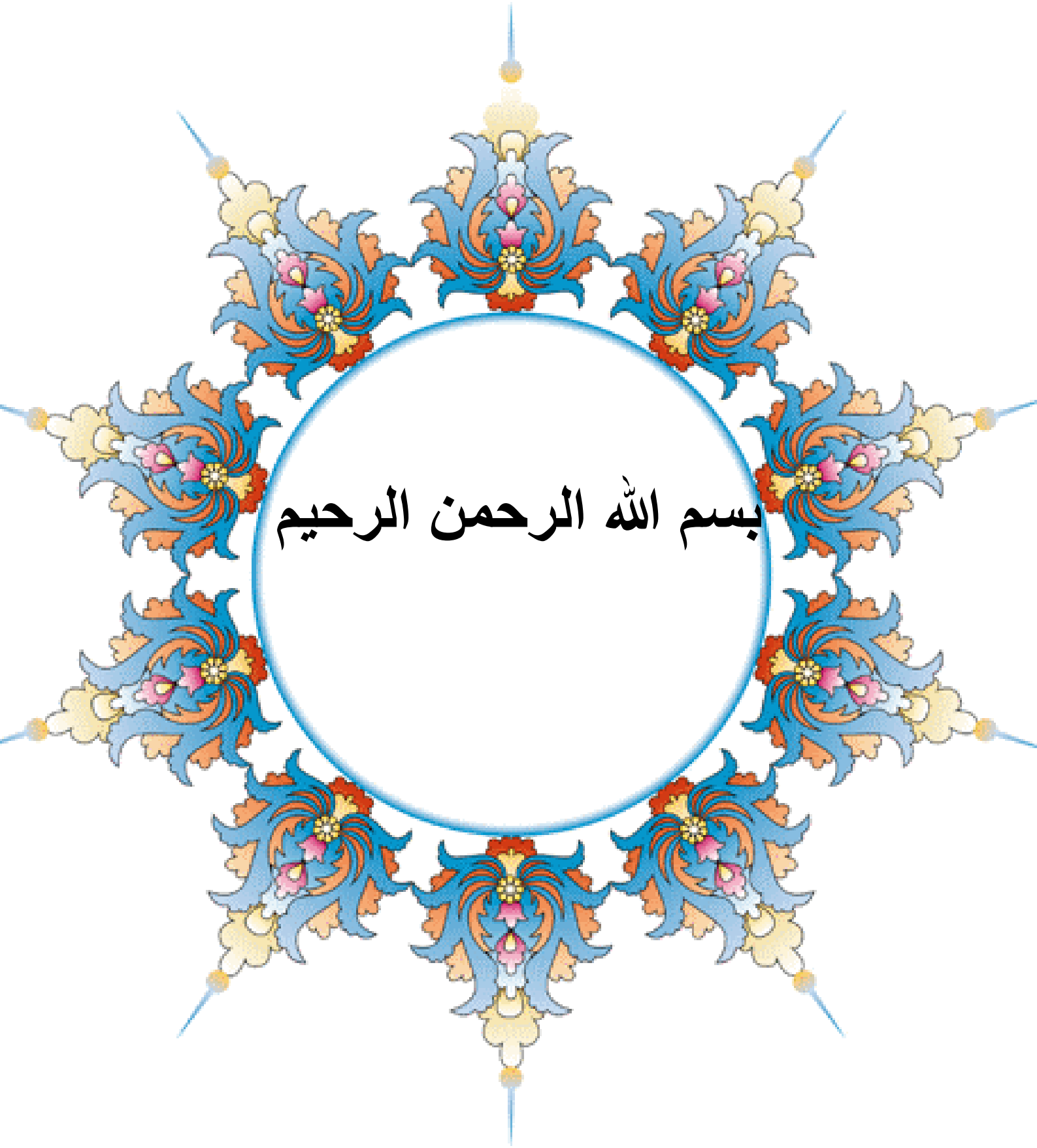
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الذي رافقني في إنجاز هذا العمل **د. عبد الصمد دريس** ممتنا له على صبره ومساندته لي، كما أعرب عن تقديري للجنة المناقشة على ما جادت به من نصح وتقويم، وأخص الأستاذة **بوعناني سميحة** بالتحية والشكر لدعمها النفسي وحسن ظنها وتشجيعها لي، ولا أنسى أساتذة قسم العلوم السياسية الذين درسوني واستفدت من علمهم في هذه المسيرة من مرحلة الماستر.

وأشكر كل من قدم لي الدعم والعون في مختلف أطوار دراستي وكل من كان له فضل علي للوصول إلى هذا المقام بدء بالأسرة الكريمة مرورا بمن علمني حرفا أو أسدى لي نصحا غير ناكر لجميل أحد.

وأسأل الله أن أكون عند حسن ظنهم وأحقق ما يأملون مني وما تعبوا في غرسه فيّ من طموح وأهداف علمية وعملية وشخصية.

إهـــداء

إلى من أوصى بها الرحمن

إلى عطر المكان وبهجة الزمان

إلى غاليتي " أمـــي "

إلى من اسمه جعلني أفخر وبجهده أقوى وأكبر

إلى أعظم إنسان " أبـــي "

إلى سندي ورفاقي سائر الأيام، من حياتي بهم تزدان

إلى " إخوتي وأخواتي "

إلى من صداقتهم تسعدني، ورفقتهم تفيدني

إلى خيرة الأصحاب " زملائي "

إلى عائلتي وأصدقائي وكل من

سعى وسعد بنجاحي.

مقدمة

تعتبر منطقة الساحل والصحراء إحدى أهم المناطق الضعيفة بنيويا والمختلة أمنيا بسبب عدة عوامل وظروف حالية وتاريخية، حيث أنها كانت مستعمرات أوربية ورثت حملا ثقيلا من الأزمات من تلك الفترة، بالإضافة إلى المشاكل المستحدثة بعد ذلك مثل تأخر التنمية والأزمات الداخلية والإثنيات المتصارعة والأزمات الإجتماعية من فقر وأمراض، والوضع الأمني المتدهور الذي كان السبب المباشر في عدم الاستقرار وظهور تبعات سلبية على تلك الدول وشعوبها. فالأمن هو المتغير المؤثر في جميع المتغيرات الأخرى حيث لا ديمقراطية بلا أمن ولا تنمية كذلك، ولا قوة اقتصادية أو استثمار،... وسبب ذلك هو تحالف جماعات الجريمة المنظمة مع الجماعات الإرهابية، ناهيك عن تجارة السلاح والمخدرات وتجارة البشر وغير ذلك من الأزمات.

كان الساحل والصحراء منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون واحة سلام وتواصل والتقاء وجسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية... ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، وصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات. وأصبحت المنطقة فضاء شاغرا وساحة حروب ونزاعات لا تنتهي... ومصدر قلق وخوف لأهلها وللعالم.

ويرجع ذلك إلى مزيج معقد من الأسباب والدوافع يتمثل أبرزها في الإرث الاستعماري، وأزمة الهوية والاندماج الوطني، والكوارث الطبيعية، والثروات الهائلة التي ترقد في باطن أرضها، والتدخلات الأجنبية. ومشاكل الساحل والصحراء لا تتوقف عند إطارها المحلي بل هي ممتدة إلى خارج حدودها بفعل تداخل أراض المنطقة وعدم وجود حواجز طبيعية، ومن ضمن هذا الفضاء المتأثر نجد الجزائر كدولة حدودية مع ست دول من الساحل.

إن موقع الجزائر الممتد في الصحراء التي تشغل الحيز الأكبر من مساحتها ووقوعها في نقطة تقاطع إستراتيجية بين شمال ووسط إفريقيا وإطلالها بحدود جد طويلة على شاطئ الساحل الإفريقي الذي يحتوي على جميع بذور النزاعات الموجودة في إفريقيا، تجعل الأمن القومي الجزائري منكشفا من هذه الجهة خاصة مع تسارع وتيرة التفاعلات التي تحدث فيها والتي تؤثر بطريقة مباشرة على الوضع في الجزائر، وللتطورات التي تأخذها هذه التفاعلات في كل مرة في ظل تدخل فواعل خارجية بمشاريع تؤثر مباشرة على الأمن القومي الجزائري.

على الجزائر التصدي للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من دول الجوار، والدول الفاشلة والمشاريع الأجنبية التي لديها في الغالب مصالح متناقضة مع مصالح الجزائر في المنطقة. وتسعى الجزائر أيضا إلى دعم وتنسيق جهود بناء السلم هناك، على اعتبار أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين القرب الجغرافي وعملية تحديد الأولويات الوطنية للسياسة الخارجية الجزائرية.

سنتناول في هذه الدراسة موضوع الأمن في منطقة الساحل والصحراء الذي يعرف اضطرابا وترديا وكيف أثر ويؤثر في استقرار الجزائر، والسبل والأساليب الممكنة للجزائر لمواجهته ومحاولة علاجه وإبعاد خطره عن أمنها القومي.

أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الذاتية:**

– الإهتمامات الشخصية بمسائل ومساعي تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية.

– الإنتماء الجغرافي والحضاري لمنطقة الشمال الإفريقي والساحل والصحراء.

– قلة الدراسات في الموضوع عربيا، ومحاولة المساهمة بإثراء المكتبة الجامعية في هذا المجال.

- **الأسباب الموضوعية:**

– تجدد التحدي الأمني في منطقة الساحل والصحراء خصوصا دول الجوار الجزائري: ليبيا ومالي.

– انتقال بعض تبعات الأزمة في المنطقة إلى الجزائر عبر الحدود المفتوحة.

– تزايد الاهتمام الدولي والإقليمي بمنطقة الساحل والصحراء بعد تهميشها لمدة طويلة.

الإشكالية: يمكن أن نخرج بصياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي:

ما هي وسائل المقاربة الجزائرية لحماية أمنها من تبعات الوضع في الساحل والصحراء؟

بالإضافة إلى أسئلة فرعية هي:

– ماهي الأسباب وراء عدم استقرار منطقة الساحل والصحراء؟

– ما أبرز التحديات المحلية، الإقليمية والدولية للمنطقة؟

–كيف تتأثر الجزائر بذلك كله، وما هي سبل تحصين نفسها ومعالجة أزمات تلك المنطقة؟

الفرضيات: يمكن أن نتنبأ من خلال الإشكالية بالفرضية التالية :

معالجة وحل أزمات الساحل والصحراء سلميا ينعكس إيجابا على الأمن القومي الجزائري

يمكن أن نجزئها إلى فرضيات فرعية هي كالتالي:

– عدم استقرار منطقة الساحل والصحراء مرده أساسا إلى مشاكل "الدولة الجوهرية" فيها.

– عدم الاستقرار تنتج عنه مشاكل أخرى لها امتدادات داخلية وخارجية.

– تتأثر الجزائر سلبا بالأوضاع في منطقة الساحل والصحراء وتتعامل معها بحذر وتخوف.

مجالات الدراسة:

– **المجال المكاني:** ينحصر المجال المكاني في منطقة الساحل والصحراء كنموذج إقليمي لتدهور الأمن وانتشار الأزمات، مع إمكانية قياس هذه المتغيرات على سائر القارة الإفريقية لتشابه الواقع المعيشي والحضاري والبنيوي. بالإضافة إلى دولة الجزائر كمتأثر بالوضع السائد في منطقة الساحل والصحراء وكنموذج للدولة المغاربية التي يعنى بها تخصصنا الدراسي " دراسات مغاربية ".

– **المجال الزماني:** ظاهرة غياب الأمن والصراعات في منطقة الساحل والصحراء ليست جديدة وإنما هي من مخلفات الحقبة الاستعمارية، لذا فإن المجال الزمني يمتد من فترة الحصول على الإستقلال في القرن الماضي وصولا إلى تجدد الصراع والأزمات في المدة الأخيرة بعد 2010 بأساليب جديدة تمثلت في التحركات الشعبية وتنامي الإرهاب العابر للحدود وكذا التدخل الأجنبي الغربي.

مناهج الدراسة: يتطلب الموضوع منهجية مركبة تتمثل في ما يلي:

– **المنهج التاريخي:** وظيفته تتبع التسلسل الزمني في الدراسات التنظيرية لمفهوم الأمن ومختلف المراحل التي مر بها، بالإضافة إلى السرد التاريخي لبعض الأزمات في المنطقة.

– **المنهج المقارن:** لمقارنة التوجهات التنظيرية في مسألة مفهوم الأمن بين المدارس والمفكرين، إضافة إلى مفهوم الدولة الحديثة المستقرة والدول الفاشلة أو الهشة.

– **منهج دراسة الحالة:** وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق.

– **المنهج المسحي:** يتم من خلاله فحص مختلف الأحداث والقضايا المتعلقة بالمنطقة المعنية بالبحث وتتبع أسباب الظواهر خصوصا الأمنية وما يلحقها.

–**المنهج الإحصائي:** ويسمح لنا بقياس حجم التعثر الأمني في المنطقة الساحلية الصحراوية، ومدى انعكاسه عليها داخليا وعلى جوارها إقليميا.

أدبيات الدراسة: هي عبارة عن مجموعة دراسات أكاديمية درجة ماجيستير تطرقت جميعها لأزمات الساحل والصحراء من عدة زوايا ومناظير هي كالتالي:

"**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**": رسالة ماجيستير للباحث خالد بشكيط اهتم فيها بموضوع الأمن الإنساني كمفهوم جديد في تحديد أوضاع المنطقة والعوائق التي تقف أمام تحقيقه وصولا إلى آليات تكيفه مع معطيات تلك المنطقة.

"**البعد الأمني الجزائري في منطقة السحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات**": للباحث شاكر ظريف حول الظروف الأمنية للساحل والصحراء وكيفية تعامل الجزائر معها وفق نظرة أمنية.

"**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**": من إعداد أبصير أحمد طالب تتحدث حول طبيعة ومسببات المشكلات في منطقة الساحل والمبادرات لمعالجتها إقليميا ودوليا.

"**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**": لصاحبها حسام حمزة تتناول عدة فواعل داخلية وإقليمية ودولية تؤثر على الأمن القومي الجزائري ومنها الدائرة الإفريقية والساحلية موضوع دراستنا.

"**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**": لنبيل بوبيبة، تتناول تحديات الأمن الجزائري القادمة من الصحراء الكبرى ومساعي الجزائر لمواجهتها.

أما عن تقسيم الدراسة فإن بحثنا يحتوي على ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول: يعتني بالطرح النظري لمفهوم الأمن والأمن الإنساني الحديث ومفهوم الدولة الفاشلة، وأزمة بناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء والمشاكل الجوهرية البنيوية والتركيبية لدولها.

الفصل الثاني: يطرح التحديات الأمنية الداخلية والإقليمية التي تواجه منطقة الساحل والصحراء بالإضافة إلى المشاريع الأجنبية في المنطقة.

الفصل الثالث: نتحدث فيه عن الأمن القومي الجزائري وأهم التهديدات الآتية إليه من منطقة الساحل والصحراء وصولا إلى المقاربة الجزائرية لمواجهة ذلك أمنيا وديبلوماسيا وفي إطار التعاون الدولي والإقليمي للحرب ضد الإرهاب.

وفي الأخير خاتمة واستنتاجات وطرح مجموعة سيناريوهات وحلول.

الفصل الأول
إشكالية الأمن وبناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء

يتطرق الفصل الأول إلى الجانب النظري والمفاهيمي حيث يشغل عنصر "الأمن" – المتغير الرئيسي في هذه الدراسة – المبحث الأول في عناوين ثلاثة هي: التعريف بالمفهوم، وتتبع مراحل تطوره فكريا ثم الوصول إلى الأمن الإنساني آخر ما توصل إليه منظروا العلاقات الدولية. ثم عنصر الدولة الفاشلة؛ السمة التي تتصف بها أغلب دول الساحل والصحراء ونأخذ دولة مالي كحالة للدراسة. ثم أهم الظواهر التي تلحق بهذا النوع من الدول في المنطقة حيث يعالج المبحث الثالث: أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء، تحدي التنمية في هذه الدول، والتركيبة الإثنية المتنوعة ودورها في المشكل الأمني وعدم استقرار دول منطقة الساحل والصحراء.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن من الدولاتية إلى الأمن الإنساني

المطلب الأول: التعريف بمفهوم الأمن

لم يعرف تعريف مفهوم الأمن إجماعا بين المفكرين والمدارس حيث اختلف ذلك حسب الظروف والفواعل، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام بالغ من قبل الباحثين لكن تعريفاته تنوعت بحسب المدارس والنظريات:

1- المقاربات الكلاسيكية:

* الواقعية: ارتكز التصور الرئيسي للأمن على الأمن العسكري الدولاتي، بمعنى الحفاظ على البقاء وتحقيق المصالح وتعظيمها. وارتبطت بذلك فكرة الأمن بسياسة الردع والدفاع العسكري لأن مصادر التهديد خارجية بصورة أساسية، وهو ما قاد الدول إلى التركيز على إنشاء المؤسسات الأمنية المتخصصة في التجسس، وجمع المعلومات وتحليلها بصورة مستمرة [1].

ويمكن تلخيص الأفكار والمرتكزات العامة للواقعية، والتي تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عندهم في النقاط التالية [2]:

الدولة: هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية.

البقاء أو الأمن القومي: هو الهدف الأسمى لهاته الدول.

الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية: في غياب سلطة مركزية لضبطها .

التهديد العسكري الخارجي:

الإعتماد الذاتي [3]:

[1] – بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، موسم 2011/2010، ص13.

[2] – خديجة عرفة محمد، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص14.

[3] – المرجع السابق، ص15.

* الليبرالية: بنى الليبراليون تصورهم للأمن على فكرة السلام الديمقراطي بين الدول التي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تتعارض فيما بينها، وكذا فكرة ويلسون "مفهوم الأمن الجماعي"، وتأسيس النظام العالمي وإمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول عن طريق انسجام القيم الديمقراطية والمصالح، مما يجعل الأمن معطى مشتركا بينهم. ويتم تحقيق الأمن الجماعي وفقهم عن طريق ثلاثة شروط هي:

- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها لتغيير الوضع الراهن.
- توسيع نظرة الدول للمصلحة الوطنية لتشمل مصالح الجماعة الدولية.
- تغلب الدول على خوفها وحلول الثقة محل الشك الموجود [1].

وقد وضع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط أسس هذا التصور عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تشكل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى. وفكرة السلام الديمقراطي التي ترتكز عليها الليبرالية تستند إلى نقطتين أساسيتين هما [2] : يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة بينها. نشر القيم الديمقراطية وتقليل الوازع العسكري لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادرا ما تدخل في صراعات فيما بينها وغالبا ما تكون الصراعات بينها وبين دول غير ديمقراطية.

2- المقاربات التجديدية:

* الليبرالية الجديدة: تحاول تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتصل إلى وضع لبنات للتعاون الدولى على غرار دعم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، والتي ما فتئ دورها يتنامى بشكل كبير. وقد تعزز هذا الطرح الجديد لليبرالية "المؤسساتية" مع النجاح الذي لاقا توسيع بعض المؤسسات كالإتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي، ومساهمتها في تطوير نظم أمنية مستقرة بما عزز الديمقراطيات الناشئة في دول أوربا الوسطى والشرقية، وساهم في توسيع نطاق الآليات الخاصة بإدارة الأزمات في المنطقة. وبهذا فالنمط الناشئ

[1] - قسوم سليم، **"دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية:تخصص: الإستراتيجية والمستقبليات،جامعة الجزائر،2010 ،ص17.

[2] - بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص16.

للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص للسلام، وخاصة منها المؤسسات الاقتصادية في عالم تضبطه حركية الاعتماد المتبادل بشكل قوي والعولمة [1].

رغم أن الليبرالية الجديدة تركز على دور المؤسسات في تحقيق الأمن إلا أنها أبقت على الدولة فاعلا موحدا وعقلانيا أساسيا في السياسة الدولية [2].

* الواقعية الجديدة: جاءت لتجاوز القصور الذي وقعت فيه الواقعية الكلاسيكية لتفسير عالم ما بعد الحرب الباردة. فيرى دافيد بالدوين أن نهاية الحرب تستوجب إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للأمن، فمشاكل ما بعد نهاية الحرب الباردة لا يمكن حلها عن طريق العامل العسكري، كالتضخم والأزمات الاقتصادية. وبشكل عام فإن التصور الأمني للواقعية الجديدة يركز على:

- الأمن الاقتصادي بالإضافة إلى الأمن العسكري.
- النظام الدولي كمستوى جديد للتحليل: فالفوضى هي التي تنتج بيئة صراعية الواقعية الجديدة أبقت على مركزية الدولة القومية في العلاقات الدولية رغم وجود فواعل أخرى، بالإضافة إلى إبقائها الأمر محصورا في مستوى بقاء الدولة، أي أن المستهدف بالحماية والبقاء هو الدولة [3]

المقاربة الأمنية لباري بوزان: انطلق من بعض المسلمات الواقعية لكنه انتقد العديد من أفكارها، بدأ بوزان مقاربته الأمنية بتعريف شامل وحديث للأمن حيث يرى بأنه: "العمل على التحرر من التهديد". أما في سياق النظام الدولي الأمن هو: " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي، وهذا ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية " [4]. وبهذا فالأمن القومي عند بوزان هو: " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية ".

إن انتقاد بوزان المنظور الواقعي كان فيما يخص ربط هذا الأخير الأمن بالقوة حصرا وعدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية لذلك قسم بوزان الأمن إلى أربعة أبعاد هي:

---

[1] – قسوم سليم، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] – بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3] – خديجة عرفة محمد، مرجع سبق ذكره، ص20.

[4] – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة،الجزائر، 2005، ص26.

الأمن البيئي، الأمن السياسي، الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي [1].

هذه الموضوعات الجديدة التي جاءت بها أعمال بوزان تشكل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والنقدية للأمن، فواقعيته المغيرة تعطيه مصداقية لدى الواقعيين، وتصوره الموسع للأمن مهد الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاغن.

3- المقاربات ما بعد الوضعية:

* مدرسة كوبنهاغن: برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتركز هاته المدرسة على الجماعات التي تعيش داخل الدولة حاليا باعتبارها الطرف المعني بالدراسة الأمنية لكون هذه التهديدات تمس المجتمع بالدرجة الأولى، وخاصة بعد ظهور النزاعات الإثنية كنوع جديد من النزاعات في العلاقات الدولية. وتجد مدرسة كوبنهاغن تفسيراتها في تحليلات "وايفر، ديلون، دويلد،... فبالنسة لوايفر فإن جملة المظاهر: العولمة والمخاطر العابرة للحدود وتحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية والهجرة والاجتياح الثقافي تجعل المجتمع مهددا أكثر من الدولة [2].

* المدرسة النقدية: تطورت من مجموعة من الأطر الفلسفية أبرزها الفلسفة الماركسية، جاءت بناء على مجموعة من الأسباب منها: -محاولة تقديم إطار نظري مفاهيمي متكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة مثل النزاعات الجديدة، الإرهاب، الهجرة والقضايا البيئية. -تطوير نظرة بديلة للمقاربات الأنجلوأمريكية المهيمنة.-محاولة الوصول ومعرفة الأخطار الجديدة ومصادرها مثل المخاطر البيئية، الفوارق الاجتماعية والأزمات المالية [3] .

أعمال المدرسة النقدية لتوسيع مفهوم الأمن ترى أنه يجب أن يتعامل مع كل التهديدات التي تؤخذ بعين الاعتبار كالفقر ونقص التعليم،.. التي تشكل عائقا أمام مفهوم انعتاق الأفراد حسب "كين بوث". وتميزت المدرسة النقدية بعنصرين مهمين هما:

- الأمن: ترى في هذا الجانب أن أمن الإنسان أولى من أمن الدولة.

[1] – قسوم سليم، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] – عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص27.

[3] – بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص25.

- الإنعتاق: هو تحرر الإنسان من سيطرة إنسان آخر[1].

ترفض المدرسة النقدية الربط بين الأمن والحرب، وتعتبر الفرد الإنساني موضوعا مرجعيا أساسيا والدولة وسيلة لضمان أمن هذا الأخير وتحقيق رفاهيته، وبهذا لا تكون الدولة معنية بالأمن.

* النظرية البنائية: استطاعت الوصول لتفسير لنهاية الحرب الباردة خصوصا ما تعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفياتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن المشترك". تحاول البنائية تبني تصور اجتماعي أكثر للمفاهيم والمتغيرات عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الوضعية. ترى البنائية بأن الأمن يحمل مدلولا اجتماعيا وهو مرتبط أكثر بعنصر أساسي هو عنصر الإدراك من طرف صانع القرار، وعليه فالأمن ليس مسألة حتمية وإنما مسألة إدراك من صانع القرار[2].

تتلخص البنائية في أربعة نقاط رئيسية:

- النظام الدولي فوضوي : من فعل صناع القرار.

- القوة: مادية و قيمية.

- التهديد: يرتبط بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته أيا كان شكل التهديد ومستواه ومصدره.
-طريقة التفكير: يتحقق الأمن والاستقرار إذا تم تغيير طريقة التفكير بالنسبة للدول وبالتالي بالنسبة لصناع القرار [3].

[1] – المرجع السابق، ص26.

[2] – عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] – بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص28.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن

اهتمت الفلسفات القديمة سواء في الشرق كالثقافة الصينية والهندية والفارسية، أو مثيلاتها في الغرب اليونانية والرومانية بقضايا وشؤون السياسة والحكم، كما واكب تبلور مفهوم الدولة تفكيرا متواصلا حول حماية المجتمع وكذا الدولة من التهديدات الخارجية. وبدوه ارتبط ظهور الدولة القومية الحديثة بعدة أبعاد لعل من أبرزها إرساء قواعد النظام وتحقيق الأمن في خضم الصراعات والفتن الدينية والقومية التي عرفتها أوربا خلال القرن السادس عشر. ويؤكد توماس هوبز أن الدافع الأساسي وراء انخراط الناس في المجتمعات عبر "العقد الاجتماعي" إنما كان الهدف منه البحث عن الأمن في مقابل تنازل هؤلاء الناس عن حرياتهم لسلطة مركزية مشتركة، ويمكن القول أن جزء هاما من شرعية الدولة الحديثة وبسط هيمنتها على المجتمع استمد من مدى قدرتها على تحقيق الأمن لشعبها [1].

ارتبط مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة خلال القرن الماضي بمضامين دقيقة لعل أبرزها ربط الأمن في الأساس بالقوة العسكرية للدولة. ويرجع هذا التقليد إلى زمن الواقعية الكلاسيكية التي جسدها نيكولا ميكيافيلي عندما رأى في متغير القوة أساسا لاستقرار الحكم والإمارة، وضرورة فصل الممارسة السياسية عن الاعتبارات الأخلاقية والدينية أو كما سماها ضرورة التمييز بين أخلاق الفرد وأخلاق الدولة. هذه الأخيرة التي ينبغي أن تخضع سلوكها لمقياس أساسي وهو "منطق الدولة" أو"منطق المصلحة العليا للدولة"، حيث رأى في الدولة مركزا للقوة التي تقوم بتحديد قواعد السلوك التي ينبغي على السياسي أو "الأمير" الأخذ بها و اتباعها [2].

استمر العمل بهذه القاعدة الواقعية كمحدد لمفهوم الأمن إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين بحسب الواقعين يعني ارتباط معنى الدولة بالقوة ضرورة منطقية، ولعله ما دفع عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر إلى أن يبرز الخاصية الأساسية للدولة في كونها تعني: " احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة"، وكأنه بذلك يردد نفس عقلانية توماس هوبز وفلاسفة العقد الاجتماعي التي مفادها تأكيد صفة وخاصية المقايضة بين الدولة ومواطنيها أو رعاياها؛ أي التزام الدولة بتوفير الحماية والأمن لهم في مقابل أن يقوم هؤلاء بالإذعان لسلطتها [3].

---

[1] – صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر**، العدد5، ص287.

[2] – جون بيليس،وستيف سميث، **السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة 2004، ص232.

[3] – المرجع السابق، ص233.

الواقعية الجديدة ظلت متمسكة بالطرح السابق، وأضافت له عناصر جديدة، فعلى سبيل المثال أضاف كينيث وولتز متغيرا سماه "القدرات" والتي تتمثل أساسا في حجم الإنسان، المساحة، توفير الموارد، القوة العسكرية الاستقرار السياسي وأخيرا الكفاءة، ومعلوم أن مضامين القوة لدى الواقعيين أضيف لها عناصر جديدة تباعا بالتركيز على القدرات العسكرية لدى هانس مورغنتو، ليضاف إليها الشق الاقتصادي لدى وولتز وأخيرا البعد المعرفي جنبا إلى جنب مع الأبعاد الأخرى لدى الواقعيين البنيويين خلال الثمانينات والتسعينات، فتناغم العوامل الآنفة الذكر يساهم في قياس قوة الدولة وقدرتها في بلوغ أمنها القومي [1].

رغم قوة وجاذبية المنطق الداخلي الذي ظل يحكم الطرح الواقعي والواقعي الجديد، إلا أن تداعيات نهاية الحرب الباردة أفضت إلى مراجعة هذا الطرح الذي ظل منحصرا في شكله الضيق المتمثل في ربط مفهوم الأمن في بعده العسكري بالأساس، لاسيما وأن العالم أخذ يشهد تحولات على غاية من العمق والأهمية [2] لعل من أبرزها انخراط العديد من الدول في عمليات الاندماج والتكامل الاقتصادي، وتوجه الاقتصاد العالمي نحو تحرير التجارة.

لقد أدت تلك التحولات إلى طرح تساؤلات فكرية ونظرية عميقة تتعلق بمدى إمكانية استمرار التقيد بالفكرة الكلاسيكية حول سيادة الدولة. فهذه السيادة أخذت في التداعي مع مرور الزمن مما جعل من الضروري مراجعة الطرح الواقعي لمفهوم الأمن، إذ لم تعد القوة العسكرية وحدها المحدد لهذا الأمن [3].

فالتغيرات العميقة التي أحدثتها العولمة من خلال زيادة حدة التشابك في العلاقات بين الدول، وكذا الطفرات النوعية التي شهدتها المعارف التكنولوجية، وزيادة وتيرة الاعتماد المتبادل بين الدول أعطت لمفهوم الأمن مضامين جديدة تشمل أبعادا إضافية يتميز البعض منها بالكثير من التعقيد.

إكتسى مفهوم الأمن خلال العقدين الأخيرين العديد من الدلالات الإضافية، ويعد باري بوزان أحد المنظرين البارزين ضمن هذا السياق، فقد عرف الأمن على أنه "العمل على التحرر من التهديد". على المستوى الدولي يعني ذلك "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية". أما على المستوى الوطني فإنه يعني" قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة

---

[1] – عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] – صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص288.

[3] – خديجة عرفة، **مفهوم وقضايا الأمن الإنسانى وتحديات الإصلاح فى القرن الحادي والعشرين**، شبكة إمارات نيوز، http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630

ووحدتها الوظيفية" [1]. كما يركز بوزان على خاصية التعقيد لهذا المفهوم وكذا خاصيته التركيبية، فهو مفهوم "واسع" و"ضيق" في آن واحد. ضيق عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط، وواسع عندما نعني به قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي [2].

المطلب الثالث: تعريف الأمن الإنساني

رغم انتشار مفهوم الأمن الإنساني كبديل عن الأمن التقليدي واحتلاله صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديميين والساسة، و تبنيه من طرف بعض الدول مثل كندا، اليابان و النرويج كمبدإ لسياستها الخارجية، إلا أنه بقي موضوع جدل واسع يخص بالدرجة الأولى تعريفه ومداه التحليلي وتطبيقه في الواقع العملي .

يعرفه للويد أكسورد Lloyd Axword وزير الخارجية الكندي السابق بأنه: " حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بعنف، وهي حالة تتميز بانعدام الخروقات للحقوق الأساسية للأفراد المتعلقة بأمنهم و حياتهم " [3]. يتجلى من خلال هذا التعريف أن هناك أنواع عدة من المخاطر التي تهدد الفرد منها المصحوبة بعنف مثلما هو عليه الحال في النزاعات، ومنها غير المصحوبة بعنف على غرار التهديدات البيئية وتفشي الأمراض المعدية.

تعريف " محبوب الحق ": الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلا من الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس الأسلحة وهو أمن الأفراد في كل مكان [4].

تعريف " أميتاف أشاريا " : الأمن يتكون من ثلاث أبعاد هي التحرر من الخوف، التحرر من الحاجة، والتحرر من المعاناة في أوقات النزاعات [5].

تعريف " كوفي عنان " سنة 2000 في المشروع المتعلق بالألفية: طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني أثناء تقديم مشروع الألفية كما يلي: " الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحق في الحصول

---

[1] – عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] – قسوم سليم، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3] – بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص35.

[4] – خديجة عرفة محمد، مرجع سبق ذكره، ص37.

[5] – المرجع نفسه، ص37.

على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية هته هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثمة تحقيق الأمن القومي[1] .

يركز مفهوم " كوفي عنان " على شقين هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، ويمثل هذا الأخير البعد الاقتصادي الاجتماعي لمفهوم الأمن الانساني ممثلا في الحماية من الفقر والحرمان الاقتصادي والعناية الصحية. أما التحرر من الخوف فيمثل البعد السياسي للمفهوم من خلال حماية الأفراد أوقات النزاعات و الحروب.

تعريف " لجنة الأمن الإنساني " 2001: " الأمن الإنساني هو حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته " [2] ، في تعريفها للجوهر الحيوي للفرد ترى بأنه: هو ما يؤمن الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة و هو وضع الناس المعرضين للخطر على مسار أكثر أمنا في سعيهم لحياة أفضل، وعلى أسس راسخة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[3]

التعريف الإجرائي لـ " سابينا ألكير ": يهدف الأمن الإنساني لحماية وصيانة العناصر الحيوية لكل فرد ضد التهديدات الخطيرة التي تتميز بالاستمرارية وطول المدى. يتضمن هذا التعريف عدة نقاط أساسية يرتكز عليها مفهوم الأمن الإنساني والمتمثلة في:

الأمن الإنساني يتجاوز فكرة التمييز، كونه يركز على الفرد الإنساني أيا كان باعتباره مواطنا عالميا وكائنا إنسانيا، وهو ما يفرض على الكل التجند لضمان وحماية حقوقه وكرامته وحريته.

التهديدات تتجاوز قدرة طرف واحد على مجابهتها، وعليه فالدولة تقف عاجزة عن ضمان أمن أفرادها وهو ما يفرض ضرورة التعاون المتعدد الأطراف والميادين وكذا إصلاح وتطوير المؤسسات التي لابد أن تعمل على تفادي تأزم الأوضاع ومنها الأمم المتحدة، وانتهاج سبل وقائية واستباقية سواء على المستوى المحلي أو

[1] – قسوم سليم، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] – خديجة عرفة محمد، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3] – خديجة عرفة، **مفهوم وقضايا الأمن الإنسانى وتحديات الإصلاح فى القرن الحادي والعشرين**، مرجع سبق ذكره.

الوطني أو الجهوي والعالمي لكشف المخاطر والتهديدات بهدف منع ظهورها وانتشارها، ومعالجتها في الوقت المناسب عن طريق آليتي الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة [1].

يلاحظ من كل تلك التعريفات التي طرحت أنها تشترك في النقاط التالية [2]:

- إتفاق كافة التعريفات على أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية واتخاذها من أمن الفرد محور الاهتمام الرئيسي.
- مصادر تهديد أمن الفرد تتسم بالتنوع الشديد ومن ثم فلا يمكن الاقتصار عند مناقشة المفهوم على الشق النظري فقط.
- هناك ترابط بين الأمن الإنساني والأمن القومي وإن اختلفت طبيعة تلك العلاقة.

تعريف " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " لسنة 1994 :

قدم التقرير السنوي للتنمية الإنساني عام 1994 م أول مبادرة لتعريف الأمن الإنساني، و قد عالج هذا التقرير أنماط التهديدات التي تواجه العالم اليوم والتي تعرقل التنمية، و حسب التقرير فإن " الأمن الإنساني يعني ركيزتين أساسيتين هما الوقاية من الحاجة، والتحرر من الخوف ". كما حدد سبع متغيرات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي : الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الشخصي، الأمن السياسي الأمن البيئي، والأمن المجتمعي [3] .

يقر التقرير بضرورة التلازم بين الأمن في جانبه الجسدي للفرد وهذا بحمايته من أي تهديد يمثل خطرا على حياته، وشقه المادي في حماية الفرد اقتصاديا.

تقرير التنمية البشرية العربية 2009 م:" تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة و الممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته. وفق هذا التعريف فإن الحرية تمثل القيمة المحورية في هته التهديدات بأربعة عوامل هي: الشدة، المدى، الامتداد، واتساع النطاق [4].

---

[1] – **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009**، تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية، ص25.

[2] – بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3] – خديجة عرفة محمد، مرجع سبق ذكره، ص38.

[4] – **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام** 2009، تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص26.

إن التباين الموجود بين التعريفات تبرز طبيعة المفهوم المعقد إذ إن تعريف المفهوم على أساس أنه يشمل كل ما يهدد أمن الأفراد يجعل المفهوم شديد الاتساع بما يجعله يفقد معناه، ويضع صعوبات عند محاولة تحويل المفهوم لسياسات إجرائية. أما التركيز على بعد دون غيره كالعنف أو الأمن الاقتصادي فيجعل المفهوم ملائما في حالات دون غيرها، وعلى هذا الأساس يمكن تعريفه على أنه: " الأمن الإنساني جوهره الفرد إذ يعنى بكافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، و ذلك بإصلاح المؤسسات القائمة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن الدول " [1] .

[1] – خديجة عرفة، **مفهوم وقضايا الأمن الإنسانى وتحديات الإصلاح فى القرن الحادي والعشرين**، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: الدولة الفاشلة في الساحل والصحراء

إن عددا قليلا من الدول القومية في العالم يمكن تصنيفها الآن باعتبارها فشلت أو انهارت، والانهيار هو المرحلة الأخيرة من الفشل. و نظرا إلى أن الدول الفاشلة تعد موقعا لاستضافة الفاعلين من خارج الدولة و تكون مخبأ مناسبا لهم، فقد أصبحت تقوية الدولة القومية الضعيفة في العالم النامي أكثر ضرورة.

المطلب الأول: تعريف الدولة الفاشلة

تتسم الدولة الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة، كما تتسم بالخطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة. ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات المسلحة التي تقف المعارضة وراءها غالبا. وقد تواجه السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة حالات من العصيان التمرد المدنيين. لكن درجة العنف بحد ذاتها لا تقدم تعريفا للدولة الفاشلة، بل ما يقدم التعريف هو طابع استمرارية ذلك العنف وتوجيهه ضد النظام القائم، بحيث يكون غرضه وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلا، ذلك هو العنف الذي تعرف به الدولة الفاشلة. ويظهر فشل الدولة القومية في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية ويتدهور مستوى المعيشة وتضعف الدولة المركزية وكل المرافق التابعة لها [1] .

و تعد الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف تلوينات المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة الرئيسية للدولة الفاشلة، فلا توجد دولة فاشلة إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف مجتمعاتها المحلية، لكن لا يمكن أن يرد فشل الدولة أساسا إلى عدم قدرتها على خلق التناسق و التناغم بين مختلف الإثنيات والعرقيات فيها، علما أن ذلك يكون عاملا رئيسيا في دفعها إلى الفشل. ولا تستطيع الدولة الفاشلة السيطرة على حدودها، حيث تقتصر سيطرة الحكومة الرسمية على حدود العاصمة وواحدة من المدن الكبرى في الدولة القومية. ويعتبر العامل الجغرافي هو الآخر مهما في تحديد مدى فشل الدولة انطلاقا من تحديد مدى سيطرتها الجغرافية على الدولة القومية [2] .

هناك مؤشر آخر على فشل الدولة يتمثل بتنامي العنف الإجرامي، فمع ضعف السلطة المركزية وفشل الدولة القومية يصبح القانون شبه غائب، وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة

[1] – الحافظ النويني، **أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)**، المستقبل العربي، ص62.

[2] – روبرت روتبرغ، **الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، الثقافة العالمية**، العدد117، مارس 2003، ص51.

السلاح والمخدرات، وتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل، وتغدو الفوضى هي الطابع السائد في البلاد. وهنا يضطر المواطنون الساعون للحفاظ على ممتلكاتهم ومنازلهم إلى اللجوء لتجار السلاح وقادة الحرب تبعا للاعتبارات القبلية و العشائرية، و بالتالي تبرز القوة في الوقت الذي يكون فيه كل شيء آخر بما في ذلك الدولة في حالة انهيار [1] .

هذا بالنسبة إلى مفهوم فشل الدولة، أما في ما يخص هشاشة الدولة فقد تنوعت التعريفات حولها، لكن بالرغم من هذا التنوع والاختلاف فهناك اتفاق على نقاط رئيسية في مجمل الكتابات الأكاديمية والعلمية، حيث وجد كل من الكابتن ستيوارت وبراون أن جميع التعاريف تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة وهي [2] :

(1) الفشل في بسط السلطة، أي عدم قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها من العنف.

(2) عدم توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين.

(3) عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها ومن طرف المجتمع الدولي.

وتتجسد هشاشة الدولة بشكل غير مباشر في التعريف الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بمبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والأوضاع الهشة: " تعد الدول هشة عندما تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة و القدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية ". وقد عدلت المنظمة التعريف لتبين دور الشرعية فأصبحت الدولة الهشة هي " غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية "[3] .

وتنجم هشاشة الدولة عن عدة عوامل بدء بالصراعات العنيفة وصولا إلى التآكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها. وتظهر هذه الهشاشة بدرجات متفاوتة من الحدة، فتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي أو الاقتصادي أو عدم الاستقرار السياسي الشديد، وفي المراحل الأولى لتشكيل الدولة، وفي فترات التعرض للإضرابات الطويلة المدى، والصدامات الخارجية الحادة والمتكررة. وقد يؤدي سوء تدبير هذه المراحل الحساسة إلى بروز أقصى مظاهر هشاشة الدولة [4].

---

[1] – الحافظ النويني، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] – روبرت روتبرغ، المرجع السابق، ص52.

[3] – المرجع نفسه، ص52.

[4] – الحافظ النويني، مرجع سبق ذكره، ص63.

ويشكل التباين إحدى السمات الرئيسية لمظاهر الهشاشة وللدول التي توصف بالهشة، حيث يرى بعض الكتاب أن مفهوم الهشاشة هو مفهوم فضفاض لأنه يضع بلدانا تختلف حدة الأزمة فيها في حالة مساواة. ويقول برينكنرهوف إن " الدولة الهشة دول دينامية تتحرك عبر مسارات من الاستقرار نحو الصراع والأزمة والفشل، وتخرج من الأزمة نحو الانتعاش والاستقرار". ويجب على الفاعلين الخارجين المتدخلين لمساعدة الدول الهشة عدم تجاهل المؤسسات القائمة، لأنه حتى في أسوأ حالات فشل الدولة فهذا لا يعني وجود فراغ سياسي، وذلك لكي تكون عملية المساعدة الأجنبية ناجحة وفعالة تساعد الدولة على تجاوز مرحلة الهشاشة[1].

وعلى الرغم من اختلاف التعريفات إلا أن هناك اتفاقا على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات والسياسات، حيث وجد كل من فرانس ستيوارت وغراهام براون في المقالة المشتركة بينهما وهي الدولة الفاشلة في 2009 والتي أنجزت في مركز البحث المتعلق بالأمن البشري والإثني؛ يتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية باعتبار الدولة الفاشلة هي التي تفشل في بسط سلطتها وتوفير الخدمات والحفاظ على الشرعية وبالتالي تتمركز الأبعاد إلى ركز عليها الباحثان في[2]:

الفشل في السلطة: حيث لا تقوم الدولة بحماية مواطنيها, وبالتالي انتشار العنف والإجرام وفقدان الدولة السيطرة على أقاليمها وحدودها.

الفشل في توفير الخدمة: وهنا الدولة لا تستطيع توفير الخدمات الأساسية وتمكين المواطنين من الحصول على الرعاية الصحية ومختلف الخدمات الضرورية لمواطنيها.

الفشل في الشرعية: وهنا تفتقد الدولة الشرعية والاعتراف بسلطتها خصوصا من قبل الجماعات التي تكون مهمة في الدولة أو من قبل أقليات صغيرة [3] .

من خلال كل التعريفات المقدمة للدولة الفاشلة نستنتج تعريفا إجرائيا لها: "هي الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية من أمن وتعليم والصحة والمرافق العمومية والمواصلات والاتصال والتنظيم القانوني والإداري والمؤسساتي، كذلك تشهد هذه الدول صراعات داخلية عرقية وتشهد انقسامات وحركات انفصالية، كذلك غياب

[1] – **التقرير الأوربي للتنمية 2009 التغلب على الهشاشة في أفريقيا**، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، فيسبولي، 2009، ص16.

[2] – المرجع نفسه، ص16.

[3] – الحافظ النويني، مرجع سبق ذكره، ص65.

الأمن والاستقرار حيث تصبح غير قادرة على تسيير مؤسساتها وحفظ أمنها، ويجعلها أكثر عرضة للتهديدات الداخلية والإقليمية والدولية ".

المطلب الثاني: مؤشرات الدولة الفاشلة

لكل دولة قومية وظائف معينة تقوم بها، كالأمن والتعليم والخدمات الصحية والإطار القانوني لتحقيق النظام والنظام القضائي، فضلا عن توفير البنية الأساسية كالطرق ووسائل المواصلات. لكن الدولة الفاشلة لا تستطيع القيام بهذه الوظائف، فالدولة الفاشلة لا تقدر على توفير الأمن لمواطنيها في ترابها الوطني كافة، مع العلم أنه في الحالة الطبيعية يجب على الدولة والحكومة المركزية أن توفر الأمن والطمأنينة لكل مواطنيها في جميع أنحاء ترابها. وفي حال عدم قدرتها على تحقيق ذلك فهذا دليل على فشلها، فتصبح الجماعات المتمردة أو غيرها تهدد حياة سكان المدن الكبرى[1]، كما حدث في حالة مالي.

ويعد تدهور وتدمير البنية الأساسية للدولة القومية من السمات الأساسية للدولة الفاشلة، حيث تصبح الطرق الرئيسية عبارة عن أخاديد، ومع قلة الموارد وانتشار الفساد يصبح إصلاح تلك الطرق أمرا صعبا وذلك حال أغلب الخدمات التي تتولاها الدولة، كنظام الخطوط التلفزيونية الذي يكون رديئا مفتقدا للصيانة والتجديد. تدل على ذلك مؤشرات فشل الاتصالات وانقطاع الخطوط،... أما بالنسبة إلى قطاعي التعليم والصحة فتكون فاعلة في الدول الفاشلة، إما بسبب خضوعها للقطاع الخاص أو أنها ستنحدر ببطء إلى الهاوية فيصبح الأساتذة والممرضون والأطباء يأخذون أجورهم متأخرة، و في بعض الأحيان ربما لا يحصلون عليها (مثال دولة فلسطين)، وتزداد معدلات التغيب عن العمل وتندر الأدوية، وتدريجيا يدرك الشعب أن الدولة لا تستطيع أن توفر له تلك الوظائف وأنها هجرتهم. وفي بعض الأحيان تعاني الدولة الفاشلة انقساما فتقدم الخدمات الأساسية للقسم المفضل والموالي لها كالسودان مثلا. كل هذا يؤدي إلى انتشار الأمية وتفشي الأمراض وارتفاع نسبة الوفيات ويجعل الدولة على بعد شبر من الانهيار [2].

وتفشل الدولة القومية أيضا عندما تفقد شرعيتها وسيطرتها الكاملة على كل أرض الوطن، حيث تسعى جماعة أو أكثر من المجموعات القومية في البلاد إلى تحقيق استقلال ذاتي وسيطرة ذاتية على جزء من الإقليم الوطني. يحدث هذا عندما تنحاز الدولة القومية لمصلحة فئة معينة على حساب باقي المجتمع فيصبح من

[1] – **التقرير الأوربي للتنمية** 2009 **التغلب على الهشاشة في أفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] – المرجع نفسه، ص18.

المتوقع أن يكون ولاء بنسبة أقل، بل وتمرد مع مرور الوقت؛ الأمر الذي يؤدي إلى الاختصاص بجزء من الإقليم بما يجعل مشروعية الدولة الفاشلة تتقلص وتنهار. والدولة المنهارة هي مرحلة نهائية للدولة الفاشلة، وتتسم بوجود فراغ تام للسلطة داخل البلاد، ويعتبر اصطلاح الدولة المنهارة تعبيرا جغرافيا محضا يعبر عن انعدام سلطة داخل الدولة. وعندما تنهار الدولة مثل الصومال أو لبنان خلال سنوات الحرب يتولى الفاعلون الفرعيون في الدولة زمام الأمور حيث يقومون بالسيطرة على جميع المناطق، ومحاولة تسيير أمور البلاد حتى تمر من أزمتها. وبالتالي فالدولة المنهارة تمتاز بالفوضى والسلوك المنحرف وقانون الغابة أي القوي من يحكم، ويجد تجار السلاح والمخدرات وكرا مناسبا داخل الدولة المنهارة للقيام بأعمالهم واستغلال فراغ السلطة في البلاد [1].

المطلب الثالث: حالة فشل الدولة في مالـي

1- عوامل الدولة الفاشلة في مالي:

لكي توصف دولة بالفشل وتصبح مصنفة في خانة الدولة الفاشلة لا بد من أن يبدو واضحا وجليا أن هذه الدولة تتوافر فيها أغلب المواصفات الصريحة للدولة الفاشلة، والمقصود في مصطلح الفشل هو قياس مجموعة مؤشرات كمية ونوعية في الدولة، منها حالة قطاعات الطرقات والمدارس والمستشفيات والعيادات، وإلى أي مدى انخفض الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدل وفيات الرضع ؟ وإلى أي حد يمتد نطاق الحكومة المركزية ؟ وما هو قدر شرعيتها؟ والمؤشر الأهم هو هل الدولة تعاني نزاعات أهلية ؟ وهل ما زالت قادرة على توفير الأمن لمواطنيها وإلى متى ؟ وهل ستستمر هذه النزاعات؟ وهل فقدت الدولة السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي التابعة لها، أم على بعض المحافظات القريبة من العاصمة فقط ؟ [2]

هكذا وإذا أردنا قياس هذه المؤشرات في الواقع المالي فسنجد أن قليلا منها ما هو إيجابي. فعلى مستوى البنية الأساسية ليست مالي أحسن من جيرانها، إذ إن فيها طرقا رديئة جدا، هذا إذا توفرت. وتتميز البلاد بندرة المدارس والمستشفيات إلى حد الانعدام تقريبا خارج العاصمة باماكو. كذلك بالنسبة إلى السكن فهو غير لائق، ولم تبدأ محاولة إصلاح قطاع السكن إلا في نهاية 2010 حيث قام البنك الإسلامي للتنمية بالشراكة مع

[1] – الحافظ النويني، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] – روبرت روتبرغ، المرجع السابق، ص59.

حكومة مالي بمشروعه لبناء وحدات للسكن الاقتصادي (20000 وحدة سكنية) في العاصمة التي مازالت تنقصها بنية تحتية ملائمة [1]. وإذا كانت هذه حال العاصمة فما هو حال باقي المحافظات؟

هذا لناحية التنمية، أما بالنسبة إلى أهم معيار لتقييم فشل الدولة؛ أي الصراعات الإثنية فما هو معروف أن مالي تعرف صراعات عرقية وقبلية خطيرة وهذه السمة السائدة في كل إفريقيا. لكن أهم صراع يتمركز في مالي هو صراع الطوارق مع الحكومة الرسمية في باماكو، الذي يعود لبداية الستينات تاريخ اندلاع حركة التمرد الأولى للطوارق، ثم تلك التي اندلعت عام 1990 تحت إمرة إياد أغ غالي مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير أزواد والذي تحول فيما بعد من ثوري يساري إلى شيخ سلفي يقود حركة أنصار الدين التي تعتبر إحدى أذرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الأكثر تطرفا وانتشارا في منطقة الساحل و الصحراء[2] .

و توالت التمردات على مر السنين، إلى أن جاء الحراك العربي وجاء الحراك الليبي الذي كان المستفيد الأساسي منه إضافة إلى الغرب، هم المحاربون الطوارق الذين عادوا إلى مناطقهم مدججين بأنواع الأسلحة المتطورة وهو ما جعلهم يطلقون يوم 17 كانون الثاني/ يناير 2012 شرارة صراع جديد مع السلطة المالية فقاموا بعمليات كبرى، وتوالت الفتوحات على كبريات مدن الشمال بمباركة ومساندة من الحركات الجهادية في المنطقة، وهكذا حكم هؤلاء الشمال المالي الذي أصبح تحت سيطرتهم التامة [3]. وفي نشوة انتصارهم وتوازيا مع الوضع غير المستقر في العاصمة باماكو إثر الانقلاب العسكري، سارع مقاتلوا حركة أنصار الدين إلى إعلان استقلالها في 06 نيسان/ أبريل 2012، متخذة من غاو عاصمة لها.

نستخلص مما تطرقنا إليه أن مالي دولة ليس فيها مؤشرات للتنمية ولا حتى بنية أساسية، ثم إنها دولة غير مستقرة سياسيا، فإضافة إلى الانقلابات العسكرية والتمردات المسلحة التي عرفتها سابقا، فهي تعاني حاليا قلة السيطرة على مناطقها حيث انفصل الشمال عنها، وأصبح وكرا للإرهاب ولتجارة السلاح والمخدرات ولتمركز الحركات الإسلامية المسلحة. إضافة إلى أن السلطة المركزية أصبحت عاجزة عن حماية مواطنيها، فلولا

[1] – الحافظ النويني، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2] – المرجع نفسه، ص68.

[3] – المرجع نفسه، ص68.

التدخل الفرنسي الأخير ربما كان تمدد الطوارق والحركات الجهادية سيصل إلى باماكو. و بالتالي فطبقا لبعض المؤشرات التي تم إسقاطها على الواقع المالي، يظهر أن مالي أصبحت دولة فاشلة [1].

2- انعكاس فشل دولة مالي على الجوار الإقليمي و الدولي: ينتقل دائما تأثير فشل دولة ما وهشاشتها إلى دول الجوار أولا، حيث تعتبر الدولة الفاشلة جار سوء لباقي دول الجوار. و تشير التقديرات إلى أن نحو ثمانين بالمائة من تكاليف الفشل تتحمله الدول المجاورة [2].

وتعتبر البلدان الفاشلة أيضا مصدرا للتهديدات العالمية، حيث تمثل مكانا يسود فيه قلق كبير إزاء التهديدات الأمنية الناجمة عن ضعف وانعدام وجود هياكل الدولة. و تزدهر الجريمة المنظمة في هذه الدول، حيث تميل إلى الظهور عندما تكون الدولة فاشلة وتقوم بأنشطة تدر عليها الكثير من الأرباح، كاختطاف الأجانب أو تجارة السلاح والمخدرات ... وما يماثلها من أنشطة. وبالنسبة إلى نموذج دراستنا وهو مالي وبعدما توصلنا أنها دولة فاشلة، فهي بالتأكيد لها انعكاسات على محيطها الإقليمي وحتى العالمي. وهنا سنركز على انعكاس الأزمة المالية على أكثر الدول المتأثرة وهي الجزائر، ولأنها أيضا فضاؤنا الذي نعيش فيه.

* انعكاس فشل مالي على الجزائر: خلقت أزمة مالي الأخيرة وتدخل القوات الفرنسية في شمال البلاد مأزقا حقيقيا للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل و الصحراء، حيث كانت دائما تتخذ الحذر والابتعاد عن التأثيرات، وقد ظهر ذلك جليا في تعاملها مع موجة الحراك العربي وحتى في تعاملها مع التدخل الأجنبي في ليبيا، أو سعيها لتأدية الدور الأساسي في المنطقة تأكيدا منها لكونها القوة الإقليمية الأجدر بالقيادة نظرا إلى خبرة جيشها في المنطقة وبأسه الشديدين. و قد حاولت الجزائر منذ بداية الأزمة في شمال مالي تغليب الحل السياسي معتمدة في ذلك على علاقاتها بالطوارق وبجماعة أنصار الدين و بخاصة رئيسها إياد أغ غالي، لكن انسحاب هذا الأخير من الحوار وسيطرة القاعدة على زمام الأمور في شمال مالي جعل الجزائر تعيد حساباتها ولربما هذا أحد أسباب فتحها لأجوائها للتدخل الفرنسي الفجائي في 11 كانون الثاني/ يناير 2013 لكن الجزائر سرعان ما دفعت ثمنا سريعا لهذا التعاون مع التدخل الأجنبي، فجاءت عملية " عين أمناس" عبر احتجاز الرهائن في منشأة الغاز من قبل مجموعات إسلامية ترفض التدخل الفرنسي في شمال مالي، غير أن التعامل الجزائري هنا جاء صارما ونهائيا تمثل بتدخل عسكري انتهى بمقتل 28 مسلحا و38 رهينة أجنبية،

[1] – راوية توفيق، **السياسة الفرنسية في أفريقيا الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية**، قراءات إفريقية، أبريل 2014.

[2] – عصام عبد الشافي، **معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 195، يناير 2014.

الأمر الذي عرض الجزائر لانتقادات دول غربية بحجة تعريض مواطنيها للخطر وعدم التنسيق معها، اللهم إلا تصريحات هولاند التي صبت لمصلحة الجزائر[1] و ذلك في محاولة منه لكسب ود الجزائريين لمساعدته في الحرب شمال مالي.

وقد تعاملت الجزائر مع الموقف خوفا من تحولها إلى باكستان أخرى في المنطقة، وهي بذلك تمرر رسالة إلى القوة الفرنسية أن ليس معنى فتح المجال الجوي أن الجزائر خاصرة رخوة ومجال مفتوح لملاحقة التنظيمات المسلحة من طرف القوة المتدخلة، بل هي قادرة على حماية مجالها الجغرافي من دون مساعدة، وذلك ما يفسر فردانيتها في قيادة عملية عين أمناس رغم وجود أجانب. كما تبعث رسالة إلى الجماعات المسلحة بشمال مالي أن لا تراهن على مثل هذه العمليات مستقبلا فالتفاوض مع هذه الجماعات أمر مرفوض في الجزائر. وأخيرا لتبين للعالم أن هذه العملية (عين أمناس) ما هي إلا بداية لتأثيرات التدخل الأجنبي في المنطقة ولتبرر موقفها من عدم المشاركة في التدخل[2] .

المبحث الثالث: تحديات ومشاكل الدولة في منطقة الساحل والصحراء

يتحدث هذا المبحث عن المشاكل الجوهرية التي يعاني منها هيكل الدولة في منطقة الساحل والصحراء المتمثلة في الأزمة البنيوية للدولة ، تحدي التنمية المتعثر و المشكلة الإثنية ودورها في الصراع وغياب الأمن في دول المنطقة

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة

الدولة الحديثة يعرفها ماكس فيبر أنها: " مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الإدارية بالنجاح وفي تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع ". ومن ذلك يمكن استخلاص عدة نقاط تبرز ملامح الدولة الحديثة وتميزها عن باقي الدول:

– الدولة سيدة في ممارسة سلطتها بشكل كامل على المجتمع.

– مؤسسات الدولة تتمتع بالإعتراف.

[1] – عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره.

[2] – الحافظ النويني، مرجع سبق ذكره، ص70.

– عمل الدولة مشروع باعتبارها تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة.

– النظام السياسي يسعى إلى المصلحة العامة ويسمح بتوسيع المشاركة الشعبية عن طريق الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

– الهوية الوطنية تبنى على أساس ديمقراطي.

– الرأي العام يكون متنورا، ومطلعا على مجريات الأمور[1] .

يعرف فراسيس فوكوياما بناء الدولة أنه : " تقوية المؤسسات القديمة وبناء مؤسسات جديدة وفاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها "[2].

ومنه عملية بناء الدولة هي الجهد الواعي من القائمين على إدارة البلاد لتطوير شؤون المجتمع ورعايتها بما يضمن المشاركة وحفظ حقوق الإنسان وبناء مؤسسات دستورية قوية تسير بشكل ديمقراطي وبتنظيم عال، وكذا مؤسسات اقتصادية ومالية متقدمة وعسكرية تحفظ حدود البلاد وتسير وفق القانون.

من مظاهر أزمة بناء الدولة تشكل ما يعرف بالدولة الفاشلة أو المنهارة حيث انتشار الإجرام والعنف السياسي، انتشار التوترات والنزاعات، غياب البنى التحتية، ضعف السلطات الثلاث وتركزها في يد الفرد الحاكم. أما في حالة الدولة المنهارة فيحدث انهيار وانفجار للمجتمع المنظم في غياب تام لمظاهر الدولة الحديثة.

تتركز أزمات الأنظمة السياسية والدول في منطقة الساحل والصحراء في ما يعرف بأزمات النظام السياسي كما يلي:

– أزمة الهوية والاندماج الوطني: جاءت نتيجة الفشل الكبير التي عرفته دول الساحل والصحراء في التعامل مع التعدد الإثني والعرقي واللغوي والديني الذي يميز تلك المجتمعات [3] .

– أزمة الشرعية والمشروعية: إعتماد الانقلابات العسكرية كطريقة للوصول إلى السلطة بالإضافة إلى انتهاج أساليب القمع والإرهاب وفرض القوانين والأحكام العرفية. أما المشاركة السياسية فمقموعة في أغلب المظاهر

[1] – بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] – المرجع نفسه، ص66.

[3] – حمدي عبد الرحمن حسن، **المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا**، السياسة الدولية، العدد169، جويلية2007، ص56.

والاستحقاقات نتيجة غلق المجال السياسي ومصادرته من قبل النخب الحاكمة، وتعطيل الإنتخابات وتزويرها بما يخدم مصالح القيادات المتحكمة.

– أزمة التغلغل: الدولة في منطقة الساحل لا تزال بعيدة عن بسط سيطرتها على كامل أراضيها نظرا لقلة الإمكانات، حيث تنازعها في ذلك شبكات الجريمة المنظمة والحركات المسلحة والمتمردين كما هو الحال في شمال مالي.

– أزمة التوزيع: وتعبر أيضا عن الفشل الإقتصادي، حيث تغيب العدالة في توزيع الموارد وتستأثر القلة الحاكمة بالموارد المتاحة وتحرم منها الأغلبية مما سبب تفاوتا طبقيا حادا نتج عنه ظواهر سلبية معاكسة مثل التمرد والعصيان ومحاولات الإنفصال كحال الطوارق في مالي والنيجر وتشاد، وإقليم دارفور، ودلتا النيجر في نيجيريا، ومن أسباب تفاقم أزمة التغلغل ظاهرة الفساد السياسي المستشري في معظم دول العالم الثالث ومنها دول منطقة الساحل واستغلال الممتلكات العامة لأغراض ومصالح شخصية من قبل الطبقة الحاكمة وأصحاب النفوذ [1].

تعود جذور أزمة الدولة في المنطقة إلى الفترة الاستعمارية، حيث كان للاحتلال دور كبير في ذلك من خلال:

– الحدود المصطنعة والعشوائية: حيث تقاسم الاستدماران الفرنسي والإنجليزي المنطقة وقاموا بتقسيمها إلى دول ودويلات لم تراعي التنوع الإثني أو الموارد أو المساحة فتشكلت دول مختلفة وغير متجانسة وتضم تركيبات سكانية صعبة التعايش.

– كسر الهيكل التقليدي: من خلال تغيير النمط الموجود المتمثل في الحكم القبلي والعائلي، وانتزاع الملكيات وبالتالي اختلال الطبقات وتحول الولاء من القبيلة إلى الشركة وظهور طبقات بورجوازية ورثت حكم البلاد بعد الإستعمار.

– التشبع بثقافة التسلط والقمع والقهر التي كانت منتهجة من طرف الاستعمار وخلفها للدولة من بعد خروجه.

وبعد الفترة الاحتلالية ظهرت تحديات سياسية أخرى أهمها الأنظمة الشمولية، وأبنية سياسية ودستورية مشوهة من أحزاب ومجتمع مدني. بالإضافة إلى مشكلة الهيمنة العسكرية على الحكم والوصول إلى السلطة عبر الانقلابات أو بالتقرب من المؤسسة العسكرية. ونجد أيضا تحديات اقتصادية تكمن في سوء استغلال الموارد

[1] – المرجع نفسه، ص ص56–61.

الطبيعية المهمة والنفيسة المتوفرة بكثرة وعشوائية تسييرها والفساد المالي [1]،...وكذلك التحديات الإجتماعية المتمثلة في ضعف المواطنة ومشكلة التنوع الإثني والعرقي وتصارع تلك المكونات.

المطلب الثاني: تحديات التنمية في دول الساحل والصحراء

تعد اقتصاديات دول الساحل والصحراء ضعيفة حيث نجد أنها اعتمدت على تصدير الموارد الأولية (المعادن، البترول، والغاز،..). كما أنها تعاني من ارتفاع نسبة معدل الفقر. شهدت أغلب هذه الدول انخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام P.I.B الأمر الذي يعني أن النمو لأغلب دول الساحل والصحراء ضعيف جدا [2].

في السابق كانت منطقة الساحل تمثل الطريق الرئيسي للتجار البربر والعرب القادمين من شمال إفريقيا، وكانت منذ القدم تعاني ضعفا اقتصاديا شديدا وغيابا كليا للتنمية.

ومع اكتشاف مؤشرات نفطية هامة في كل من مالي وموريتانيا، ونذكر أن النيجر تتميز بكونها مصدر اليورانيوم بعد كندا وأستراليا، ورغم أن القارة الإفريقية تضم 10 بالمائة من احتياطي النفط العالمي إلا أن إشكالية التنمية والتسيير الجدي الإقتصادي والثرواتي يبقى منعدما.

يعاني واقع منطقة الساحل والصحراء من تدهور في التنمية البشرية كذلك، حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن ترتيب دول الساحل من حيث مدلى التنمية البشرية هو كالتالي:ليبيا (64)، السينغال (155) نيجيريا (159)، السودان (169) ، أثيوبيا (174)،مالي (175)، النيجر (186) [3]، إضافة إلى الحركة التدميرية لرأس المال البشري التي تظهر هجرة الأدمغة ما أنتج كذلك عدم توفر العمالة نتيجة غياب فرص العمل والتشغيل في بلدانهم.

---

[1] - محمد فال ولد بلال، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات، 15 مارس 2012 .
http://www.alwahdawi.info/index.php?option=com_content&view=article&id=1054&Itemid=68

[2] – امحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية،
/http://www.politics-dz.com/threads/mntq-almnn-fi-saxhl-alzmat.356

[3] – جارش عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائرى**، المركز الديمقراطي العربي،
http://democraticac.de/?p=2448#prettyPhoto

الموارد الإستيراتيجية غير مستغلة من طرف الحكومات نظرا لوجود عوائق منها الأمنية كالصراعات الداخلية والإثنية، وأخرى مرتبطة بالتخلف التكنولوجي ما فتح المجال للتنافس الأجنبي على المنطقة في مجالات الطاقة كالتنافس الفرنسي والأمريكي.

تعد دول الساحل من أكثر الدول تخلفا في جميع الميادين التعليمية، الصحية والاقتصادية، وهي من أفقر دول العالم حيث يعيش من 05 إلى 60 بالمائة من السكان بأقل من دولار واحد يوميا، إضافة إلى صعوبات تأمين الخدمات العمومية والإدارية، أمن الأفراد وتوفير الغذاء والتعليم، مع وجود احتياجات اجتماعية واقتصادية بصفة دائمة تنعكس على الاستقرار الداخلي والدفع بعملية التنمية المستدامة [1].

غياب التنمية انعكس على الاستقرار الأمني وأدى إلى انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا تهريب المقدرات بالإضافة إلى عمليات الاختطاف التي بدأت تشهدها مناطق الساحل الإفريقي بكثرة في السنوات الأخيرة.

إن ما يميز الواقع الاقتصادي في منطقة الساحل والصحراء هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله، بحيث أن معظم دول الساحل تصنف ضمن الدول الأقل نموا. وزيادة عن الضعف في الأداء الاقتصادي الشامل فإن الظروف المناخية الصعبة أدت إلى ضعف وانعدام الإنتاج الزراعي في بعض المناطق.

وتعيل منطقة الساحل، على الرغم من إنتاجيتها الضئيلة، حوالي 150 مليون شخص. وإذا استمرت معدلات النمو السكاني الحالية فمن المرجح أن يتضخم عدد سكانها في السنوات الخمس والعشرين القادمة ليبلغ قرابة ربع بليون شخص. ويقتات الجزء الأكبر من السكان على الزراعة والرعي. إلاّ أنه من الواضح أن سبل المعيشية التقليدية وحدها لن تكون كافية، وسيلزم إحداث تحول هام في جميع أنحاء المنطقة. ولن يؤدي اجتماع النقص المزمن في الاستثمار في قطاعي الزراعة والطاقة مع عدم فعالية نظم الحماية الاجتماعية وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التغذية والتعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، ومع التدهور البيئي والنمو السكاني السريع، من دون الالتزام بتقديم استثمار مضطرد وبالتعاون في هذه المجالات سيؤدي إلى مفاقمة أوجه الضعف[2].

[1] – المرجع نفسه.

[2] – تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في منطقة الساحل، مجلس الأمن، 14 جوان 2013، ص4.

ويؤدي النزاع إلى زيادة تفاقم مواطن الضعف القائمة، كما يؤدي اعتماد آليات سلبية للتكيف من قبيل بيع الأصول القّيمة، بما في ذلك المستلزمات الزراعية والماشية، والاستدانة، والهجرة إلى المناطق الحضرية، وسحب الأطفال من المدارس، وتخفيض كمية الأغذية المشتراة ونوعيتها التغذوية، إلى دوامة من التدهور تفضي إلى تضاؤل قدرات المواجهة، وإلى الجوع والفقر والحرمان. والفقر والحرمان هما أيضا من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال في المنطقة إلى الارتباط بالجماعات المسلحة، كما يتبين من تقارير تفيد بقيام جماعات مسلحة ناشطة في مالي بعمليات تجنيد للأطفال عبر الحدود مع بوركينافاسو والنيجر [1].

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه منطقة الساحل حالات تفشي كبرى ومتكررة لأمراض معدية، من قبيل التهاب السحايا وشلل الأطفال والكوليرا، تشكل تحديات كبيرة لنظم الرعاية الصحية الضعيفة، ولا يمكن مواجهتها إلا من خلال نهج إقليمي طويل الأمد يتوخى بناء القدرة على الصمود [2].

المطلب الثالث: تحدي التركيبة الإثنية

نتحدث هنا عن ميزة إيجابية تختص بها منطقة الساحل الإفريقي والصحراء تحولت بفعل التخلف والفشل إلى مشكلة إثنية وعقدة مزمنة تعوق عملية بناء الدولة الحديثة.

تميزت التوليفة المجتمعية لمجتمعات دول منطقة الساحل الإفريقي بتركيبة إثنية متنوعة وخاصة جدا، وقد ظهر ذلك على المستوى التاريخي. وبناءا على ما ورد أعلاه فإن أحد مداخل المشكلة الأمنية في تلك المنطقة يكمن في الاحتمالية المتزايدة للصراعات الإثنية، ومشكلة التكامل الوطني داخل دول قارة إفريقيا جمعاء. وعلى وجه التحديد منطقة الساحل الإفريقي دون أن ننسى مناطق أخرى على غرار منطقتي القرن الإفريقي و منطقة الحزام السوداني. فتلك الصراعات ظلت و لا تزال حبيسة الحسابات الإثنية منذ السنوات الأولى لفجر الاستقلال [3].

هذا بدوره يقودنا إلى نتيجة ثانية مفادها أن المستعمر كان أحد العوامل التي وقفت في وجه تلك الحركات الإنفصالية و ذلك باستعمال القوة. هذا من جهة و من جهة ثانية كان سببا فيما بعد في تفجير أو إعادة بعث

---

[1] – المرجع نفسه، ص5.

[2] – المرجع نفسه، ص6.

[3] – أيمن السيد شبانة، **الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص التداعيات وسبل الواجهة**، قراءات إفريقية، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص ص94-103.

تلك المطالب و الأطماع الانفصالية بعد خروجه و ترك التأويلات حول التقسيمات و الحدود الجغرافية المتوارثة. وهي التقسيمات نفسها التي رأت فيها بعض الأطراف (قبائل، إثنيات، وحتى بعض الدول) هضما لحقوقها التاريخية والسيادية.

لقد عانت دول منطقة الساحل الإفريقي من إشكالية " بناء الدولة القومية " والتي تعني أن ولاء الأفراد و الجماعات هو الولاء للدولة القومية كأسمى حد، وعليه يكون تفاعل مختلف الجماعات داخل الدولة على حد سواء دون استحضار انتماءاتهم الإثنية والعرقية. ويمكننا الاعتماد على هذه النتيجة الأخيرة كمدخل لفهم طبيعة النزاعات، وبالتالي طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد و الخصوص.

الواضح أن النظم السياسية الإفريقية الحديثة جابهت العديد من الإشكاليات، وذلك منذ خروج القوى المستعمرة. وأبرز تلك الإشكاليات هي إشكالية التأسيس. أي التأسيس لدولة حديثة قادرة على القيام بالأدوار الرئيسية لها من حفظ للأمن الداخلي، بداية من مستواه الأدنى إلى غاية مستواه الأسمى [1].

وزيادة على ذلك العجز، كانت النزاعات السياسية الإفريقية ومن أمثلتها النزاعات الحدودية أو النزاعات ذات السمة الاقتصادية، كالتي نراها من خلال نزاع البحيرات الكبرى، أو النزاعات ذات الطابع أو الوازع الديني أو العرقي، حيث كانت بدايات النزاعات تلك من داخل الدولة لتتحول فيما بعد إلى نزاع فيما بين الدول المتجاورة حدوديا. و هي الصورة نفسها التي يمكننا ملاحظتها على مستوى منطقة الساحل الإفريقي و نخص بالذكر دول مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد وصولا إلى السودان و مرورا عبر محور الجزائر ليبيا.

و كرد فعل شبه تلقائي و على مستوى نفس تلك الدول، ظهرت نزاعات حول السلطة والسلطوية كانت تنادي بشعائر التغيير لإقامة أنظمة حكم ديمقراطية. و لكن ذلك حدث دون أي اعتبارات و دون أي دراسات مسبقة. و هي النتيجة التي قادت إلى حلقة مفرغة من النزاعات السياسية اللامتناهية، وبالعودة للتركيز على عامل المستعمر ودوره تاريخيا في خلق روح عدم الولاء القومي، كونه عمد إلى تشتيت أعضاء القبيلة الواحدة على

[1] – المرجع نفسه، ص ص94–103.

أكثر من وحدة سياسية. وعلى سبيل المثال قبائل" الهوسا" و " الفولاني" في دول النيجر والكاميرون ونيجيريا وغيرها...[1]

و بناءا على حالة التقسيم تلك فإن منطقة الساحل الإفريقي تشهد حالة تشتت قبلي، تدعمه فواعل استمرارية بقائها.

و في محاولة لدراسة ظاهرة الصراع الإثني جاءت دراسة " دونالد كامبل " و " روبرت لوفين "، و ذلك بالمقارنة بين إثنيات عديدة عبر العالم " فكانت نتيجة ذلك البحث: " كل ما هو خارج الإثنية يشكل تهديدا أمنيا " كقاعدة تضاد [2].

و انطلاقا من ذلك الملحق يظهر لنا جليا نظرة إثنية معينة إلى إثنية أخرى. أي أن كل ما لا ينتمي إلى نفس الإثنية هو تهديد أمني يجب القضاء عليه. و لو طبقت تلك القاعدة على مجتمعات إثنية متعددة التي تعرفها مجتمعات الساحل الإفريقي فهذا يعني صراعات لا متناهية. و طبعا سوف تدور تلك الصراعات حول عنصر الدولة أو السلطة كتجسيد للقوة المادية ومحاولة إضفاء شرعية مزيفة.

و قبل الخوض في غمار الصراع الإثني في منطقة الساحل الإفريقي، لا بد من التوقف عند المعايير التي حددت المعالم الخاصة لجماعة إثنية معينة ونقصد هنا [3]:

– التسمية، فأي جماعة لا بد لها من اسم مجسد لهويتها.

– الإعتقاد الموحد بين أفراد الجماعة على وحدوية الأصل (الجينات).

– الإشتراك في التراث، و يظهر في الأساطير و الخرافات و الاعتقادات.

–الاشتراك في ثقافة واحدة، عادة ما تقوم على توليفة مشتركة و مكتملة من الدين، اللغة، القوانين، العادات، الموسيقى.....الخ.

---

[1] – Robert H. BACES, When Things Fell A Part: Sorte Failure in Late Century Africa. New York :Cambridge University Press, 2008. P: 22

[2] – Ibid, p: 23

[3] – أبصير أحمد طالب، **المشكلة الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، موسم 2009–2010، ص28،29.

-الإحساس بالإنتماء إلى إقليم معين لا غير.

وأما عن الصورة الجغرافية لتوزيع الإثنيات عبر منطقة الساحل الإفريقي فهي على الشكل الجغرافي التالي:

- الأعراق في دولة مالي: نجد "البارمبا" أي السادة ويعني ذلك رفض الخضوع للغير .و تعود تسمية البارمبا إلى المستعمر الأوروبي، ويكفينا الاستماع إلى اللغات المتداولة في دولة مالي و مقارنتها مع لغة البارمبا لندرك قوة التواجد الإثني لتلك الجماعات.و كأنهم يسيطرون على دولة مالي. ويمكن حصر تواجدهم الكثيف من الوسط الشرقي لدولة مالي امتدادا نحو الغرب ليشملوا (كيطا، ديبلا،...). يستعملون في تعاملاتهم لغة البارمبا ، يحتلون أغلب المناصب الإدارية ويسكنون خصوصا في العاصمة باماكو.

- الأعراق في دولة النيجر: نستطيع أن نحصي ست مكونات كبرى هي: الهوسا، وتشكل أكبر المجموع الإثنية بما يفوق نصف تعداد السكان، الدجيرما، السونغاي، الطوارق، البولس، الكانوري، بالإضافة إلى العرب والقورمونتشي والطوبو بنسب ضئيلة جدا.

- الأعراق في دولة تشاد: تتكون من اثنتي عشرة إثنية رئيسية هي العرب، البقويرمي، الفطري باتها الهاجاري الكامن بورنو، الإيرو،المايو كيبي، الوداي، البولس، السارا، والطوندجيلي [1].

- الأعراق في بوركينا فاسو: تتشكل من توليفة إثنية متنوعة تضم الموسي، البامبارا، الموري، وإثنيات أخرى مع نسبة تارقية ضئيلة،... [2]

استقاء من كل ما ورد أعلاه نستطيع الجزم بأن أحد أهم المداخل الأمنية لحل أو لإدراك طبيعة المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي تكمن في شكل الدولة كقوة مادية وأدائها الوظيفي من منظور شعوب و قبائل تلك المنطقة خاصة.

[1] - المرجع السابق، ص29.

[2] - المرجع السابق، ص30.

خلاصة الفصل:

الأمن الإنساني الذي اعتمدته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كمعيار لقياس مدى استقرار دول العالم لازال لم يتحقق منه شيء يذكر في دول العالم الثالث وإفريقيا، خصوصا منطقة الساحل والصحراء التي لازالت لم تخرج من معضلة تأسيس وبناء دولة قوية ذات ركائز لا تهددها الأزمات، حيث نجد معاناتها على كل الأصعدة؛ من مشكلة الحكم وغياب الديمقراطية والتداول، وتفشي الانقلابات؛ وهذا أهم عائق أمام بناء دولة سليمة ومستقرة في الساحل الإفريقي، إلى ما ورثته تلك الدول عن الاستعمار من تمزق مجتمعي وصراع إثني وضعف للتنمية وتبعية لا محدودة للخارج، ما يؤسس لظواهر وتحديات سلبية أخرى سنتناولها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني
واقع منطقة الساحل والصحراء
والتحديات الأمنية داخليا وخارجيا

بعد التطرق إلى المشاكل الجوهرية لدول الساحل والصحراء نتناول في الفصل الثاني الظواهر الطارئة التي كانت ربما نتيجة للحالة الأصلية في تلك الدول من ضعف بنيوي وتنموي ومجتمعي.

المبحث الأول يتحدث عن ثلاث قضايا كبرى تشغل منطقة الساحل والجوار الإقليمي هي: الأزمة الليبية وانعكاساتها والمآلات التي يمكن أن تؤول إليها مستقبلا، ومشكلة الطوارق الأخيرة في مالي وجذورها وسبب تأخر حلها، وعامل الثروات الطبيعية في المنطقة الجاذب للأطماع الخارجية. المبحث الثاني يتحدث عن الظواهر غير القانونية المترتبة عن الحالة في المنطقة وهي: العنف المتمثل في الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية. أما المبحث الثالث فنلخصه في الأطماع الخارجية المتمثلة أساسا في الدور الفرنسي القديم الجديد، والمشروع الأمريكي بعد الحرب الباردة، والنمو الصيني الطموح الزاحف على المنطقة ببطء.

المبحث الأول: التحديات الإقليمية لمنطقة الساحل والصحراء

المطلب الأول: الأزمة الليبية وخطر التفكك

تاريخيا هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة اقتصارا على حقبة حكم العقيد "القذافي"، يمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الإنقلاب التي قادها "القذافي" سنة 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، كان مصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينات من القرن الماضي، كما أدى إلى موجة من هجرة الكفاءات [1].

وعلى الصعيد السياسي، يمكن القول أنه عبر عقود حكم "القذافي" قد تآكلت أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية:

أولهما: الثورية القومية. ثانيهما: المساواة والعدالة الإجتماعية، ثالثهما: الكرامة والهوية الوطنية، والركيزة الرابعة: القيمة الرمزية "للقذافي" كمناضل ضد الإمبريالية الدولية، قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد 11 سبتمبر 2001 والتي قادت إلى تخلي ليبيا عن مشروعها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، وقبولها دفع تعويضات باهضة لضحايا لوكربي والطائرة الفرنسية، كما اعتمد "القذافي" في البداية على إلغاء نظام القبيلة واحدا من المبادئ الأساسية لثورته [2]، إلا أنه بعد ربع قرن من الحكم وتحديدا في 1994 قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الإجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية لكنه استعمل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة ونهج سياسة "فرق تسود". وقد حالت صورية المؤسسات وسلط اللجان الثورية دون المشاركة الشعبية في شؤون الحكم، حيث عرفت العزوف الشعبي عن المشاركة بما يتراوح بين 50 و 80 في المائة ممن لهم حق المشاركة، كما

---

[1] – هشام الشلوي، جذور الأزمة الليبية
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/3/15/%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9

[2] – ياسين بودهان، دور الجزائر في حل الأزمة الليبية ،
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/algerias-role-in-solving-the-libya-crisis

نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة، يصعب التغلب عليها في ظل مناخ الفساد، خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقي مستقلة عن النظام[1].

وقد وثقت تقارير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية ما يخص الممارسات القمعية للنظام الليبي، حيث جاء في تقرير: "ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات مقدارا يذكر من التسامح إزاء المعارضة". بالإضافة إلى كل ذلك، كانت هناك محاولة توريث الحكم لابنه "سيف الإسلام" إذ صارت أمرا واقعا عبر انخراطه في اللجان الشعبية وتحضيره داخليا وخارجيا. كل هذه المؤشرات ساعدت في قيام الثورة ضد نظام القذفي الذي استمر 42 عاما، وكانت الشرارة يوم 17 فبراير 2011 متأثرة بأحداث مصر وتونس، لكن هذا الحراك خرج عن السلمية بعد تدخل كتائب القذافي المسلحة، والمرتزقة الأفارقة لوأد تلك الانتفاضة. فتحول الحراك إلى صراع مسلح، أعقبه تدخل عسكري عربي ودولي بقيادة حلف الناتو انتهى بمقتل القذافي بعد 09 أشهر، وفرار عائلته، وانهيار كتائبه، ليستلم السلطة مجلس انتقالي ثم المؤتمر العام، ثم جاءت الانتخابات البرلمانية التي أبطلتها المحكمة الدستورية، فدخلت البلاد في جدل سياسي وانقسام بين المؤتمر العام في طرابلس والبرلمان المنحل في طبرق. هذا ما دعا الأمم المتحدة لرعاية حوار ليبي ليبي بين الفرقاء السياسيين والدعوة لتشكيل حكومة توافق تسير البلاد بعد المرحلة الانتقالية الطويلة.

التداعيات والإنعكاسات على الجوار: بمجرد حدوث انهيار كامل لكل مؤسسات الدولة التي تصدعت وتلاشت إزاء الأزمة الليبية، ظهر نوع من الاستقرار الهش المطبوع بصراعات بين عدة أطراف سياسية كان لها دور فاعل في سقوط النظام السابق، والمشهد السياسي الليبي أصبح فوضويا وخاليا من النضج الايجابي. بالإضافة إلى الجانب الأمني المتدهور وانتشار ظاهرة الإرهاب، وتفشي السلاح وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها المركزية على كامل ترابها الوطني [2].

إقليميا: يخلق الوضع الداخلي الليبي الحالي – نتيجة الحرب القبلية بين مجموعة من القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية – بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على دول الجوار، هذه الظاهرة المتنامية

[1] – هشام الشلوي، مرجع سبق ذكره.

[2] – جان بيان فيليو، **هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2010، ص12.

باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت دولا إفريقية متعددة، حيث لعبت دورا كبيرا في تقوية شوكة الإسلاميين في مالي، الأمر الذي أدى إلى زعزعة البلاد ومساعدة بعض الجماعات الجهادية داخل هذا البلد في فرض سيطرتها على الأراضي الواقعة في شمالها، ولقد سبق للأمم المتحدة أن حذرت من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة (بوكو حرام) المتشددة في نيجيريا، علما أن هذه الجماعة تقيم علاقات قوية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، كما أن هناك مشاكل مع النيجر التي ترفض تسليم "الساعدي" إلى ليبيا لغياب بنية قضائية عادلة [1]، وعليه أصبحت هذه الجماعات تشكل نقط استقطاب التطرف بإيديولوجياته المختلفة، مما يجعل البلد خطرا على نفسها وعلى جوارها خاصة دول الساحل والصحراء من مصر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي غربا. [2]

عملية سرقة النفط: تهدف إلى جمع أموال تساعد المليشيات الانفصالية في استمرار بيع النفط الليبي وزعزعة الاستقرار، كما أنها تعبير عن فشل الثورة في حفظ أهم مورد للبلاد [3]

تعيش ليبيا انفلاتاً أمنياً كبيراً بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة المليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة. ونتيجة لذلك، أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر

تجد الجزائر نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها. وتخوض القوات المسلحة معارك على جبهات متعددة، في حين أخفقت البلدان المجاورة في وقف تقدم الإرهابيين بسبب عدم امتلاكها قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة. على سبيل المثال، تملك مالي جيشاً لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية مؤسسات الدولة الرسمية ضد هجمات تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، في حين ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب.

إن عدم القدرة على الاعتماد على البلدان المجاورة قد يفسر حجم الإنفاق العسكري الواسع الذي تخصصه الجزائر. ونظراً لحدودها الطويلة مع دول الجوار – والتي تمتد لألف كيلومتر مع ليبيا وحدها – تتطلب من الجزائر قدرات مالية وبشرية كبيرة لتأمين حدودها [1].

---

[1] – تحليل: تداعيات الأزمة الليبية على الدول المجاورة لليبيا http://democraticac.de/?p=27803

[2] – جان بيان فيليو، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3] – تحليل: تداعيات الأزمة الليبية على الدول المجاورة لليبيا، المرجع السابق.

كما تستعد الدول المجاورة لليبيا – من جديد – لتدخل غربي محتمل فيها لمحاربة ما يدعى تنظيم الدولة الإسلامية الذي بات يسيطر على كبرى مدن الجنوب "سرت" والصحراء المحيطة بها، مشددة هذه الدول من إجراءات الأمن على الحدود ومرسلة تحذيرات دبلوماسية من عواقب اتخاذ أي فعل متسرع ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) قد يدفع الآلاف إلى الهرب، وبالتالي اللجوء عبر الحدود مشكلا تحديا أمنيا جديدا وإضافيا[2].

وتخشى دول الجوار والمجتمع الدولي إن لم يحدث توافق بين أطراف الأزمة في ليبيا من تفكك الدولة إلى قسمين على الأقل؛ جزء في الشرق عاصمته بنغازي المدمرة، وجزء في الغرب تحتفظ به طرابلس. لكن هذا إن وقع سيفتح سيناريوهات أخرى جديدة لانفصال مناطق أخرى نظرا للفسيفساء القبلية والإثنية في ليبيا والتي تفجرت صراعاتها ومطامعها للتقوي والهيمنة والنفوذ بعد سقوط النظام السابق سنة 2011.

المطلب الثاني: مشكلة الطوارق

تعود جذور أزمة مالي الرئيسية المتمثلة بمشكلة الطوارق إلى شهر كانون الثاني/ يناير 1963، حين انطلقت حركة تمرد الطوارق من شمال أدرار إلى كيدال مبتدئة كفاحها المسلح بأسلحة بسيطة وجمال. ومنذ ذلك التاريخ تعيش مالي الحديثة على إيقاع أعمال العنف التي تجري في شمالها مع المجموعات المسلحة الطوارقية. واستمرت هذه التمردات تتصاعد تارة وتخمد تارة أخرى. وهكذا توالت الأحداث في مالي وصولا إلى تمرد عام 2006 حين جرى التوصل إلى اتفاق صلح بين الطوارق و الحكومة المالية تحت رعاية الجزائر وحققت الحكومة بناء عليه بعض مطالب الطوارق باستثناء الاستقلال طبعا [3]. وكان من أبرز بنود الاتفاق قيام الدولة بتنفيذ عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارق كونها كانت دائما مناطق منسية وخارجة عن حسابات السلطة المركزية في باماكو، ثم إشراك عناصر تابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت أعمال عنف.

واستمر الوضع هكذا إلى أن قامت بعض الجماعات المتمردة التي اعتبرت أن الاتفاق مجحف في حقها ودون سقف مطالبها، فتجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات الصاعقة التي شنتها

[1] – ياسين بودهان، مرجع سبق ذكره.

[2] – تحليل: تداعيات الأزمة الليبية على الدول المجاورة لليبيا، مرجع سبق ذكره.

[3] – Edmond bernus, « Etre Toureg au Mali » politique africaine, no 47 (octobre 1992) P.27

"الحركة الوطنية لتحرير أزواد" على عدد من المدن المالية يوم الثلاثاء 17 كانون الثاني/ يناير 2012، وهي منكا الموجودة على الحدود النيجيرية، وتسالت على الحدود الجزائرية، وهي كلها مدن تقع في النطاق الجغرافي لمحافظتي كيدال وغاو[1]. وقد طالبت الحركة في بيان لها بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية، وبذلك قدمت نفسها على أنها حركة استقلالية تسعى لإقامة دولة خاصة بالطوارق.

وتبعا لأعمال العنف المنتشرة في الشمال، قام الجيش المالي في 22 آذار/ مارس 2012 بانقلاب عسكري على الرئيس توري بواسطة النقيب أمادو سانجو، حيث أعلن الانقلابيون أن استيلاءهم على السلطة جاء ردا على سوء إدارة الرئيس توري للبلاد وللتمرد المتصاعد في الشمال وامتناعه عن تسليح الجيش المالي، إلا أن هذا الانقلاب العسكري قوبل بالرفض من المجتمع الدولي حيث قام الإتحاد الإفريقي بتعليق عضوية مالي وتجميد أرصدتها بالخارج حتى ينسحب العسكر من السلطة ويعود الحكم المدني. كذلك قامت جماعة الإيكواس بتحذير الانقلابيين من تداعيات هذا الانقلاب و ضرورة التراجع عنه وإلا ستقوم بفرض عقوبات اقتصادية و دبلوماسية على الانقلابيين الماليين[2].

بعد النتائج الكارثية التي أعقبت الانقلاب، وأهمها تمكن قوات الطوارق من السيطرة على كبريات مدن الشمال وتراجع قوات الجيش أمامها، تلاشت مبررات الانقلابيين بعد أن اتضح أن هؤلاء لم يستطيعوا قراءة المشهد السياسي في مالي بصورة جيدة. قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بإعلان استقلال دولة أزواد في شمال مالي بتاريخ 06 نيسان/ أبريل 2012، هذا الفعل الذي لم يعترف به المجتمع الدولي بل نبذه و حاول مسرعا رد السلطة المالية إلى الشمال الذي تعامل هذا المجتمع معه بوصفه وكرا للإرهاب، فجاء قرار مجلس الأمن رقم 2081 الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، ثم قام مجلس الأمن [3] الإفريقي التابع للإتحاد الإفريقي برسم خطة للإيكواس للتدخل في الشمال المالي. في ظل هذه التحضيرات، جاء التدخل الفجائي من القوات الفرنسية التي أحست أن مصالحها في خطر، ثم توالى الدعم الدولي بعد ذلك. لكن النتيجة كانت في نهاية المطاف أن منطقة أزواد تحولت بعد تسعة أشهر من انفصالها عن الدولة المركزية إلى قاعدة صلبة للمجموعات المسلحة والتطرف، إذ أدى فشل مشروع الدولة

[1] – Le sahel en crise, Question international, No58, Novembre-decembre 2012, p10.

[2] – Edmond bernus, op.cit, p27.

[3] – Le sahel en crise, op.cit, p15.

القومية الطوارقية الذي اعتمدته الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي لم تعد تسيطر فعليا على أي شبر من شمال مالي[1].

رفعت صحوة الطوارق هذه سقف مطالب "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" إلى "حق تقرير المصير والاستقلال" والإعلان عن "حرب للتحرير" زادها ما لفظته الحرب في ليبيا من أسلحة حربية متطورة ومقاتلين مدرّبين. ويمكن إدراج هذه الصحوة وهذا التطور ضمن التفاعلات السياسية والمستجدات في المنطقة، ومنها على وجه الخصوص [2]:

• الحراك الشعبي في المنطقة العربية عموما وفي شمال إفريقيا المتاخم لشريط الساحل خصوصا قد شكل حافزا للطوارق ليخوضوا حربا جديدة لفرض حل لقضيتهم التاريخية في خضم الأحداث والتحولات التي يشهدها العالم، مستأنسين بتجربة جنوب السودان الذي تأسست له دولته المستقلة.

• السقوط المدوي لنظام القذافي الذي أدى عمليا إلى "هجرة عكسية" للمقاتلين الطوارق من ليبيا إلى مواطنهم الأصلية (مالي والنيجر بشكل خاص) مدججين بالسلاح والعتاد الحربي المتطور، ولم يبق أمامهم اختيار آخر بعد انهيار القذافي الذي كان بالنسبة لهم متنفسا وحاضنا وداعما – بالحد الأدنى – في ظروفهم المعيشية [3].

• دخول القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الخط ومن حولها شبكات التهريب والجريمة المنظمة ومعسكرات التدريب والمتاجرة بالسلاح والمخدرات والسيارات والسجائر، والإتجار بالبشر والهجرة السرية.. كل ذلك حول شريط الساحل المأزوم أصلا من منطقة رمادية خارجة عن السيطرة إلى برميل بارود آخذ في الانفجار[4].

• ومما يزيد الأمر تأزما هو عدم وضوح المشهد الأزوادي، حيث إن عدد حركات الطوارق المسلحة يزيد على العشرة، إضافة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المترتبة عليه، بالإضافة إلى الضغوط الأجنبية.

---

[1] – ميلاد الحارثي، **دولة مالي بين الديمقراطية و خيارات الإنفصال و التدويل أو الإعلان عن دولة الطوارق**، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2012.

[2] – أميرة عبد الحليم، **إنقلاب مالي و مشكلة الدولة في إفريقيا**، الأهرام، 2012/4/6.

[3] – محمد فال ولد بلال، **الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات**، مرجع سبق ذكره.

[4] – الحافظ النويني، **أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)**، مرجع سبق ذكره، ص67.

المطلب الثالث: سوء إدارة المصادر الطبيعية

تكتسي منطقة ساحل الصحراء أهمية كبيرة، حيث تتميز بموقعها الهام، فهو يربط شمال إفريقيا ووسطها، ويمثل شريطا واضحا من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ويسيطر على الطرق التجارية في القارة، هذا بجانب ما تتمتع به من ثروات طبيعية و معدنية [1].

وتوجد بالمنطقة ثروات طبيعية هائلة مثل الماس والنحاس وكذلك اليورانيوم والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة، وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام، والذي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل تشاد، واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر ب: 100مليون طن إضافة إلى وجود النحاس، ويقدر الاحتياطي ب 27.3 مليون طن من النحاس عالي الجودة، ويقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر بـ: 280 ألف طن، كما تتمتع أيضاً منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة، فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع وهو صالح للملاحة في ما بين كوروسا وباماكو في فصل المطر وكذا نهر السينغال السادس من حيث الطول و الخامس من حيث المساحة، ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه [2].

وتتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة استراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي خصوصا في السودان وتشاد اللتان تتمتعان باحتياطي نفطي هائل، كما أن هناك دراسات وتقارير معاصرة تثبت أن مستقبل العالم الطاقوي موجود بهذه المنطقة لا سيما بما يتعلق بالطاقة الشمسية كون هذ المنطقة صحراوية. [3]

ومن خلال ما سبق يتضح أن لدول الساحل ميزات ذات أهمية غير خافية، مما جعلها في دائرة الأطماع العالمية خصوصا بين أمريكا التي تحاول السيطرة عسكرياً على المنطقة وفرنسا ثقافياً في ما يسمى "الحزام الفرانكفوني"، والصين اقتصاديا.

---

[1] – جارش عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائري**،
http://democraticac.de/?p=2448#prettyPhoto

[2] – المرجع نفسه.

[3] – جارش عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائري** ، مرجع سبق ذكره.

تحوز المنطقة على جيوب مائية وهبت غطاء نباتيا غير معهود في الصحاري وهو الواحات، فهي شريان الحياة للقوافل والحركية التجارية تقليديا في المنطقة، وبمنظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة لم تعد الصحراء منطقة خالية و معزولة، أمام ذوبان الحدود وتقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصالات والمواصلات الدولية [1].

لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الاكتشافات المهولة التي جاد بها باطن الأرض، وباتت منطقة ساحل الصحراء غنية بالمواد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم، ومن ثم صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي، السياسي والاقتصادي، تثير أطماع مختلف القوى الراغبة في التمركز بالمنطقة ومن شأن استراتيجيات الإحاطة والإحاطة المضادة أن تساعد على تحديد الرهانات الجيوسياسية الجيواقتصادية ومن ثمة الجيوأمنية التي تشكل هيكلة الفضاء الساحلي[2].

ومع دخول موريتانيا، النيجر وتشاد ضمن الدول المنتجة للنفط و اكتشاف حوض تاوديني (BASSIN DE TAOUDENI) وما يحتويه من ثروات معدنية (بترول ويورانيوم) تغيرت النظرة للساحل إقليميا ودوليا، ومع اليورانيوم الذي يمثل 68% من صادرات النيجر، والذهب 70% من تعاملات مالي الخارجية علاوة على قطاع الحديد و النحاس في موريتانيا، والزنك في بوركينافاسو. إلا أن الدول المعنية لا تستفيد كثيرا من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الإنسانية، بالنظر الى أن أغلب المؤشرات الاستراتيجية تقر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا مع ضعف الاندماج الاجتماعي و العجز الاقتصادي، و هشاشة البناء السياسي مما يؤثر على معادلة الأمن الإقليمي و العالمي [3].

تزخر دول جنوب الجزائر التي تنتمي الى منطقة الساحل بثروات هامة منها المكتشفة ومنها الباطنية التي هي قيد الاستكتشاف، فمالي مثلا تعد ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا وتمتلك حاليا سبعة مناجم من الذهب قيد الاستغلال مع استكشافات ضخمة جارية، وهناك مؤشرات واضحة على مخزون كبير لليورانيوم في مالي، و تظهر إمكانات اليورانيوم في منطقة " فاليا " (falea) التي تغطي مساحة 150 كيلومتر مربع و تمتد إلى شمال غينيا، وتشير التقديرات الأولية الى مخزون يصل الى 5000 طن في هذه

---

[1] – شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية:التحدي والرهانات**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة باتنة، 2010، ص87.

[2] – مركز الصحراء للدراسات و الاستشارات: **ملف "الاقتصادي": التنقيب عن النفط في موريتانيا،**
http: //essahraa.net/index.php/2012-12-01-20-14/8654qq-html

[3] – شاكر ظريف، مرجع سبق ذكره، ص88.

المنطقة، الى جانب مشروع " كيدال " شمال شرق مالي، و هو مشروع واسع يغطي منطقة جيولوجية معروفة باسم (LAdrar Des Lforas) هذا بالإضافة إلى توقعات إلى أن يصل مخزون اليورانيوم في منطقة " جاو " الى 200 طن. أما مادة الماس، فلدى مالي القدرة على إستغلال ما تملكه من حجر الماس في المنطقة الإدارية للكايس، تم إكتشاف (30 أنبوبا) من الماس، وقد تم انتشال ثمانية ألماسات صغيرة في المنطقة الإدارية للسيكاسو(جنوب مالي). هذا إلى جانب الأحجار الكريمة و المعادن النادرة و الحديد، و غيرها من المواد الهامة في مالي، ولكن لاتزال غير مستغلة، وتمتلك مالي حسب التقديرات الأولية أكثر من 2 مليون طن من احتياطيات خام الحديد، وتقدر احتياطات البوكسيت 1.2 مليون طن في مالي. أما في مجال النفط فيرجع استكشافه الى السبعينيات من القرن الماضي. ولا تزال عمليات البحث تتوقع استكشافات جديدة وكذا إمكانيات الإنتاج والصادرات النفطية. وتشير التقديرات الى أن مالي يمكن أن توفر طريقا مفضلا واستراتيجيا لتصدير النفط والغاز في منطقة جنوب الصحراء الكبرى باتجاه الدول الغربية، إلى جانب هذا هناك دائما إمكانية ربط حوض " تاوديني " في مالي بالسوق الأوربية مرورا بالجزائر[1].

أما النيجر فتعد من أكبر منتجي مادة اليورانيو في العالم، وتقوم الشركة الفرنسية " أريفا " باحتكار استخراجه هناك حيث تعتمد عليه فرنسا بنسبة كبيرة في إنتاج الطاقة الكهربائية، إضافة الى الثروات الأخرى التي من المرجح أن يحتويها باطن أرض النيجر والتي تتنافس الدول على عملية الاستكشاف فيها، وهو نفس الحال بالنسبة لموريتانيا حيث اكتشفت مؤخرا احتياطات هامة من الغاز والنفط فيها تبلغ الاحتياطات المؤكدة حوالي 500 مليون برميل من النفط، و85 مليار متر مكعب من الغاز، ولا تزال عمليات الاستكشاف جارية بشكل متسارع [2].

يذكر أن هذه الدول تعتبر منطقة نفوذ تاريخية لفرنسا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين أبديا اهتماما متزايدا بهذه المنطقة، وهو ما من شأنه أن يزيد الضغط على الجزائر ويهدد دورها الإقليمي في المنطقة. ومن خلال ما سبق يتضح أن لدول الساحل ميزات ذات أهمية غير خافية، مما جعلها في دائرة

[1] – فريديريك كورفوازيه: غنائم التدخل الفرنسي في مالي: اليورانيوم، الذهب، الماس والنفط، 2013/01/23
httpM//alasr/ws/articles/view/13992 ?at_from%40nawafbiz/com

[2] – أميرة محمد عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي الأسباب و الفرص، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
http://acpss.ahramdigtal.org.eg/review.aspx?serial=108

الأطماع العالمية خصوصا بين أمريكا التي تحاول السيطرة عسكرياً على المنطقة وفرنسا ثقافياً في ما يسمى "الحزام الفرانكفوني"، والصين إقتصادياً.

المبحث الثاني: تحديات الوضع الأمني المتدهور في منطقة الساحل

المطلب الأول: مشكلة الإرهاب في المنطقة

على الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي والصحراء والتي جعلت غالبيتها تصنف ضمن الدول الفاشلة، جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول. وبحسب ما أشارت إليه الباحثة أميرة عبد الحليم فإنّ هذه التهديدات دفعت المنطقة لتصبح جزءًا من "قوس الأزمات" الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورًا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي [1]. لقد تحول الساحل الإفريقي إلى فناءٍ خلفيٍّ للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصةً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تعود أصوله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والذي انتشر في الصحراء الكبرى منذ صيف 2003، وبدأ في استهداف دول الساحل والصحراء منذ هذا التاريخ؛ حيث كان لموريتانيا والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم، إضافة إلى الدور المتزايد لجماعة بوكو حرام في تهديد دول المنطقة مثل نيجيريا، والكاميرون، ومؤخراً اتهم التنظيم من قبل السلطات التشادية بضلوعه في التفجيرين الانتحاريين اللذان شهدتهما العاصمة أنجمينا في شهر يونيو 2013 [2].

وفي هذا السياق يشير الباحث عصام عبد الشافي إلى أنه: "أصبحت المساحات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا، المناطق المفضلة لنشاط تنظيم "القاعدة"، الأمر الذي دفع عناصر التنظيم إلى اللجوء إلى منطقة الساحل الإفريقي، حيث تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم، ما يستدعي حضور أي حكومة".

إن "قوات" الجماعات الجهادية والإرهابية تقدر، حسب بعض المصادر الإعلامية، بأكثر من ألفي فرد (حوالي 700 فرد من أنصار الدين؛ أكثر من 600 تابعين للقاعدة، أكثر من 300 ينتمون لحركة التوحيد والجهاد وبعض المنتمين لحركة بوكو حرام، حوالي 400 جاؤوا من أفغانستان وبعض الدول العربية وحتى

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] - منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي- الأمريكي نموذجاً، مدونة المسيري، أوت 2015 https://tsaidali.wordpress.com/2015/08/29/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86

من أوروبا). هذه المجموعات التي تأخذ من شمال مالي (مساحته تساوي مساحة دولتي فرنسا وإسبانيا معا) ميدانا لنشاطها وتحركاتها، منظمة في شكل مجموعات صغيرة مدربة على حرب العصابات وبعض أفرادها ينشطون في منطقة الساحل منذ عدة سنوات وتربطهم علاقات تجارية وتهريب مع بعض السكان المحليين. هم إذن على معرفة جيدة بالأرض ومتعودون على مناخها [1].

الأنشطة التي تقوم بها جماعات مسلحة مثل تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام،وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وكذا سائر التنظيمات الإجرامية العابرة للأوطان زادت انتشار تدفقات الأسلحة، وتورطت في الإتجار بالبشر، وانتهاك حقوق الإنسان، والإتجار بالمخدرات، وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة أدى إلى إضعاف سلطة الدولة لدى العديد من القطاعات الأضعف في المجتمع ببلدان منطقة الساحل، وأدى قيامها بذلك إلى الحد من فرص تحقيق التنمية [2].

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأنّ هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنّ نحو 30 إلى 40% من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة، ونحو 27% من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوربا كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار أمريكي. إضافة إلى ذلك فإنّ تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة) . [3]

وتشير تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003 إلى أنّ هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة خصوصا في مناطق الحدود. ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في إشعال الحروب حيث يبحث المتمردون عن الأسلحة و الأموال والتدريبات لتحقيق مطالبهم، كما أنّ السكان في هذه المناطق أصبحوا

[1] – عصام عبد الشافي، **معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء**، مرجع سبق ذكره.

[2] – **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في منطقة الساحل**، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] – شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، دار النهضة، القاهرة، 2001، ص39.

يبحثون عن السلاح ليس للتمرد، وإنما للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة [1].

منطقة الساحل والصحراء ليست منطقة محوريّة بالنسبة إلى الجريمة المنظَّمة العبارة للحدود الوطنية. النشاط الإجرامي ينطبق خصوصاً على ثلاث مهمّات توسّعت بشكل ملحوظ منذ العام 2003 تقريباً: تهريب صمغ الحشيش المغربي، وتهريب الكوكايين، وعمليات الاختطاف للحصول على فدية. وقد حوّل الأفراد والشبكات الضالعة في هذه الأنشطة ثرواتهم إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية. ووضعت التجارة في السلع المهرّبة المشروعة، والتي تطوّرت في جميع أنحاء المنطقة في العقود السابقة، الركيزة المؤسّسية لتطوير هذه الأنشطة ذات الربحية العالية. في التسعينات حفّز الحصار المفروض على ليبيا عمليات التهريب. وبالإضافة إلى ذلك، حوّلت الصراعات في الجزائر وشمال النيجر ومالي المنطقة إلى مركز رئيس للاتجار بالأسلحة. أشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) إلى أن السجائر المهربة عبر منطقة الساحل تمثّل حوالي 60 في المئة من سوق التبغ الليبية (أو 240 مليون دولار من العائدات على مستوى التجزئة) و18 في المئة من السوق الجزائرية (أو 228 مليون دولار)، ويشتهر مختار بلمختار بأنه أدار لفترة طويلة عمليات تهريب السجائر عبر الصحراء[2].

وعلى غرار عمليات تهريب السلع والسجائر، ساعدت تجارة المهاجرين أيضاً في ظهور شركات نقل في المنطقة متخصّصة في عمليات النقل على الطرق الوعرة، أو وضع ترتيبات مع المسؤولين الفاسدين. فقد تزايدت تدفّقات الهجرة غير النظامية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا ومنها إلى أوروبا ابتداءً من أوائل التسعينيات. وبرزت غاو في شمال مالي وأغاديز في النيجر المجاورة، واللتان تعدّان أيضاً مركزين لتهريب السجائر، كمركزين رئيسين لرحلات المهاجرين

تدفق الكوكايين من أميركا الجنوبية إلى أوروبا، بما في ذلك عن طريق ليبيا ومصر، منذ حوالي العام 2005، وتدفق صمغ الحشيش المغربي إلى ليبيا ومصر وشبه الجزيرة العربية. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الطلب في أوروبا والمشرق، وكذلك بسبب فرض ضوابط مشدّدة على طول الحدود المغربية –

---

[1] – **منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي- الأمريكي نموذجاً**، مرجع سبق ذكره.

[2] – Salima Tlemçani, "Au Sahel, narcotrafiquants et terroristes se partagent le terrain ",*El Watan* , 01Novembre 2010.

الجزائرية، وقبالة سواحل إسبانيا وجزر الكناري، والمطارات الأوروبية، الأمر الذي جعل الطرق المارّة عبر منطقة الساحل التي تضعف السيطرة عليها جذّابة للمهربين [1].

تتداخل طرق تهريب صمغ الحشيش جزئياً مع تلك التي تخدم تجارة الكوكايين، وتعبر شمال النيجر أو جنوب الجزائر باتجاه ليبيا. ومن ثم يتم تصدير المخدرات إما إلى أوروبا عبر البلقان أو نقلها إلى مصر وإسرائيل. وهناك طريق آخر يمتدّ عبر تشاد والسودان إلى شبه الجزيرة العربية.

البحث في مجال الجريمة المنظَّمة مهمة محفوفة بالمشاكل والعثرات. إذ تكثر في منطقة الساحل الاتّهامات والشائعات حول الأطراف الفاعلة المعنيّة، في ظل الحديث عن تسبّب تواطؤ وضلوع المسؤولين في بعض دول الساحل والصحراء وتسهيلهم أو شراكتهم في عمليات التهريب، وتجارة الأسلحة، وعمليات دفع الفدية،...[2]

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية

إتفاقية الأمم المتحدة تعرف الهجرة غير الشرعية على أنها عبور للحدود دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط الى الدول المستقبلة ,اما منظمة الهجرة الدولية فاشارت للمهاجر غير الشرعي بقولها أنه المهاجر الذي لا تتوفر لدية الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة أو العمل في بلد ما ويشمل هذا :

الافراد اللذين ليس لديهم وثائق قانونية للدخول الى الدولة (دولة الاستقبال) ولكن استطاعوا الدخول سرا.

الشخص الذي تمكن من دخول البلد باستخدام الوسائل الاحتيالية والنصب وتزوير للمستندات.

هجرة العبور :

---

[1] - وولفرام لاتشر، الجريمة المنظَّمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء

http://carnegieendowment.org/2012/09/13/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8-%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1/dtjq#

[2] – Salima Tlemçani, op.cit

تعني الأشخاص الذين دخلوا حدود وطنية ومكثوا فيها أسابيع أو عدة أشهر من أجل العمل لإعداد أنفسهم للمرحلة القادمة من المرحلة أين يتركون بلد العبور الى الوجهة النهائية وهي حال الكثير من المهاجرين الأفارقة في الجزائر كبلد عبور .

من خلال هذه التعاريف فإن الهجرة الشرعية: " هي التنقل عبر الدولاتي للأفراد أو الجماعات، دون توفر الوثائق القانونية والقيام بعملية التزوير والنصب، أو الدخول سرا إما برا أو بحرا أو جوا " [1].

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم تحديات الأمن الإنساني في الساحل والصحراء نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل: التهريب وتجارة الأسلحة وتجارة المخدرات بالإضافة إلى الأمراض والآفات الصحية والآثار الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها. إن تحليل موجات الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي يضعنا أما حقيقتين: الأولى موجة هجرة غير شرعية داخلية والثانية خارجية نحو أوروبا والتي ظهرت بشكل خاص ما بعد التسعينات، ويبين مسار المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة أنها تنطلق من عدة بلدان منها:

تشاد، النيجر، الكاميرون، نيجيريا، غانا، مالي، سيراليون، ساحلالعاج، السودان، الصومال، السنغال، والكونغو وذلك باتجاه الجزائر أو المغرب تمهيدا لوصولهم إلى أوربا [2].

مسببات الهجرة غير الشرعية تختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر لكنها تبقى محصورة في الأسباب التالية:

– الأسباب الاقتصادية للهجرة: يدفع بطء النمو وارتفاع نسب البطالة والفقر السكان للهجرة بحثا عن ظروف اقتصادية أحسن، وأجور أكبر، فأكبر بلدان المنطقة التي تشهد حالات للهجرة غير الشرعية هي بلدان فقيرة وتحتل المراتب الأخيرة حسب دليل التنمية البشرية بالإضافة إلى ما يسميه "غالتونغ" بالعنف البنيوي والمتمثل في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والتبعية بين العالم المتقدم والمتخلف، وهو ما ينعكس على المجتمعات في دول الساحل والصحراء، الذين يحاولون الوصول إلى ما يسمى الحلم الغربي، وبالتالي فهو نتاج لتبعية الجنوب للشمال والنظام الاقتصادي القائم على هيمنة الشمال على الجنوب.

[1] – محمد الخشاني، **أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوربا،**
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208

[2] – وولفرام لاتشر، مرجع سبق ذكره.

– العوامل المناخية الضاغطة: ممثلة في الجفاف والتصحر الذي ضرب منطقة الساحل الإفريقي ولفترات متتالية نظرا للتحولات المناخية التي تشهدها المنطقة وخاصة في بداية التسعينات أين انخفضت نسبة التساقط بنسبة 20 بالمائة، فإذا سلمنا بالتقارير التي تؤكد على أن قطاع الزراعة يشغل 60 بالمائة من اليد العاملة ويساهم ب 60 بالمائة من الدخل الإجمالي، فالفضاء الجغرافي للساحل بسكانه مهدد بالتصحر واللاأمن الغذائي[1].

هذا وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 24 ألف شخص إفريقي يعبر سنويا إلى أوربا، ومنذ 1990 إلى 2000 يمكن تلمس ارتفاع في أمواج المهاجرين الأفارقة السريين حيث تنوع هؤلاء بين أربعين جنسية مختلفة سنة 2005 وحسب تقارير رسمية للسلطات الجزائرية فقد تم إيقاف أكثر من 6000 مهاجر سري بين سنتي 2002 و2006 وفي سنة 2004 حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاول أكثر من 35000 شخص إفريقي العبور من الصحراء الكبرى نحو أوربا .

* تأثيرات الهجرة غير الشرعية على الأمن الإنساني في الساحل والصحراء: أصبحت الهجرة غير الشرعية تثير مشاكل أمنية لدول العبور والإقامة لارتباطها في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة، وحتى إمكانية تسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير الشرعية.

–التأثير على البنية الديموغرافية وما يصاحب ذلك من انعكاس على المعالم السياسية والثقافية لبعض دول الساحل الإفريقي، وخاصة منها مالي ، تشاد، الكاميرون، السينغال، السودان، والصومال.

–يشكل هؤلاء المهاجرون ضغوطا على دول الملجإ لما يتطلبه من رعاية صحية، وهو ما لا تستطيع تلبيته دول الساحل الفاشلة، والدليل على ذلك زحف مرض السيدا الناتج عن ممارسة الدعارة بالإضافة للتأثيرات الإقتصادية لدول الملجإ أو العبور، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمتاجرة بالمواد المحظورة كالمخدرات وتزوير العملات والوثائق الرسمية. زيادة على هذا نتج ضياع وموت المهاجرين في الصحاري[2].

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – منى عبد الفتاح، **أزمة اللاجئين الأفارقة لأوربا:خطأ التشخيص والمعالجة**، الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/18/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AE%D8%B7%D8%A3-

أسباب متعلقة بالنزاعات وانعدام الأمن: فالبلدان التي تشهد حالة نزاعات ولا إستقرار وتدهور الأوضاع غالبا ما تعرف هجرة ونزوح أمواج كبيرة من السكان بحثا عن الأمن على غرار السودان، وتشاد، ونيجيريا، والصومال، وساحل العاج، كما أن الدول المحيطة بالساحل تشهد نزاعات مثل رواندا، ليبيريا، الكونغو، ما يؤدي إلى موجات هجرة تصل إلى الساحل الإفريقي فأوربا [1].

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%AE%D9%8A%D8%B5-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A9

[1] – المرجع نفسه.

المبحث الثالث: التنافس الأجنبي على منطقة الساحل والصحراء

المطلب الأول: الوجود الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء

يعود الوجود الفرنسي في الساحل الأفريقي إلى العهود الإستعمارية ، أين كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة ، وبعد إعلان إستقلال دول هذه الأخيرة بقيت مرتبطة بالكيان الفرنسي من خلال اتفاقيات أمنية أبقت على الإرتباط بين فرسا ودول عديدة في أفريقيا ، سمحت لها بالتدخل في شؤونها الداخلية ، وفقا لمجموعة من الآليات من خلالها تنفذ سياستها الأمنية في القارة، التي عرفت تطورا كبيرا بعد الحرب الباردة أين تم إدراج آليات تقوم على مفهوم تحقيق الأمن الإنساني ومساعدة الدول الفاشلة على النهوض بنفسها، إلا أن هذه السياسات تبقى مجرد خطابات تسوقها إدارات صناعة القرار الفرنسية لتبرير وجودها في منطقة الساحل [1].

فرنسا في إطار بحثها المتواصل على مصادر الطاقة، عملت على زيادة إنشاء المفاعلات النووية وهو ما يتطلب كميات من اليورانيوم، وهذا الأخير متوفر في القارة، خاصة في النيجر أين يوجد رابع أكبر منجم لليورانيوم في العالم، تسيطر عليه شركة إيرفا الفرنسية [2].

اختارت فرنسا بعد فترة استقلال الدول الإفريقية العمل وفق إستراتيجية مغايرة ومن هذا المنطلق تبنت فرنسا مقاربة أمن إنساني اقتصادي وعسكري إضافة إلى مقاربات ثقافية (منظمة الفرونكوفونية) وذلك في شكل مداخل أمنية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي.

وعن الآليات الثقافية: استمرت فرنسا في علاقاتها بمستعمراتها، من خلال غرسها للقيم والثقافة واللغة الفرنسية، أي أصبحت اللغة الرسمية في بعض الدول الأكثر استعمالا في دول أخرى و أحكمت فرنسا قبضتها في هذا المجال من خلال إنشاء المنظمة الفرانكفونية التي أعلن عنها رسميا في 1970 [3].

الآليات السياسية والعسكرية: مما ميز العلاقات الدبلوماسية الثنائية الفرنسية الإفريقية هو طابع شخصنة السلطة في إفريقيا فتعاملات الدبلوماسية الفرنسية ليست مع مؤسسات تعكس الشرعية السياسية للدول الإفريقية والمصلحة القومية، بل هي مع دبلوماسية شخص الرئيس الإفريقي، وهذا إن عنى فهو يعني

[1] – امحند برقوق، الساحل الإفريقي بين التحديات الداخلية والحسابات الخارجية، جريدة الشعب، جانفي 2003، ص13.

[2] – بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص116.

[3] – المرجع نفسه، ص117.

تدخلا فرنسيا مباشرا في شؤون الدول الإفريقية من خلال المساهمة في الإجماع على شخص الرئيس الإفريقي.[1]

القواعد العسكرية : بلغ عدد القواعد العسكرية الفرنسية بإفريقيا سنة 1960 حوالي 100 قاعدة، اختزلت إلى قواعد عسكرية متمثلة في :

قاعدة جيبوتي : أكبر وأهم قاعدة لموقعها الإستراتيجي.

قاعدة داكار :غبر إفريقيا.

قاعدة بوربون : في كوت ديفوار.

قاعدة نجامينا : تشاد .

قاعدة ليبرفيل : الغابون.[2]

اتفاقيات الدفاع العسكير المشترك:

إذ يوجد حاليا ثمانية اتفاقيات تجمع فرنسا مع كل من الكاميرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، الغابون، السنغال، التوغو، ويحق للدول الإفريقية طلب المساعدة العسكرية من فرنسا في الأزمات.[3]

يبدو أن سلوك فرنسا الخارجي يشهد تحولا منذ التدخل العسكري في ليبيا، ففرنسا الرسمية والشعبية التي كانت تجنح نحو السلم باتت تتحدث بمنطق الحرب وتدفع الغير لتبني القرار نفسه، ويفسر هذا التحول في الموقف الاعتبارات والأولويات التالية :

أولا: إحياء إرثها الكولونيالي في القارة، فقد باتا تنازعها إياه قوى أخرى كالو. م. أ، والصين، وإيران ومثل التدخل العسكري في مالي استمرارا لخبرة العقود الماضية التي شهدت تدخلا فرنسا في كوت ديفوار وتشاد

[1] – بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص118.

[2] – حمدي عبد الرحمن، **الغرب وعسكرة الساحل الأفريقي**، الجزيرة نت
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/3/7/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A

[3] – **منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي- الأمريكي نموذجاً**، مرجع سبق ذكره.

وإفريقيا الوسطى، فضلا عن معسكراتها في جيبوتي التي بقيت على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالح فرنسا الإستراتيجية.

ثانيا: يفسر الإهتمام الأوروبي الفرنسي بالمنطقة تداخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر، وبات استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية ممثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وثاني وتأتي النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7 %من الإنتاج العالمي، ويغطي هذا 12 % من احتياجات الإتحاد الأوروبي، فضلا عن المخزون المهم من البترول.

ثالثا: يمثل الساحل إحدى أهم الشواغل الأمنية الأوروبية والفرنسية التي أرادت من خلال عملياتها العسكرية في مالي أن تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية، ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي (النيجر، وتشاد، وبوركينافاسو وموريتانيا)

وقد نجح الموقف الفرنسي في تعميم التهديد الإرهابي، وجاء في سياقه جملة من الأحداث على غرار عملية احتجاز الرهائن في موقعة عين أميناس لتدعم هذا الموقف حيث بات الإرهاب الساحلي لا يستهدف فرنسا ودول الجوار فحسب بل المجموعة الدولية بأسرها، مما يوفر غطاء شرعيا وضروريا لعمليات التدخل العسكري في المنطقة التي يحدث أغلبها تحت إشراف فرنسي. وبالعودة لأصول التوجه الفرنسي نحو الساحل خاصة إفريقيا ما وراء الصحراء نجده خلال بداية تسعينات القرن العشرين يتمحور حول معطيات ثلاثية: قواعد عسكرية دائمة، وتعاون عسكري، وتدخل عسكري، تعكس في مجملها إستراتيجية واقعية بحتة، أداتها عسكرية، وهدفها القريب المدى احتواء ليس فقط نفوذ الإتحاد السوفيتي المتعاظم في المنطقة آنذاك بل حتى تحجيم المنافسة البريطانية والأمريكية لتحقيق المرامي البعيدة المدى وهي المصالح الفرنسية البحتة [1].

ثم تعاظم الأهمية الاقتصادية للساحل على وقع المنافسة الصينية والأمريكية، إذ بات الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر لصحراء من نيجيريا نحو أوروبا مرورا بالأراضي النيجرية والجزائرية، ومن ثمة اضطر الإتحاد الأوروبي أن يتبنى خيارات تفرض عليه التأسيس للأمن ودعم جهود التنمية في هذه المنطقة شديدة الحساسية.

[1] – جميلة علاق، **استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 19 ديسمبر 2014.

وفيما استفحلت الذريعة الإرهابية كمبرر سياسي وأخلاقي للتدخل، اتجهت فرنسا من خلال إستراتيجيتها إلى تقليص أدوار أطراف أخرى لا غنى عنها في توازنات الساحل الصحراء في مقدمتها الجزائر، وتهميشه في تنفيذ المخططات الغربية سواء أوروبية كانت أم أمريكية، على الرغم من أن مقاربة الجزائر شاملة ومتعددة الأبعاد الاقتصادية، وتنموية، وسياسية، في إطار تحاوري يجمع كل الأطراف دون إقصاء أو تهميش، كما تبقى الجزائر ركنا أساسيا في مجموعة من المؤسسات متعددة الأطراف [1].

وعليه باتت المنطقة حلبة صراع فرنسية، وأوروبية، وأمريكية وهذا فيه تهديد للأمن القاري، إذ من شأن الرهان على المقاربة الأمنية العسكرية تفتيت مواقف الدول الإفريقية وتركيز الضغوط عليها، ومن ثم تقويض جهودها في البناء لحوار وتعاون إقليمي مثمر وفق مقاربة توافقية لا تقصي أحدا.

المطلب الثاني: المشروع الأمريكي في منطقة الساحل والصحراء

يمكن القول بأن تزايد تهميش القارة الإفريقية في منظومة التفاعلات الدولية قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة تجاه إفريقيا ترمي إلى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي وتوجيه الأنظار نحو المنطقة عملا بمبدأي التهديدات والمصالح التي تتضمنها القارة الإفريقية [2].

نستطيع من خلال تحليل الخطاب السياسي لكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن نشير إلى هدفين رئيسيين هما :

الهدف الأول : ويتمثل في دفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، ولدعم هذه الغاية فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هي :

تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية .

دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي، ولا سيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة.

[1] – المرجع نفسه.

[2] – بشكيط خالد ،مرجع سبق ذكره، ص109.

العمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي بما يحقق الأمن والاستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.[1]

الهدف الثاني: ويتمثل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية، ولاسيما الاعتبارات الأمنية، وعلى ذلك فإن الإدارة الأمريكية تولي اهتماما كبيرا لقضايا انتشار الأسلحة، وعدم بعض الدول لأنشطة تقع في إطار التصور الأمريكي للإرهاب، وثمة قضايا أخرى محل اهتمام أمريكي مثل منع تدفق المخدرات والجريمة الدولية وانهيار البيئة.[2]

فمن الناحية الاقتصادية: تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في القارة الإفريقية التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية يؤيدها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية.

ويمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا من خلال التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997 م بعنوان : "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة في إفريقيا" والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا، واستنادا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس كلينتون على تطوير التجارة الإفريقية وبرامج التنمية الاقتصادية، وهو ما اتضح من خلال عدة مؤشرات أهمها زيارة الرئيس كلينتون إلى القارة الأفريقية عام 1998، حيث أطلق خلال زيارته مبدأ أو شعار "التجارة لا المساعدات" كسبيل إلى ازدهار القارة.[3]

ومن الناحية السياسية ترفع الولايات المتحدة مبدأي: الديمقراطية، وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية الإفريقية، إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها وليست هدفا تسعى إلى تحقيقه وفي سبيل تحقق تلك الأهداف السياسية تعمل الولايات المتحدة على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموما وللولايات المتحدة بشكل خاص، وهم من تسميهم

[1] – حفيظ صواليلي، **الساحل الإفريقي يستقطب الأطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية**، الخبر، الجزائر، 2010/03/21. http://elkhabar.com/dossiersp/?ida=1...page=redaction

[2] – بشكيط خالد ،مرجع سبق ذكره، ص109.

[3] – امحند برقوق، **الساحل الإفريقي بين التحديات الداخلية والحسابات الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص13.

الولايات المتحدة بالقادة الجدد في إفريقيا أمثال ميليس زيناوي في أثيوبيا، وأسياسي أفورقى في إرتيريا، ويوري في أوغندا.[1]

المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن العالمي بصفة عامة وعلى الأمن الأمريكي بصفة خاصة وأهمها الإرهاب، كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل الأفريقي وجنوب السودان بشكل يحقق مصالحها.

وقد تزايدت مكانة القارة أمنيا فيما بعد أحداث سبتمبر 2001 بعد هجمات شنت ضد المصالح الأمريكية في القارة خصوصا في منطقة الساحلية الصحراوية بعد تحولها لملاذ آمن لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[2]

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي الجبهة الجديدة التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية فتحها لمجابهة الإرهاب وخاصة تنظيم القاعدة، وهذا ما دفع الولايات المتحدة نحو اتجاه أو تبني إستراتيجية استباقية وقائية لمحاصرة التهديد الأمني للإرهاب وقد اعتمد الرئيس جورج بوش في 2007 قرار إنشاء قيادة عسكرية أمريكية للقارة الأفريقية بأفريكوم (AFRICA COMMAND) مهمتها الإشراف على الأمن في القارة وإدارة التعاون العسكري مع دولها.[3]

وحتى تستطيع الولايات المتحدة التأطير لعمل الأفريكوم قامت بتحديد معالم التهديد الأمني الجغرافي لتنظيم القاعدة لشمال أفريقيا وذلك وفق استراتيجية أمنية عسكرية لمحاربة الإرهاب تشمل منطقة الساحل الأفريقي والتي كانت عبر:

مبادرة عموم الساحل Pan Sahel Initiative (PSI)

الحرب الشاملة على الإرهاب Trans – Sahara Counter Terrorism (TSCT)

---

[1] – حمدي عبد الرحمن، **الغرب وعسكرة الساحل الأفريقي**، مرجع سبق ذكره.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – سمير قلاع الضروس، **التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي**، دراسات إفريقية، 2016/04/11.
http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D9%8A-%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A

وعن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء فقد وضعت من أجل متابعة انجازات مبادرة عموم الساحل وضمت كل من الجزائر، تشاد، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، السنغال، نيجيريا وتونس.

وتساعد المبادرة في حماية الحدود وتعزيز تقاسم المعلومات وتحسينها وتأمين الاعتبارات اللوجستية والإمداد والتموين ورفع المهارات استخدام السلاح وتوفير سبل الاتصالات والملاحة والدوريات والرعاية الصحية. [1]

فالهدف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية هو تحقيق أمن طاقوي من خلال الانفتاح على مناطق جغرافية جديدة للتقليل من تبعية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط والخليج العربي الذي يمثل ما نسبته 20 % من واردات البترول الأمريكية.

ولتحقيق تلك الإستراتيجية على الولايات المتحدة الأمريكية الانفتاح على ثلاثة مناطق هي :

إفريقيا، آسيا، روسيا وبحر قزوين.

لكن استكشاف واستخراج المحروقات يتخلله العديد من العراقيل الجيوسياسية خاصة، في ظل سيطرة الشبه التامة لروسيا على مناطق النفطية في آسيا الوسطى، وكذا حالة عدم الإستقرار في منطقة القوقاز.

وهو ما يعني توجه الولايات المتحدة نحو منطقة الساحل الإفريقي وخليج غنينا، إذ حددت الولايات المتحدة رفع نسبة وارداتها البترولية إلى 25 % بحلول سنة 2015. [2]

[1] – المرجع نفسه.

[2] – بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص115.

المطلب الثالث: الصعود الصيني في منطقة الساحل والصحراء

وسط القلق المتنامي حول نفوذ جمهورية الصين الشعبية الآخذ في الانتشار عالميا، تتجه أنظار بكين إلى القارة الإفريقية وهو ليس بالأمر الجديد، ففي ستينات وسبعينات القرن الماضي تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية لتعزيز الشيوعية الصينية ومحاصرة الإمبريالية الغربية، وفي أعقاب الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذا صبغة براغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في ميدان الاستثمار والطاقة، حيث باتت تنظر للقارة في العقود الخيرة على أنها ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة.

أولا: حقيقة المصالح الإيديولوجية .

وجدت هذه العلاقات مرجعيتها بعد تولي ماوتسي تونغ الحكم عام 1949 وإنشاء جمهورية الصين الشعبية. وكانت تلك الركيزة الأساسية للعلاقات البينية، كما قدمت الصين نفسها لإفريقيا على أنها حلقة مهمة في النضال لمقاومة الاستعمار والهيمنة، حيث كانت مصدر إلهام لشعوب العالم من خلال تشكيل جبهة موحدة للشعوب الإفريقية، الآسيوية، والأمريكية لمكافحة الإمبريالية وبدأت أولى اتصالاتها الرسمية الثنائية مع مصر عام 1956، لتشمل فيما بعد أربع دول مستقلة حديثا هي الجزائر، والمغرب، والسودان ، وغينيا .

وفي إطار سعي الصين للاعتراف بها داخل النظام الدول اتجهت لهندسة علاقات دبلوماسية مع أربعة وأربعين دولة إفريقية مبنية عل مبادئ التعايش السلمي المحددة من طرف الصين، والتي تؤكد الاعتقاد الراسخ باحترام سيادات الدول ومنع التدخل في الشؤون الداخلية لها من منطلق مفهوم المصالح المشتركة وبذلك وجدت الصين في إفريقيا مساحة للمناورة السياسية في ظل مزاحمة أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي وغريمه الرأسمالي [1].

ثانيا: حقبة المصالح الاقتصادية والإستراتيجية: مع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عدد جديدا في ملف علاقاتها مع إفريقيا، انتقلت من الدعم القوي للاتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براجماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات طيلة العقدين الماضيين ومع توسع الإقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوي

[1] – جميلة علاق، مرجع سبق ذكره.

انعكس على إزدياد الطلب على الطاقة والحاجة المتزايدة لموارد مقابل عدم قدرة الإنتاج المحل للموارد من الوفاء بالطلب المتزيد عليه فكان لا مفر من توجيه الأنظار إلى الخارج للبحث عن مصارد بديلة [1]

في العام 2004 باتت الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الو. م. أ ومن المتوقع أن يزداد استهلاكها للنفط والغار من 33% حاليا إلى 60% بحلول عام 2020 أمام قصور الإنتاج الأسيوي من النفط والغار على النمو بالسرعة الكافية لتلبية احتياجات الصينية وتشير التقديرات إلى أن 25% من واردات الصين الإجمالية تأتي حاليا من إفريقيا، مما حدا بها أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين من خلال :

الإلتزام بسياسية عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتك البلدان من خلال دعم ومساندة الديكتاتوريات القمعية في الحظوة بالشرعية والقبول المطلوبين، وقد سعت إلى مكافحة أصدقائها الأفارقة بالدعم المادي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية.

تقدم بكين النموذج التنموي الصيني الفريد من خلال الثناء على النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق تحت إشراف دولة شمولية مضبوطة بإيقاع الحزب الواحد هو النموذج الذي يصلح أن يحاكيه الأفارقة كون الكفيل بتحقيق الاستقرار لهم وشعور الحكام الديكتاتوريين بالراحة يضمن استمرار تدفق الطاقة التي تحتاجها الصين [2].

تجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء للقارة إلى بناء علاقات إستراتيجية، إذ تمكنت من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من دولها، وسجل التبادل التجاري قفزة نوعية وصلت إلى 107 مليار دول عام 2009، بما يمثل عشرة أضعاف حجم المبادلات التجارية قبل ثماني سنوات ، رغم أنها لم تمثل مع بداية الألفية سوى 2.5 % من حجم التجارة الخارجية الصينية لكن سرعان ما تحولت إلى ثالث شريك تجاري للقارة بعد الو.م.أ و فرنسا، أما منطقة الساحل وغرب إفريقيا فتحولت إلى أهم شريك للصين في التزود بالبترول والقطن[3]

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – أمير سعيد، **الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا**، قراءات إفريقية،
http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%81%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D9%84%D8%A8-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

[3] – جميلة علاق، مرجع سبق ذكره.

كما نجحت في اختراق الساحل عبر سياسيتها الموجهة لتأمين تمويلها بالطاقة من جهة، ومن جهة ثانية ضمان تنمية الطاقة النووية السلمية، وقد نجحت كبرى الشركات الصينية العاملة في المجال من تأكيد حضورها في الساحل من النيجر إلى موريتانيا، وتشاد، ومالي، وأصبحت ترى فيها خزانا للموارد الأولية لمهمة للصناعة الصينية في مقدمتها النفط، بالإضافة إلى عدها سوقا استهلاكية واسعة للتسويق العالمي فإفريقيا الغربية وحدها تمثل ثلث سكان القارة ب 300 مليون نسمة (2006)، لذا أصبحت الصين تتبنى نمطا جديدا لتفعيل علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا من خلال المؤتمرات كأسلوب للتعاون ، وهو ما تبين مع كمنة التعاون الصيني الإفريقي منتصف عام 2000، وهي آلية للتشاور الثنائي تهدف لتعميق العلاقات، وتشجيع التعاون المشترك والسعي إلى توطين التنمية المشتركة، وقد مثل المنتدى خارطة طريق لهيئات اتفاقات التكامل لتقديم المساعدة الإقتصادية (تعاون تقني، ومشاريع دعم، ومنح مالية).

مع دخول بعض دول الساحل نادي الدول المنتجة للنفط :تشاد (2000) وموريتانيا (2006) ، ومالي (2008) أدى إلى مضاعفة واردات الصين للنفط الإفريقي ثماني مرات من 100000 إلى 900000 في الفترة الممتدة بين 1998 – 2005 ، وبذلك أصبحت الصين ثاني مستهلك عالمي للبترول ب . 06 مليون برميل يوميا بعد و.م.أ بـ 20 مليون برميل.

ومن ثمة وجدت الصين في الساحل وغرب إفريقيا البديل لتنويع مصادر تمويلها بالطاقة من جهة وإبقائها بمنأى عن النزاعات والصراعات من جهة ثانية وهو ما بات يربك الغرب الذي أمطرها بحملة من الإنتقادات كرد على هذا النفوذ المتنامي من قبيل دعمها لنظم قمعية تسلطية، وتزكية انتهاكها لحقوق الإنسان مقابل التغطية على ممارساتها غير الديمقراطية، والسماح بحظوتها بقروض ومساعدات [1]

ويبدوا أن إفريقيا تجد ضالتها في استيعاب دروسها من التاريخ وتحويل أنظارها من الحلفاء الغربيين التقليديين إلى البحث عن شراكات وآفاق أكثر راحة، ويبدو أن بات يوجد ما يبرر مقاربة "انظر إلى الشرق" على المستوى الإفريقي، ويبدو أن الطرفين نجحا في التأسيس لأرضية فعالة بالتفاهم والتعاون الإستراتيجي الإقتصادي، والتجاري والطاقوي، والعسكري، هذا الأخير جعل من الديكتاتوريات الإفريقية زبائن دائمة لسوق السلاح الصيني، ومع أن أكثر المحافل الدولية تقصي دور الصين وغيرها من القوى النامية عالميا عبر البوابة الإفريقية [2].

[1] – أمير سعيد، مرجع سبق ذكره.

[2] – جميلة علاق، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن دول المنطقة تجتمع فيها العديد من الأزمات المزمنة التي ترتبت عن ضعفها البنيوي وغياب آليات سليمة للحكم فيها، فنتجت عنها صراعات دامية كما ذكرنا في مثال ليبيا ومالي لم يكن ليمنعه إلا حاكمية رشيدة وضمان لمشاركة فعالة وإيجابية لكل أطياف المجتمع وحفظ للحقوق الأساسية. وعلى الرغم من غنى تلك الدول بالثروات الباطنية والمساحات الشاسعة إلا أن ضعفها وفساد أنظمتها حال دون استغلالها وحمايتها، فكانت عرضة لأطماع جماعات الجريمة المنظمة والتهريب وشكلت أراضيها حاضنا للإرهاب وفوضى السلاح، ما سهل على القوى الكبرى التبرير والحجة للتدخل بكل الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية باسم التعاون والاستثمار ومكافحة الإرهاب، وعلى الرغم من وضوح الأطماع الاستغلالية في ذلك التدخل إلا أن دول الساحل والصحراء لا تملك لنفسها شيئا لمواجهة ذلك في الوقت الراهن على الأقل.

الفصل الثالث
التبعات الأمنية لمنطقة الساحل والصحراء على الجزائر والمقاربة الجزائرية لمواجهتها

لم تقتصر آثار الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء على البعد المحلي فيها وإنما انتقلت إلى جوارها الإقليمي مشكلة تحديات وصعوبات أمنية وتهديدات على هذا الجوار الذي من ضمنه الجزائر؛ المتأثر الأول بذلك بسبب القرب الجغرافي والتداخل الهوياتي. نتطرق في الفصل الثالث إلى الأمن القومي الجزائري وأهم محدداته كعقيدة أمنية وأبرز المهددات التي يتصدى لها من خلال هذه العقيدة. ثم ثانيا ننتقل إلى جملة الأخطار الممتدة من تلك المنطقة إلى الجزائر وهي الخطر الإرهابي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، حيث نسرد تبعاتها السلبية على الأمن القومي الجزائري. ثم نفصل مقاربة الجزائر محليا للتصدي لتلك الأخطار داخل حدودها وإقليميا لمعالجة تلك التحديات من مصدرها ومنبعها ضمن رؤية ثلاثية الأبعاد: أمنية، ديبلوماسية، وتعاونية دولية لمكافحة الإرهاب.

المبحث الأول: العقيدة الأمنية والأمن القومي الجزائري

نتحدث هنا عن نوع وخصائص العقيدة الأمنية الجزائرية، وعن المراحل التي أخذتها في تشكلها، ثم عن أهمية الأمن القومي الجزائري وعن أبرز مهدداته داخليا وخارجيا منذ تشكل العقيدة الأمنية للجزائر بعد الإستقلال.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموعة الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وكيفية التعاطي مع التحديات والقضايا التي تواجهها. ويمكن القول أنها الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف المخاطر والتحديات والتهديدات. فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها وأفضل السبل لتحقيقه، وعادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار. كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى [1]

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة) .

ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي [2].

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما تجلى في السلوك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام

[1] – صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص290.

[2] – الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر1962–1982 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية،ج1، دار هومة، الجزائر، ص104.

بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم [1]

إن عين الجزائر على استقرارها خصوصا بعد حرب عويصة واستنزافية ضد الإرهاب محليا لمدة عشر سنوات خلال ما سمي "العُشرية السوداء"، وعينها الثانية على التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري.

المطلب الثاني: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية

هناك ثلاث عوامل حددت مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية هي التاريخ والجغرافيا والإيديولوجيا:

1- تاريخيا: كان للاحتلال الفرنسي دوره البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الأوربي، من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية. فقد عمل المحتل بدون هوادة على طمس الشخصية والهوية الجزائريتين إلا أن ذلك قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة سواء بالانتفاضة أو العمل السياسي السلمي. وقد تكللت تلك المقاومة بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية. وتعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فعملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي. فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة لكن هاجس التاريخ يظل حاضرا ولا يزال يطبع عقيدتها الأمنية، ولا أدل على ذلك من التوجس ورفض الجزائر المستمر إقامة العلاقات أو التطبيع مع الكيان الصهيوني [2].

2- تعد "الجغرافيا" بدورها عاملا محددا لهذا الأمن. فموقع الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجية مهمة بتوسطها عدة دول مغاربية، وكذلك توسطها لكيانين ضخمين الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي والثاني في الجنوب و يتمثل في العمق الافريقي، إن هذا الموقع أو بعبارة أخرى هذه النقطة الاستراتيجية أمنيا جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية للجزائر ظلت تأخذ في الاعتبار هذا

---

[1] - **المرجع نفسه، ص105.**

[2] - **صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص290.**

الانكشاف الأمني. إن مستويات تأثير عامل الجغرافيا على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة. فإلى غاية انتهاء الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة. أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشاف الأمني للجزائر، وازدياد عمليات الاعتماد و الترابط والتشابك على العديد من الأصعدة، اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة وعلى رأسها قضايا تتعلق بمحاربة الارهاب وتجارة المخدرات وأمن الدولة [1] أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة الى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها .

3- ظل "البعد الإيديولوجي" بثقله أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال و الاستعمار مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية وذلك لعدة عقود، كما كان لخيار الحزب الواحد، دوره في بلورة هذه العقيدة، إذ وبحسب هذه الإيديولوجيا تم النظر إلى حزب جبهة التحرير على أنه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال. وعليه أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و1976 و1986، وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك، أن الاشتراكية كنظام و إيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال [2] .

لقد رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال. لكن مع نهاية الثمانينات أثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر على التوجهات الإيديولوجية للجزائر فأحداث 05 أكتوبر 1988 وضعت الأمن القومي للجزائر أمام محك صعب، وكذلك التحولات العميقة على رأس الجبهتين السياسية والاجتماعية. وتزامن ذلك مع تحولات هامة على المستوى الدولي أبرزها انهيار المعسكر الشرقي واكتساح الإيديولوجية الليبرالية للعالم، أدى ذلك إلى تحول هام داخل تلك العقيدة الأمنية للتلاؤم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية وبروز إصلاحات سياسية واقتصادية، وعلى مستوى الاحتراف داخل المؤسسة العسكرية.

دخلت الجزائر فيما بعد مع بداية التسعينات في موجة عنف غير مسبوقة منذ الاستقلال صاحبتها أزمة سياسية واقتصادية وتهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري، وهو ما استلزم عقيدة أمنية جديدة تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب والناعم للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة

---

[1] - **الطاهر بن خرف الله، مرجع سبق ذكره، ص109.**

[2] - **صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص290.**

نصل مما سبق إلى أن المرتكزات ومحددات العقيدة الأمنية الجزائري اتسمت بالتنوع، وأنها انتقلت مع مرور الوقت من الإعتماد أكثر على المفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن وهو الأمن اللين، وذلك في ظل التطورات التي تشهدها الجزائر داخليا والعالم خصوصا خلال العقدين الأخيرين من الزمن[1].

المطلب الثالث: راهن تهديدات الأمن القومي الجزائري

على غرار معظم الدول تأثرت الجزائر بعمق بالتحولات التي عرفتها المنظومة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة. فقد توسعت مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن العولمة واتسمت أكثر بالطبيعة اللينة، بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كما كان الأمر في السابق، بحكم التهديدات الجديدة التي أخذت بالظهور والتنوع بشكل مطرد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي أو الثقافي أو البيئي، أكان ذلك محليا أو إقليميا أو عالميا.

إن ارتباط الأمن القومي الجزائري بالقضايا اللينة، في ظل تنامي العولمة بتداعياتها المختلفة، لا ينفي بقاء واستمرار العديد من التهديدات ذات الطبيعة الصلبة، أي التهديدات العسكرية وذلك في الوقت الراهن و حتى في المستقبل، وهي تهديدات ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري ومنها على الخصوص قضية الصحراء الغربية المرتبطة بمطالب ترابية مغربية، و التي لا زالت تفرض توترا علنيا و كذلك مستترا بين كل من الجزائر والمغرب [2].

كما لا ينبغي أن نغفل النزاع بين الحكومة المالية و الطوارق، حيث لا تزال الحدود الجزائرية الجنوبية غير مؤمنة بشكل كامل، إذ لازالت حركة التمرد للطوارق تستعمل الأراضي الجزائرية كملاذ لاتقاء هجمات القوات المالية ضدها.

من ضمن سياق التهديدات غير المباشرة التي تدخل في نطاق الأمن القومي الجزائري بمفهومه الصلب نجد قضية النزاع العربي الصهيوني. فلا زالت علاقات الجزائر مع هذا الكيان تتميز بالعداء، حيث لا تعترف به وترفض كل أشكال التعاون معه، وهو ما يجعل الجزائر محل تهديد من قبل هذا الكيان. كما لا يمكن أن نغفل كذلك تأثير وتداعيات الإستراتيجية الأورو– أطلسية والتي تتبنى توجهات وقائية، لاسيما ما يتعلق ببناء القدرات

[1] – خديجة بوريب، الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص35.

[2] – صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص291.

التسلحية للدول العربية وعلى رأسها امتلاك هذه الدول لصواريخ طويلة المدى أو تطويرها لأنشطة نووية بإمكانها أن تشكل مصدرا لتهديد الأمن الأوربي أو الإسرائيلي [1] .

إضافة إلى كل ما سبق، يتعين أن نشير إلى تهديد هام للغاية وله ارتباط بكل من الأمن القومي في شكله الصلب وفي شكله اللين كذلك ألا و هو التهديد الإرهابي، إذ تعد الجزائر من الدول التي تأثرت و عانت من هذا التهديد بشكل لافت في مقابل بقية الدول الأخرى. فقد وصل التهديد الإرهابي في لحظات معينة إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية لاسيما خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، و رغم انحسار مده في السنوات الأخيرة وأخذه لأشكال وأجيال جديدة، فإن هذه المشكلة لازالت تمثل أولوية بالنسبة لمختلف المؤسسات السياسية والأمنية في الجزائر والتي تربط استيفاء شروط الأمن القومي بدحر التهديد الإرهابي الذي تتعدى مخاطره الجوانب العسكرية الصلبة، كما أشرنا إليه آنفا لتلمس تداعياته السلبية النسيج السياسي والاجتماعي وعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر [2].

لقد عرفت الجزائر العديد من مصادر التحولات و التهديدات التي يفرزها تنامي العولمة التي أعطت للأمن القومي الجزائري مضامين أكثر عمقا وتنوعا، ومن أهم التهديدات التي المتشكلة اليوم على سبيل المثال وليس الحصر أمثلة عن تهديدات سياسية وأخرى اقتصادية، اجتماعية و بيئية.

أ – التهديدات السياسية [3]: من المهم أن نشير هنا أن الدراسات الأمنية الحالية عادة ما تميز بين أمن النظام و أمن المجتمع. بحيث بقدر ما تكون الدولة تسلطية وشمولية بقدر ما يتم التركيز فيها أكثر على حماية النظام، و بقدر ما تنحوا الدولة أكثر لتحسين مبادئ الديمقراطية كالمشاركة والشفافية والمساءلة والمحاسبة بقدر ما تكون بصدد التمكين لمضمون أعمق لأمنها وهو الأمن المجتمعي. وتجدر الملاحظة أن نشير كذلك أنه عادة ما نكون أمام وضعيات معينة تميز الأنظمة التسلطية، وهي تحول النظام إلى تهديد أمني للمجتمع في الحالات التي يمر فيها هذا النظام بأزمات حادة، حيث يلجأ إلى إجراءات وحلول أمنية تكون انعكاساتها خطيرة على أمن المجتمع سيما في الحالات التي يتم فيها انغلاق النظام السياسي وتحجيم قواعد التنافس السياسي والمشاركة السياسية.

---

[1] – **المرجع نفسه، ص292.**

[2] – **الطاهر بن خرف الله، مرجع سبق ذكره، ص107.**

[3] – **صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص292.**

أدى انغلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينات إلى استفحال ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له، وأصبحت هذه المشكلة مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري، خاصة وأن الإرهاب ارتبط لمدة معينة بتدهور في شرعية النخبة الحاكمة، وعليه أصبح هاجس أمن النظام و أمن الدولة من الهواجس الأمنية في الجزائر. ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق هذه الظاهرة، وهي الأساليب التي تراوحت بين استخدام القوة العسكرية، و كذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن هذا التهديد لازال قائما بفعل تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر والتي لا تزال معتمدة من الخارج أكثر من الداخل فلا زالت النخبة الحاكمة مترددة في الذهاب بالمسار والعملية الديمقراطية إلى نهايتها المنطقية [1].

ب – التهديدات الاجتماعية: لعل من أبرز التهديدات التي تواجه الأمن الجزائري تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي و تحصين الأمن الهوياتي، رغم أن قضايا الهوية و الثقافة و المشروع المجتمعي و مصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن ارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري.

إن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر يمثل تحديا حقيقيا للأمن الاجتماعي و الثقافي وبالتالي على الأمن القومي، فلا زالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي محل استخدام سياسوي، سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى المعارضة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني [2]. إن التعاطي السلبي مع هذه المكونات ساهم بقدر وافر في تغييب المشروع المجتمعي والذي من خلاله يتم إنتاج و بلورة تكامل واندماج اجتماعي يكون فيه لمؤسسات المجتمع المدني دور بارز وفعال من خلال اضطلاعها بمهمة تحديث الأمة والمجتمع الجزائري، وبالتالي محاصرة المنافذ التي يمكنها أن تشكل خطرا كامنا للأمن القومي الجزائري. و يكفي فقط أن نذكر هنا التحدي الذي تفرضه معالجة القضية الأمازيغية للجزائر وضرورة التعاطي معها بمنهجية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار المتساند كخطوة لتثبيت أسس عقيدة أمنية متكاملة [3].

---

[1] – عبد الناصر جابي، مأزق الإنتقال السياسي في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير2012، ص14.

[2] – المرجع نفسه، ص15.

[3] – صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص293.

ج – التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية: يعد هذا الصنف من التهديدات محوريا ومؤثرا للغاية في عصر تتم فيه مقايضة السياسة بالاقتصاد، فتحقيق الأمن القومي يستدعي بلورة استراتيجية اقتصادية وتكنولوجية دقيقة و فعالة وبعيدة المدى، إلا أن ما يلاحظ ضمن الحالة الجزائرية قصورا في هذه الإستراتيجية، و ما المؤشرات التي سيتم ذكرها إلا دليلا كافيا على هذا القصور.

إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، بحكم احتلال إنتاج المحروقات بنسبة تفوق 90% من الصادرات الجزائرية .

إن عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي وفي حالة استمرار تصديرها للمحروقات بهذه الوتيرة، فلن يكون هناك ما تصدره بعد ربع قرن من الآن وهنا تطرح فعلا مشكلة غياب استراتيجية أمنية لتأمين حياة الأجيال القادمة. من ناحية أخرى فإن الجزائر لا تمتلك السلطة الكاملة على مواردها وعلى احتياطاتها المالية التي تتعرض لاستنزاف مستمر بفعل تنامي مشكلة الفساد بمختلف أشكاله، فقد أصبح الفساد مؤسسة المؤسسات في الجزائر التي ترهن مستقبل الأجيال القادمة أما من ناحية ثالثة فإن الجزائر مهددة في أمنها الغذائي بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحيوي الحساس، إذ تشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد من ربع وارداتها السنوية. إن الاعتماد الخارجي على مصادر الغذاء يشكل تهديدا حقيقيا لقراراتها السياسية لاسيما اتجاه القوى الكبرى التي تمدها بالمواد الغذائية وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي.

أما على مستوى التهديدات التكنولوجية فإن التطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال تساهم في بروز تهديدات للأمن القومي الجزائري، وهي تهديدات تمس كلا من مؤسسات الدولة و كذلك أفراد المجتمع. إن تدني المستوى المعرفي وضعف المناهج الدراسية الذي يقابله تطور تكنولوجي متنامي في الدول المتقدمة يطرح بجد مشكلة مواكبة هذا التطور بفعل الهوة المعرفية الحاصلة.

لعل من أبرز تداعيات التطور التكنولوجي بروز مشكلات تهدد الأمن القومي الجزائري وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية. وتتخذ هذه الجرائم إشكالات متعددة لعل من أبرزها جرائم الاختراقات، أي اختراق المواقع الإلكترونية الرسمية و الشخصية بغرض الاستيلاء على اشتراكات الآخرين أرقامهم السرية وإرسال الفيروسات. إضافة إلى ذلك، هناك جرائم القرصنة و النسخ غير المشروع، أين تعد الجزائر من الدول التي أنهكتها هذه المعضلة، و يمكن أن نذكر كذالك جرائم التجسس الإلكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم يتم استثمارها

للتجسس على الدولة و هناك أخيرا ما يعرف حاليا بالإرهاب الإلكتروني، و الذي يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها أو تعطيلها في عصر الازدهار الإلكتروني [1].

د- التهديدات البيئية: تعد مشكلة التصحر تهديدا آخر للأمن القومي الجزائري، فظاهرة التصحر تقترب أكثر فأكثر من شمال البلاد مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية،و يشكل تفاقم هذه الظاهرة تهديدا ليس فقط على المنتوج البيولوجي فحسب بل أيضا على استدامة إنتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش.

بدورها تعد مشكلة ندرة المياه المرتبطة بالتذبذبات المناخية في الجزائر، وكذلك بالاستغلال والتسيير السيئ لها تحديا أمنيا خاصة وأن مجمل الأبحاث المنجزة لحد الآن ترشح تفاقم هذه المشكلة في ظل تنامي مشكلة التصحر وزيادة عدد السكان، وحاجات التنمية الاقتصادية [2].

نشير إلى مصادر أخرى للتهديدات الأمنية المتعلقة بالبيئة وهي قضايا التلوث والمخالفات، و تعد الجزائر من الدول التي تعرف تفاقما لمشكلة التلوث الذي يؤثر على مجمل عناصر التنوع البيولوجي.

---

[1] - المرجع نفسه، ص294.

[2] - المرجع نفسه، ص294.

المبحث الثاني: أخطار الساحل والصحراء الممتدة إلى الجزائر

المطلب الأول: تحدي خطر الإرهاب في منطقة الساحل على الجزائر

إن كانت الجزائر قد نجحت إلى حد الآن في تسيير أزمة الطوارق ولم تسمح باشتداد الخلاف بينهم وبين مالي والنيجر عبر المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف وحالات الوساطة التي أشرفت عليها وقادتها، وبالتالي كبحت تهديد هذه الأزمة لأمنها القومي، فإنها اليوم ومنذ سنة 2003، أصبحت تعاني من مشكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) والمغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة المغربية المقاتلة والجماعة التونسية المقاتلة)، إلى الصحراء والساحل، عبر مد مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر، وتشاد بعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق في السابق خلفية لدعم عملياتها لوجيستيا وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعل جيوسياسية إقليمية عبر قومية ودون دولية ذات ارتباطات فكرية، مادية وعضوية مع الإرهاب العالمي، تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للمنطقة [1].

وتعاظم حضور التهديد الصادر عن الإرهاب الممارس من طرف هذه التنظيمات الإرهابية ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية بعد التأكد من تورطها في عمليات إجرامية نفذتها بهدف تمويل عملياتها، وهذا وتثير عمليات الجماعات الإرهابية وعلاقتها الأخطبوطية مع شبكات الإجرام والتهريب في الصحراء والساحل تخوفات الجزائر من أن يستغل هذا الوضع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كمسوغ لانتهاك سيادتها وعسكرة منطقة الصحراء.[2]

إن انتشار الإرهاب من الجزائر نحو الصحراء وما وراءها الذي أشرفت عليه الجماعة السلفية للدعوة والقتال يعود تاريخه إلى سنة 2003 بعد إعتلاء عبد المالك درودكدال الملقب " أبو مصعب " قيادة التنظيم والذي انتهج نهجا جديدا يقوم على مد التحركات التنظيم إلى الصحراء وتوسيع مجال نشاطه ليشمل الدول المجاورة، وكانت عملية اختطاف 32 سائحا أوربيا (بينهم 14 ألمانيا و04 سويسريين) بين جانت وإليزي في أفريل من سنة 2003 التي قادها عمار الصايفي المكنى بـ " عبد الرزاق المظلي بارا "، وحصوله على فدية ضخمة (04 ملايين و25 ألف أورو) من الحكومة الألمانية مقابل إطلاق سراحهم، أكبر دليل على هذه النقلة في عمل

[1] - حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، موسم 2011/2010، ص92.

[2] - المرجع نفسه، ص93.

الجماعة السلفية للدعوة والقتال. أما عن أسباب هذا التحول فهي، أولا: فرار الجماعة من تضييق الخناق الممارس ضدها في الشمال الجزائري ومن الملاحقات الأمريكية والدولية في الشرق الأوسط. ثانيا: انحسار نشاطها في الجزائر بفعل الانشقاقات التي حدثت داخلها بسبب مشروع المصالحة الوطنية. ثالثا: الأهمية التي تكتسبها الصحراء بالنسبة للجماعات المسلحة، فمن جهة تسهل التضاريس الوعرة لأقصى الجنوب الجزائري تموقع وتنقل هذه التنظيمات، ومن جهة ثانية يسهل اختراق الحدود البرية الجنوبية للجزائر مع مالي والنيجر بسب طولها الكبير [1].

أما استراتيجيا واقتصاديا، فإن غنى الصحراء بالموارد الاقتصادية الأولية (النفط والغاز)، بالإضافة إلى ما تشهده من نشاط سياحي غربي ساعد الجماعات السلفية منذ سنة 2007 إلى إشراف تنظيم القاعدة بعد أن صارت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأصبحت تضم بالإضافة إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة، ولم يجد هذا التنظيم الجديد من ملجأ يتوجه إليه سوى منطقة الساحل والصحراء بعد الاغتيالات، الاعتقالات والملاحقات التي طالت قياداته وعناصره في البلدان المغاربية [2] .

سعت الجماعة السلفية ثم تنظيم القاعدة في المغرب العربي جاهدة لإثبات وجودها في الصحراء والساحل وشمال إفريقيا وتظهر وكأنها غير متضررة باعتقال أحد أهم قياديها في المنطقة الصحراوية، وقد واصل مختار بلمختار الملقب بـ : بلعور النشاط الإرهابي باسم تنظيم في الصحراء الجزائرية وصولا إلى موريتانيا غربا ودول الساحل جنوبا، وأقام علاقات مع مهربي السلاح والمخدرات [3].

عمليات اختطاف الأجانب هذه في الصحراء الجزائرية وفي دول الساحل، بحكم الإرتباط بين خلايا الإرهاب في كل المنطقة تضع الجزائر في ورطة، فالجزائر مطالبة إما بتحمل مسؤوليتها كاملة في حماية الأجانب سواء كانوا سواحا، مستثمرين أو عمالا لإثبات أن الاستقرار والأمن قد استتب وأن ليس هناك من عائق يعيق الاستثمار أو السياحة فيها، وإما أن ترضخ للضغط الدولي وتقبل بالتدخل الأجنبي سواء من الدول الأوروبية التي أدخلت حياة وأمن رعايا الإتحاد في الخارج في خانة المخاطر التي تستوجب تدخلها ولو باستخدام القوة العسكرية أو من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أن الإرهاب في الصحراء يشكل مصدر قلق كبير وأن

---

[1] - **المرجع نفسه، ص93.**

[2] - **عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص59.**

[3] - **جارش عادل، مرجع سبق ذكره.**

اللاأمن واللااستقرار في منطقة الساحل وإفريقيا لا يؤثر على القارة الإفريقية فقط بل على المصالح الأمريكية والمجتمع الدولي ككل، هذا وتصعب عمليات دفع الفدية من طرق الحكومات الأجنبية مقابل إطلاق سراح مواطنيها من مهمة القضاء على الإرهاب في الصحراء بحكم أنها تجعل من السعي الجزائري المحموم لتجفيف منابع تموين وتمويل التنظيمات الإرهابية محليا وإقليميا بلا طائل [1].

وقد أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الإتجار بالمخدارت، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطاتها بسبب شح مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات [2].

* الجزائر أمام أزمة تيقنتورين وتحدي التدخل الخارجي:

حدثت أزمة تيقنتورين في 16 جانفي 2013م بعد يومين من التدخل الفرنسي في مالي وسماح الجزائر لفرنسا بمرور طائراتها الجوية عبر الصحراء نحو مالي التزاما بالمواثيق الدولية ومكافحة الإرهاب، بحيث حاولت جماعة متكونة من ثمانية جنسيات(كندا، مصر، النيجر، فرنسا، موريتاني ، الجزائر،ليبيا ومالي) ضرب الأمن الجزائري باستهداف معمل تيقنتورين الذي يمثل حوالي 12% من صادرات الجزائر وحصر 130 أجنبي. وفي الوقت الذي تحركت فيه الحكومات الغربية ووسائل الإعلام نحو سيناريو التدخل الخارجي لحل الأزمة تمكن الجيش بإحتراف بإنهاء الأزمة بالقضاء على عشرات المسلحين مقابل وفاة مجموعة من الرهائن، لاقت من خلاله الجزائر اعترافا دوليا آخر بحرفيتها في مكافحة الإرهاب ومنع دفع الفدية لهم، بالرغم أن العملية كان مدبر لها لضرب الأمن الجزائري نتيجة موقف الجزائر من القضية المالية والحرب فيها، لكن يمكن القول أن هذه الأزمة أعطت مكاسب للجزائر وأهمها مايلي: [3]

زيادة الالتفاف والاعتماد على الجيش في مكافحة الإرهاب.

التأكيد على موقف الجزائر في محاربة الإرهاب "لاتفاوض مع الإرهاب".

---

[1] – **حفيظ صواليلي، مرجع سبق ذكره.**

[2] – **يحي زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012، ص03.**

[3] – **جارش عادل، مرجع سبق ذكره.**

المؤازرة الدولية والتأكيد على خبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب، فهيلاري كلينتون وزيرة الشؤون الخارجية الأمريكية آنذاك أثنت على الجزائر بالقول "لا يعرف أحد في المجتمع الدولي مدى نجاعة الجزائر في مواجهة الجماعات الإرهابية" [1].

التأكيد على الدور الجزائري الكبير في بعث الأمن في منطقة ساحل الصحراء على الرغم من تبعات الحرب في مالي على الأمن الجزائري .

كما تبعث رسالة إلى الجماعات المسلحة بشمال مالي أن لا تراهن على مثل هذه العمليات مستقبلا فالتفاوض مع هذه الجماعات أمر مرفوض في الجزائر. وأخيرا لتبين للعالم أن هذه العملية (عين أمناس) ما هي إلا بداية لتأثيرات التدخل الأجنبي في المنطقة ولتبرر موقفها من عدم المشاركة في التدخل.

المطلب الثاني: تحدي الجريمة المنظمة على أمن الجزائر

وتشكل الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات تهديدا جديدا للأمن الجزائري في عصر العولمة يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع، الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له، وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين نيجيريا والكاميرون) [2] ، ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، بنية الحروب والنزاعات فيها وانكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية، في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين، وتشير أرقام كميات القنب الهندي والكوكايين والهيروين والكراك المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة والمؤثرة على العقل إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري، خاصة إن بعض المختصين يؤكد أن الكميات التي تحجز وتتلف في الجزائر أقل بكثير من الكميات التي عبرت نحو بلدان أخرى أو استقرت فيها من أجل الاستهلاك المحلي .[3]

---

[1] – **المرجع نفسه.**

[2] – **عصام عبد الشافي، معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة**
http://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/posts/582442

[3] – **حسام حمزة، مرجع سبق ذكره، ص95.**

إن مراقبة مناطق إنتاج المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء من طرف العصابات يشجع الانفصال عن السلطات المركزية وبالتالي يكون عاملا من عوامل تفكك الدول وهو ما يجب أن تأخذه الحكومة الجزائرية في الحسبان، وفي الجزائر فإن الرواج المتزايد للمخدرات بالإضافة إلى العواقب الوخيمة التي يحدثها على الأفراد (خصوصا الشباب)، يغذي الجريمة الحضرية وداخل الأحياء وبالتالي يصبح تهديدا للأمن الجزائري من الداخل، وعليه فإن الإتجار بالمخدرات وترويجها في الجزائر، والذي هو من فعل شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب يجب أن يرفع إلى مصف التهديد الموضوعي الوجودي بحكم أنه يلحق ضررا فادحا بالسلامة الصحية، المعنوية والعقلية للمجتمع الجزائري من جهة، وبتماسك الدول الجزائرية في حد ذاتها من جهة أخرى، فالمخدرات إذا هاجمت الفرد البشري تضعف الشعوب وكمحصلة لذلك تضعف الدول.

هذا وزيادة على الاتجار بالمخدرات، أصبحت منطقة الصحراء وجنوبها فضاء خصبا للاتجار بالبشر من نساء وأطفال لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي والعمل الرخيص مثلما يدل عليه استغلال الأطفال في الحروب والتهريب في مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو. وتشير الكثير من الدراسات أن تهريب البشر من دول جنوب الصحراء عبر شبكات مختصة في ذلك يكون غالبا نحو دول الخليج العربي ويمرون في هذه المرحلة بالجزائر عبر موريتانيا، أو نحو أوربا عن طريق مالي، الجزائر ثم تونس لتكون الوجهة إيطاليا، أو عبر محور المغرب إسبانيا، وكثيرا ما يرى هؤلاء الأطفال أو النساء مشردين يتجولون في شوارع تمنراست أو وهران كنتيجة لتقطع مسار الرحلة لأسباب مادية أو بسبب تغيير مسار الخطة بالاستقرار النهائي في دول العبور التي من بينها الجزائر [1].

ما يوفر الضمانة والغطاء لانتشار هذه التهديدات وتصاعدها بشكل مخيف ضمن الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري هو استعمال السلاح والقوة المادية من طرف التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في نشاطاتها، وفي هذا الصدد تبرز تجارة الأسلحة ورواجها الكبير في القارة الإفريقية عموما ومناطق الاقتتال خصوصا كمصدر تهديد آخر للأمن الجزائري، إذ تشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة (وهو برنامج بحث مستقل بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف) لسنة 2003 أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، وكما أشرنا فإن 80 % من الأسلحة الموجودة في الجزائر مصدرها بؤر الاقتتال في إفريقيا الغربية التي تأتي إلى الجزائر عبر مالي والنيجر، الجدير بالذكر فيما يخص بالأسلحة الموجودة في إفريقيا والمسوقة في الجزائر أن مصدرها في الغالب هو الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة التي تتخلص من مخزنها

[1] –**وولفرام لاتشر، مرجع سبق ذكره.**

المستعمل أو من الجيل القديم ببيعه للمعارضات المسلحة والميلشيات المسلحة المتمردة في دول الساحل وجنوب الصحراء، إلى درجة أصبحت هذه الأسلحة تباع بطريقة علنية في الأسواق بتلك الدول ومعلوم أن التهديد للأمن الجزائر الذي مصدره شبكات الإجرام المتخصصة في تجارة الأسلحة لا نقاش فيه، سيما أن التجارب التي تؤكد الدور الكبير الذي تمارسه هذه الشبكات في تأجيج الحروب والنزاعات والإرهاب كثيرة خاصة في أفريقيا [1].

إن كثافة العمليات الممارسة من تنظيمات الإرهاب المسلح والجريمة المنظمة اختطافات، تهريب، إتجار بالمخدرات وبالبشر أو بالسلاح تؤكد أنها أحسنت الخيار بلجوئها للصحراء وأنها درست جيدا الانكشاف الأمني الرهيب للجبهة الجنوبية للجزائر قبل الاستقرار فيها، فقد وجدت هذه التنظيمات في الصحراء ملاذا لنشاطاتها حقق لها الذي لعملياتها واستطاعت أن تلحق الضرر بالأمن الجزائري، من خلاله وهرم ما عوضها عن الحصار فرض عليها في الشمال وكاد أن يؤدي إلى اختفائها، وإن كانت أغلبية العمليات الإرهابية والإجرامية في الصحراء تمر بسهولة عبر الحدود هذا دليل على غياب ما يعوقها ولأن التغطية الأمنية والإجراءات تلك المتخذة فطريا أو إقليميا مازالت غير كافية للقضاء على الظاهرتين في المنطقة الإرهاب والجريمة المنظمة كما تؤكد كثافة تلك العمليات صعوبة إحكام الحراسة على الحدود الجزائرية الجنوبية وتأمينها بسبب الامتداد المترامي الأطراف للصحراء من جهة ، وقساوة مناخها من جهة أخرى [2]

المطلب الثالث: تبعات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري

نتحدث في هذا المطلب عن التبعات الأمنية للهجرة غير الشرعية من إفريقيا نحو و عبر الجزائر على حد سواء.

تؤدي حالة اللا أمن الإنساني الناتجة عن الأزمات الداخلية والحروب و الصراعات المسلحة , المجاعات الأوبئة، الكوارث الطبيعية (التصحر، الجفاف و الجراد)، الفقر (450 مليون فقير في إفريقيا أي 30 % من فقراء العالم) الأمراض الفتاكة و نقص الرعاية في الساحل و إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الممارسات السياسية القمعية والأزمات الاقتصادية المتتالية إلى حركيات نزوح هائلة لآلاف من المدنيين هروبا من كل تلك الظواهر ومن بؤر الاضطراب. وتأخذ هذه الحركيات صورتين: داخلية و خارجية. فأما الأولى فتكون من مناطق

[1] - **المرجع نفسه، ص97.**

[2] - **عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره.**

البدو (المزارعين و المربين) إلى المدن، و أما الثانية فتكون من الدول الإفريقية عموما نحو شمال القارة سواء للاستقرار هناك أو للعبور نحو أوربا [1].

تعتبر الهجرة من النوع الأخير، و التي تتم بطريقة سرية و غير شرعية، من أهم التهديدات الحالية للأمن القومي الجزائري القادمة من الدائرة الإفريقية، لأن سرية تلك الحركيات تصعب جدا من مراقبتها وتحد من سيادة الدولة الجزائرية في التصدي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية. أكبر ما يغذي الهجرة الإفريقية غير الشرعية هو العجز عن إنتاج بيئة إفريقية داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان " طبيعية (أمن و بقاء)، نفسية (الكرامة الإنسانية، الهوية) و خصوصا مادية (الشغل، الكسب و دخل فردي أكبر) ما يجعل الشباب منهم– على وجه الخصوص– يتطلعون إلى العيش في ظروف أحسن، و هو ما يدفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة نحو أوربا (قارة الحلم) للبحث عن الحياة حتى إن كلفهم ذلك حياتهم [2].

و تعاظم الخطر الآتي من المهاجرين غير الشرعيين بعدما استفادت شبكات الجريمة المنظمة من يأسهم أو حتى " طموحهم إلى السلطة و الثروة " لتستغلهم في تحقيق مآربها وأهدافها، فأصبح المهاجرون السريون ينتجون حيثما حلوا أو مروا أشكالا مختلفة من الجرائم المنظمة من دعارة، تهريب، إتجار في المخدرات و السلاح والبشر، تزوير للوثائق الرسمية والأوراق النقدية وتبييض للأموال، هذا فضلا عن الأمراض المستعصية والآفات الصحية المصاحبة لهم عموما، خاصة الخوف من انتقال مرض الإيدز– المتفشي في إفريقيا– إلى الجزائر(67 % حاملي فيروس HIV في العالم موجودون في إفريقيا وفق إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2007) بفعل بناء شبكات الدعارة والتجارة الجنسية باستخدام المهاجرين السريين، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا للسلامة الصحية لأفراد المجتمع الجزائري وهويته بفعل الهجرة السرية لأن " تدفقات المهاجرين .... تساهم في هدم بنية مجتمعاتهم الأصلية وإعادة تركيب المجتمعات المستقبلية لهم " ويمكن إسقاط هذا القول على حالة الجزائر لأن أغلبية المهاجرين القادمين إليها من إفريقيا يختلفون في أنماطهم الحضارية والثقافية وعاداتهم عن نمط المجتمع الجزائري وعاداته (وإن كان بعضهم مسلمون)، حتى وإن كان تأثيرهم ضعيفا في هذا الخصوص مقارنة بالتهديد الهويتي القادم من الشمال [3].

---

[1] – حسام حمزة، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2] – أبصير أحمد طالب، مرجع سبق ذكره، ص ص74–86.

[3] – المرجع نفسه، ص ص74–86.

و مما يزيد من الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على امن الجزائر هو موقعها الإستراتيجي , إذ تعتبر منطقة عبور حيوية و ممرا أساسيا (خصوصا تمنراست) للمهاجرين الآتين من تشاد, مالي, بوركينافاسو، السنغال، غينيا، ليبيريا وكوت ديفوار سواء لإكمال الرحلة نحو الضفاف الجنوبية لأروبا أو الاستقرار بصورة دائمة في الجزائر. في هذا الخصوص يقدر المهتمون بشؤون الهجرة السرية في المنطقة بأن هذه الظاهرة بدأت تتأرجح نحو تحول دول العبور لدول استقبال واستقرار نهائي وأن عدد الأفارقة المهجرين في المغرب العربي أكبر من عددهم في أوربا وأنهم في تزايد مطرد. وأحصت خلية علم الإجرام بالدرك الوطني الجزائري 30000 مهاجر غير شرعي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية جانفي 2007 أتوا من الصحراء الكبرى، كما أحصت بلدية تمنراست – التي تعتبر نقطة تجمع و عبور حيوية بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين – حوالي 45 جنسية إفريقية في المدينة[1].

ويمكن رد وجود هذا العدد الكبير من المهاجرين في الجزائر إلى الأسباب التالية، أولا: المعاملة الإنسانية و الظروف اللائقة التي يلقاها المهاجرون الأفارقة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة (المغرب وليبيا) وهو ما يشكل عامل جذب قادت إلى استقرار عدد كبير منهم فيها. ثانيا: صعوبة مراقبة تحرك المهاجرين بسبب طول الحدود ووعورتها وبسبب اختلاطهم مع الطوارق في الحدود الجنوبية. ومعلوم أن الطوارق يتحركون بحرية شبه مطلقة بين حدود الجزائر، مالي والنيجر، وقد استغل المهاجرون هذه الوضعية للدخول إلى الجزائر دون عائق، ثالثا: أن الجزائر بالإضافة إلى الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا و ليبيا تعتبر من المناطق المفضلة للراحة والعمل بالنسبة للمهاجرين الأفارقة. رابعا: الفراغ القانوني في كيفية التعامل مع المهاجرين السريين و ضعف التنسيق الإقليمي – سواء بين دول الاستقبال أو بين دول المصدر– إلا بإيعاز أوربي أو في حالة اندلاع أزمة بسبب المهاجرين مثلما حصل بين الجزائر والمغرب بعدما اتهمت كل منهما الأخرى بالتقصير في حراسة الحدود المشتركة في إعادة المهاجرين من حيث جاؤوا. خامسا:و أخيرا، قرب الجزائر من حزام الأزمات في منطقة الساحل التي تنتج حركيات نزوح أو هجرة. فمعروف أن الساحل يعاني حالات من الاضطرابات الداخلية خصوصا في دولة تشاد، التي تعيش بصفة شبه دائمة صراعات بين الشمال والجنوب واقتتال بين مختلف الإثنيات، أو في دارفور بالسودان التي تشهد اهتماما إعلاميا منقطع النظير بالنظر للكوارث الإنسانية التي أنتجتها [2].

---

[1] – **أبصير أحمد طالب، مرجع سبق ذكره، ص ص74-86.**

[2] – **بن عائشة محمد الأمين، لهذه الأسباب يجب حماية الأمن القومي الجزائري، 2012/10/19**
http://www.maqalaty.com/23481.html

بحسب تقديرات رسمية جزائرية فإنه تم إيقاف ما معدله 6000 رعية أفريقية بين عام 2002 وعام 2006. وقد تعقدت مشكلة الهجرة السرية أكثر فأكثر، حيث أنّ أعداداً غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية، عبر قوارب الصيادين. وشجع هذا الطريق المزيد من الأمواج البشرية للقدوم نحو شواطئ الجزائر وتونس [1].

مهما كانت أسباب وجودهم في الجزائر، فإن تهديد المهاجرين السريين للأمن الجزائري استفحل بعدما تحولت الهجرة غير الشرعية إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى. فمعلوم أن المهاجر السري إذا انقطعت به الأسباب ولم يجد من وسيلة تضمن له العيش لا يتوانى إلى اللجوء إلى النشاطات المحظورة والموازية، وما يحرضه أكثر على اللجوء إلى هذا السلوك أنه لا يخشى على نفسه شيئا بحكم أنه غير معروف بالنسبة لقوات الأمن في البلد الذي يقيم فيه. في هذا الصدد، تؤكد تقارير الدرك الوطني الجزائري أنه تم توقيف 688 مهاجرا غير شرعي خلال الثلث الأول من سنة 2008 لتورطهم في جرائم تمس بأمن البلاد و اقتصادها (تزوير جوازات ووثائق رسمية، تزوير العملة و حيازة مخدرات , تهريب). بيد أن اخطر ما يمكن أن يرقى إليه تهديد المهاجرين السريين للأمن الجزائري هو تجندهم في الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال أوضاعهم الصعبة التي يعانونها لتنفيذ أعمالها الإجرامية [2].

[1] – حسام حمزة، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2] – المرجع نفسه.

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية تجاه الوضع في منطقة الساحل والصحراء

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

بإعتبار أن الجزائر لديها تجربة أمنية عميقة ومشهود لها دولياً بعد خروجها من العشرية السوداء بأيادي جزائرية ودون تدخل أجنبي، فإنها بخبرتها وضعت نفسها في مكان يحظى بالأولوية في مجال الاستشارة الأمنية إقليمياً، قارياً، ودولياً. وهذا ما جعلها تحظى بدور الرئيس لمجلس السلم والأمن الإفريقي منذ نشأته سنة 2002م (رمطان لعمامرة لعهدتين،ثم سليمان شرقي)، وتنفرد بإنشاء وقيادة اللواء الخامس للقارة " لواء شمال إفريقيا " بمدينة جيجل، بل كانت لها المقاربة الأفضل من كل المقاربات لمعالجة التهديدات في منطقة ساحل الصحراء بتفضيلها لغة التعقل والحوار على البندقية والدبابة، والمقاربة الاقتصادية كبديل على القوة العسكرية لبناء السلام، وباعتراف المجتمع الدولي بذلك. وقد رفضت الجزائر عدة محاولات أمريكية لإقناعها بلعب دور الدركي أو الشرطي في المنطقة حيث ترى الجزائر أن هذا الدور سيغرقها في أوحال ومشاكل ونزاعات لا خروج منها، كما أنه مبدأ لا يتماشى مع سياستها الخارجية، ومن هنا يمكن القول أن المقاربة الجزائرية الأمنية في منطقة الساحل تقوم على ما يلي [1]:

الإعتماد على الحلول السلمية والديبلوماسية كنهج في فضائها الجيوسياسي الإقليمي والإفريقي ولاسيما أنها تدرك أن جوارها يمثل حزاما ناريا يهددها في حدود يتجاوز طولها 6343كلم، وبالتالي فإن الأمن الجواري الجزائري يرتبط بخمسة معضلات أساسية وهي كما يلي:

–صعوبة بناء الدولة ضمن الواقع الجواري.

– تعدد الصراعات لاسيما منها الهوياتية والقبلية، وهي صراعات تتميز بالطابع الإستئصالي والانفصالي.

– انتشار لجميع أشكال الجريمة خاصة منها الخطيرة كتجارة الأسلحة والمخدرات.

– ضعف الأداء السياسي الوظيفي للدول المجاورة خاصة وأنها شهدت ستة انقلابات منذ بداية الألفية الثالثة في كل من تشاد، موريتانيا ومالي،... [2]

[1] – عادل جارش، مرجع سبق ذكره.

[2] – بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص7.

– الحراك العربي الذي جعل الدول تدخل في مشاكل واضطرابات أمنية يخشى أن تتأثر بها الجزائر أو تنتقل تبعاتها إليها، مثل الأزمة الليبية.

لذلك فإن الجزائر تدرس الأوضاع الأمنية جيداً في منطقة الساحل، وتتمسك بالمبادئ التالية[1]:

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

– تغليب لغة الحوار والعقل على لغة السلاح.

– انتهاج المقاربة الاقتصادية لبناء السلام في المنطقة.

– حل النزاعات بالطرق السلمية.

– التنسيق والتعاون المشترك بين الدول لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، باعتبار أن أمن الجزائر هو أمن الجار وأن التهديدات أصبحت زاحفة لاسيما اللينة منها في نظام متشابك ومتداخل.

– التعامل مع المجتمع الدولي بتوجه يرفض دفع الفدية للإرهابيين ومكافحة الإرهاب ومنع انتشاره.

– رفض التدخل الأجنبي ومحاولة حل المشاكل الإفريقية بأيادي إفريقية من منطلق أهل مكة أدرى بشعابها، لأنها أي إفريقيا تدرك وتفهم عناصر مسببات مشاكلها أفضل من الغرب، وهذا لا يعني العزلة بل تقديم الدعم الغربي المادي للإفريقيين ضروري لمواجهة التهديدات.

– تأمين الحدود الجزائرية بأزيد من 147 ألف جندي، والتركيز على الجنوب الجزائري لاسيما أنه يمثل " البطن الرخو " للأمن القومي الجزائري لاتساع المساحة، ومن جانب آخر فإن الجزائر بهذا لا تؤمن حدودها فقط بل حدود الدول المجاورة لها [2]. ورفعت الجزائر في 2012 ميزانية الدفاع والأمن إلى 1500مليار دينار (نحو20 مليار دولار أمريكي) وفقا لموازنة عام 2014، حوالي955.5 مليار دينار للجيش و540.7 للداخلية تحسبا للأخطار الطارئة على الحدود من جهة مال وليبيا والنيجر[3].

---

[1] – نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، موسم 2011/2010، ص156.

[2] – جارش عادل، مرجع سبق ذكره.

[3] – خديجة بوريب، مرجع سبق ذكره، ص ص37–38.

يبرز معظم المحللين الغربيين نقاط القوة الأساسية في الجزائر وأهميتها الاستراتيجية لمصير منطقة حيوية في آليات التدبير الأمني، غير أنهم يشعرون بالإحباط بسبب المدى الذي يمكن أن تكون فيه البلاد شريكًا هشًا ومصابًا بهاجس الإبهام والارتياب، وتتمحور معظم هذه الإحباطات حول انتشار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، فقد رفضت الجزائر توجيه قدراتها الهجومية ضد تنظيم القاعدة خارج حدودها، وهي تبرّر تلك القرارات بالعقيدة الراسخة لسيادة الدولة وسياسة عدم التدخّل، غير أن هذا لا يقنع الآخرين، وخاصة في فرنسا وفي جهاز العمل الخارجي الأوروبي. وبالنسبة إلى منتقديها الأوروبيين تملك الجزائر الإمكانات المادية والعسكرية لإضعاف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ولاسيما إذا ما نسّقت مع القوى الغربية، لكن الموارد التي استخدمتها لم تكن متناسبة مع قدراتها، الأمر الذي مكّن الجماعة من تأسيس موطئ قدم لها في أماكن غير مستقرّة مثل شمال مالي، وهم في هذه الإيماءات يتحسّسون من الرفض الجزائري المستميت لتأسيس فرع قاعدة أفريكوم بالجزائر[1]. يردّ المسؤولون الجزائريون على هذه الاتّهامات قائلين: إن الجزائر قدمت أكثر من أي بلد آخر لدعم هدف تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، والمساهمة بنشاط في حلّ النزاعات في مالي، إذ جرى توقيع كل الاتفاقات السابقة في الجزائر العاصمة، وحاليًا تستضيف الجزائر أكثر من 30 ألف لاجئ، وتبرعت بأطنان من الأغذية والأدوية لمخيمات أخرى في موريتانيا والنيجر[2].

ومن هنا ندرك كنتيجة أن الجزائر تريد الحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدتها وتدرك ضرورة تحقيق أمن الجار الساحلي الإفريقي وتعمل على ذلك جاهدة بالرغم أن ذلك يفرض تحمل خسائر وطاقات مادية كبيرة.

[1] – بوحنية قوي،الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية والانكفاء الأمني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 29 يناير 2014. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

[2] – أنور بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولية، 2012، بيروت، لبنان، ص16.

المطلب الثاني: المقاربة الديبلوماسية للجزائر تجاه أزمات الساحل

تقوم الدبلوماسية الجزائرية بجهود كبيرة من أجل المساهمة في تهدئة توترات دول الجوار والساحل، مستندة إلى تجربة خاضتها بلا انقطاع في إدارة النزاعات منها قيادة مسار الجزائر التفاوضي بين أطراف الأزمة المالية الذي قطع جولات عديدة للتوصل إلى حل نهائي للأزمة، وتحظى الرعاية الجزائرية لمسار الحوار المالي الشامل بدعم إقليمي ودولي، مؤكدا على محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي [1].

ويتفق المحللون السياسيون على أن الجهود التي تقوم بها الجزائر في تسوية سياسية للأزمة المالية وغيرها بمنطقة الجوار والساحل، تؤهلها للعب هذا الدور لاعتبارات جيواستراتيجية وتاريخية عديدة، تريد الجزائر من خلالها تأكيد قيم قامت عليها دبلوماسيتها في صدارتها رفضها للتدخل الخارجي، حل أزمات المنطقة بالحوار والتفاوض والعمل على إزالة مسببات التوتر باعتماد استراتيجية إنمائية وحلول تعيد الثقة وترسخ المصداقية بين مختلف الأطراف [2].

تعكس هذه المقاربة السياسية مواقف الجزائر من الأزمتين: المالية والليبية التي ترافع من أجل تسويتها وبما يتماشى ومبادئها الدبلوماسية والاتفاقات الدولية.

ففي شأن الأزمة المالية فإن الأطراف المتنازعة في البلد والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "ايكواس" الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة ودول أخرى مثل فرنسا وأمريكا على سبيل المثال، تثق في المقاربة الجزائرية لحل الأزمة، بناء على مجموعة من الاعتبارات الخاصة بالجزائر وأمنها القومي ودورها القاري [3].

ومن هذه الاعتبارات تمسك الجزائر بإحدى المبادئ المقدسة التي قامت عليها منظمة الوحدة الإفريقية وبعدها الاتحاد الإفريقي القائمة على احترام الحدود الموروثة من العهد الاستعماري ومن ثم رفض المساس بوحدة مالي مهما كان السبب. أما الاعتبار الثاني فيتعلق بالدور الدبلوماسي الجزائري على المستوى القاري، حيث يشكل محور الجزائر–أبوجا–بريتوريا، أحد أسس توجهات الاتحاد الإفريقي، باعتبارها أقوى عامل في استقرار القارة الإفريقية وتوليها إدارة شؤونها دون وصاية خارجية، – كان هذا المحور الذي شكل خارطة طريق للاتحاد

---

[1] - بن عائشة محمد الأمين، **مقارنة لإدارة الأزمات وتسويتها سياسيا بعيدا عن التدخل العسكري الأجنبي**، يومية الشعب الجزائرية، العدد 16530، 24 جانفي 2015.

[2] – **بوحنية قوي،الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية والانكفاء الأمني الداخلي، مرجع سبق ذكره.**

[3] – **المرجع نفسه.**

الإفريقي والدبلوماسية الإفريقية قد رافع من أجل إصلاح سياسي لدول القارة وقبول الحكم الراشد وتقييمه من قبل النظراء، وهو تقييم دعا إليه "النيباد" .[1] ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

تُفضل الجزائر دبلوماسية الفعل (Action Diplomacy) على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار. وترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة (Cost) اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها، ضمانا لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال، وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة[2].

وإلى جانب الاعتبارات السابقة يتناغم الدور الإقليمي الجزائري في هذه المرحلة ويتجلى في الطروحات المرافعة لرؤية جيواستراتيجية بعيدة المدى تصب في تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، تشارك فيها الأطراف المتنازعة وكذا محاربة الإرهاب وصناعة الاستقرار عبر الحفاظ على الكيانات القائمة، هي أوراق جذب فاعلة لحشد حكومات الإقليم ضمن الأجندة الإستراتيجية الإفريقية [3].

ينعقد مسار الجزائر التفاوضي حول الأزمة التي توشك على التسوية عبر اتفاق نهائي يخرج جمهورية مالي من إحدى أكثر المنعرجات التاريخية خطورة في تاريخها السياسي الحديث بفعل تراكمات الفساد وديمقراطية الواجهة وتحديات الإرهاب بالإضافة إلى العلاقة المتوترة بين الشمال والجنوب، التي طبعت العقود الخمسة من عمر الدولة الوطنية الحديثة دون علاجها من الجذور.

كما يأتي المسار في اضطراب عاشته الطبقة السياسية في جمهورية مالي عقب التدخل الفرنسي المعزز من طرف مجلس الأمن مطلع 2013، ما أتاح تقوية للموقع السياسي والدبلوماسي وحتى العسكري لمالي بفعل الدعم الإقليمي والدولي، الذي حشدته المصالح المشتركة المتمثلة في الخشية من عدوى الانفصال وتحديات الإرهاب [4].

---

[1] – بن عائشة محمد الأمين، مرجع سبق ذكره.

[2] – بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص5.

[3] – خديجة بوريب، مرجع سبق ذكره، ص35.

[4] – بن عائشة محمد الأمين، مرجع سبق ذكره.

غير أن واقع وتفاعلات العلاقة بين سكان الأزواد في الشمال وحكومات المركز في باماكو بدت أكثر تعقيدًا وأبعد من أن يتم تجاوزها في أي ملفات أخرى، وأن الحلول التي قدمتها الحكومات المتعاقبة لم تعالج التعقيدات من أسسها بل صار لها مفعول عكسي، فحالة الحراك التي عرفها الإقليم منذ عام 2011، وتداعيات عدم الاستقرار في الإقليم صارت همًّا إقليميًّا ودوليًّا لارتباطها بقضايا جيواستراتيجية حساسة.

لهذا كان التحرك الدبلوماسي سريعا من أجل احتواء الوضع ولا يتخذ ورقة ضغط في أجندات خارجية، لا يهمها استقرار مالي والساحل بقدر ما يهمها مصالح جيوسياسية ونفوذ. وبرزت الديبلوماسية الجزائرية في هذا الاتجاه ورافعت من أجل التعجيل بحوار يبدد التوتر ويعيد الثقة إلى أهل مالي في جزئيه الشمالي والجنوبي على حد سواء.[1]

والمفاوضات التي جرت بالجزائر عبر جولات عدة اهتمت بهذا الجانب وركزت على أن الوحدة الترابية للبلد الجار القلب النابض للساحل خط أحمر لا يمس. وهو ما تفهمته مختلف الأطراف المشاركة في حوار جرى عبر عدة جولات بالجزائر العاصمة، سادته صراحة وتفاهم ودراية بالتحديات الحاضرة والمستقبلية.

اقتنعت الأطراف المفاوضة بالأطروحات الجزائرية ودول الجوار وممثلي الاتحاد الإفريقي بأن مشكلة أزواد والمجتمعات البيظانية القاطنة فيه (طوارق، عرب) تمثل هاجسًا سياسيًّا وأمنيًّا للعديد من دول الإقليم التي توجد امتدادات من نفس النسيج الاجتماعي داخل أقطارها، وأن هذه المعادلة لا يقل قوة وتأثيرًا عن الإجماع الإفريقي الذي أرسته مواثيق منظمة الوحدة الإفريقية عشية تأسيسها في مطلع الستينيات، واستمر الاتحاد الإفريقي في رعايته والدفاع عنه والمتمثل في احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار من أجل الحفاظ على الكيانات القائمة [2].
وبوضع المقاربة الجزائرية في الميزان نجد:

أولاً: حلّت خطة الجزائر لسنة 2009، مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكّنها من محاربة الإرهاب وراء الحدود، وضرب معاقل تنظيم الجماعات الإجرامية العابرة للأوطان، وتجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي التي تمول أفراده بالسلاح والأموال.

---

[1] – **جارش عادل، مرجع سبق ذكره.**

[2] – **بشير شايب، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي/ maspolitiques.com**

كما اتفقت دول الساحل الإفريقي –آنذاك– على إنشاء أول قاعدة بيانات محلية موحدة، تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب"، على أن تلتزم هذه الدول بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بفعالية للتصدي للتنظيم بفعالية [1].

ثانيًا: اتفقت (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي والنيجر) على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية، والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها، بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة [2].

ثالثًا: الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحَّدة .

ويمثل الجنوب الجزائري الذي يعدُّ جغرافيا منطقة ذات طبيعة صحراوية وعرة، وليس من السهل ضبطها بالاعتماد فقط على قوات حرس الحدود النظامية، فهذه المنطقة تحمل من الخطورة الأمنية نفس درجة التهديد الأمنيّ للعمليات الإرهابية في المناطق الجبلية الوعرة شمال ووسط الجزائر. لكن احترافية الجيش والأسلاك المشتركة نجحت في التصدي للإرهاب ودك معاقله مثلما يثبت من العمليات المتواصلة التي تثبت الإحصائيات القضاء على الكثير من رؤوس الإرهاب بعضهم كان متابعا منذ بداية العشرية السوداء، إنها استراتيجية اعتمدتها الجزائر الذي واجهت الإرهاب بمفردها.

كانت الجزائر التي حذرت بلا توقف بأن الإرهاب عابر للحدود والأوطان من أكثر الدول التي امتلكت الحجج الكافية لتبرير موقفها من مكافحة الإرهاب. كانت طوال سنوات التسعينات من القرن الماضي منكفئة على نفسها في محاربة هذه الظاهرة، وسط انتقادات كبرى من الدول الغربية التي كان معظمها يأوي أفرادًا من الجماعات الإرهابية، من الذين يتمتعون باللجوء السياسي في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، ويساهمون في التخطيط للعديد من العمليات الإرهابية داخل الجزائر.

[1] – **بن عائشة محمد الأمين، مرجع سبق ذكره.**

[2] – **بشير شايب، مرجع سبق ذكره.**

ومن هنا، فإنَّ موقف الجزائر نابع من معاناتها من هذه الظاهرة التي خلّفت خسائر مادية بأكثر من 30 مليار دولار و200 ألف قتيل من ضحايا الإرهاب، إضافة إلى حصار طويل على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية [1].

في الجهة الأخرى تظهر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللاأمن وما يخلفه من أثار سلبية على السكان، حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد، بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي وخصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية التي ينتج عنها تفكك المجتمع وبالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا ومجتمعيا[2].

المقاربة الجزائرية التي روجت عبر مختلف القمم والمنابر انصبت على إصلاح خلل المعادلة السياسية بإعطائها التوازن الممكن في محيط مضطرب وتهديدات خارجية وصراع دولي ازداد شراسة وعنفوانا. انصبت المقاربة السياسية على تسوية الأزمة باعتماد حلول جذرية تعيد الثقة بين الحكم المركزي والأطراف والحوار من أجل تعزيز أركان الجمهورية بإصلاح سياسي واقتصادي وتقوية الوحدة الترابية في مالي، وجعلها الحلقة الأقوى في لعبة الاستقرار بالساحل.

المقاربة الجزائرية التي تراهن على الحل السياسي يتولاه الماليون انفسهم عبر حوار وجدت الثقة واعتبرت المرجعية في المفاوضات.

[1] – بن عائشة محمد الأمين، مرجع سبق ذكره.

[2] – خديجة بوريب، مرجع سبق ذكره، ص35.

المطلب الثالث: التعاون الدولي في مواجهة خطر الإرهاب

جيل جد متقدم من الإرهاب، يختلف عن الذي عاشته الجزائر مرحلة الأزمة حين كان يسوق لدى دول الجيران ولدى المجتمع الدولى أن الجزائر تواجه إرهابا محليا رغم أن الجزائر كانت تطرح في الساحة الدولية مقاربة في مكافحة الإرهاب[1] تقول أن الإرهاب ظاهرة دولية وليست محلية، وأوجه الاختلاف بين إرهاب التسعينات في الجزائر والحالي تكمن في تحالفه العضوي مع الجريمة المنظمة وأنه الآن عابر للحدود أو ما نسميه بـ "الإرهاب المعولم"؛ والذي يضرب في الفكر ويحاول تدمير دول ومؤسسات وهو يجد حاضنة قد تكون دولا أو منظمات أو جمعيات، نتكلم عن إرهاب منتج يملك اقتصادا مصدره ليس فقط عائدات الفدية مثلا اقتصاد تنظيم ما يسمى بـ داعش أصبح اقوى من اقتصاد بعض الدول الصغيرة، لديه مداخيل من البترول من بيع الآثار ومن المخدرات، لذلك فإن الطرح الجزائري – تجفيف منابع تمويل الإرهاب – تعدى تجريم دفع الفدية. وعمليات التجنيد اختلفت والنوعية لم تعد بسيطة بل هم من النخب خريجي الجامعات ومن عائلات غنية حيث إن المنظمات الإرهابية أصبحت تستهدف صفوة المجتمع من الإطارات والكوادر سواء في التحكم التكنولوجي والخبرات الطبية، نتحدث عن ارهاب مغاير تماما حتى ليس ذلك الذي شهدناه في 2001 أو كرسته القاعدة، إنما نموذج متطور من الجماعات الإرهابية[2].

في 2007 مع بروز القاعدة في المغرب الإسلامي أنشىء تصور مشترك بريادة جزائرية في الوقت الذي كانت فيه دول منطقة الساحل والصحراء الإفريقية قطعت خطوة نوعية جديدة باتجاه توحيد جهودها لمواجهة الظاهرة "الإرهابية" وذلك بتنصيب قيادة عسكرية مشتركة تتولى التنسيق الأمني والاستخباراتي والعسكري بين الأجهزة المكلفة بمقاومة "الإرهاب" وملاحقة عناصر "القاعدة" في المنطقة، والذين حوّلوا نشاطهم بشكل لافت نحو الصحارى الشاسعة مقتربين من السواحل الغربية لإفريقيا للتزود بالأسلحة عبر المحيط ودمج أنشطتهم بأنشطة مهربي المخدرات لتوفير الأموال، فضلا عن عمليات خطف الرهائن والحصول على الفدية، ويتمثل الهيكل الجديد في غرفة قيادة مصغرة للعمليات العسكرية تشترك فيها كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا وتحمل اسم "لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، وقد تمخضت عنها "خطة تمنراست" التي تم الاتفاق عليها خلال اجتماع قادة جيوش الدول الأربع في 14 أوت 2009 والتي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة "تمنراست" الجزائرية، الذي ابتداء من 2010 تطور إلى تعاون

[1] – في الدورة 22 لمجلس وزراء الداخلية العرب التي كانت في الجزائر سنة 1996 قدمت الجزائر رؤيتها لمكافحة الإرهاب وتم تبنيها والمصادقة عليها في 1998 بالقاهرة.

[2] – حوار مع الخبير الأمني أحمد ميزاب، جريدة السياسي/ http://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=42315

عملياتي، وتدعم بعدها بوحدة الاتصال والتواصل على المستوى الاستعلامي وأصبح يسمى بدول الميدان مع اعتراف دولي بإنشاء منطقة إقليمية للأمن [1].

تعمل الجزائر ضمن خطة دولية إقليمية منذ 2009 على تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة، مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين بهدف حصر تحركات الإرهابيين، وهو ما تقوم به قوات الجيش الوطني الشعبي عبر مختلف الحدود الجزائرية لا سيما بالجنوب. وكذا تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء، ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء، وهي منطقة تمتد من جبال أدغاغ أفوغارس شمال مالي وجبال أكادس إير شمال النيجر، مرورًا بوادي زوراك الذي يصل إلى جنوب الجزائر.[2]

مبادرة دول الميدان التي ظهرت في 2010، على أساس مقترح جزائري. وتضم كلاً من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، تهدف هذه المبادرة إلى إرساء التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وتعد هذه المبادرة أول إطار إقليمي للتعاون، يستند إلى بعد عملياتي واضح. حيث زودت بقيادة أركان مشتركة لجيوش الدول المشاركة، مقرها تمنراست (أقصى الجنوب الجزائري)، ووحدة الإدماج والربط، وهي بنية استخباراتية، مهمتها التعاون بين أجهزة الاستخبارات الوطنية، وتقاسم المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة. وتضم هذه الوحدة (مقرها الجزائر) ثمانية دول: الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينافاسو وتشاد وليبيا ونيجيريا. وتتعاون هذه الوحدة الاستخبارية مع المركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب (مقره الجزائر) التابع للاتحاد الأفريقي . [3]

ثانيها عملية نواكشوط التي أطلقتها لجنة الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن في مارس/آذار 2013، والهادفة إلى تعزيز التعاون الأمني بين 11 دولة أفريقية (الجزائر، بوركينافاسو، كوت ديفوار، غينيا، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال وتشاد)، لكنها لا تضم لا تونس ولا المغرب [4].

---

[1] – **بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص7.**

[2] – **بن عائشة محمد الأمين، مرجع سبق ذكره**

[3] – **عبد النور بن عنتر، "الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"**
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/1/24/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA#sthash.SZyH0ThU.dpuf

[4] - المرجع نفسه.

تلعب الجزائر دوراً هاماً في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل، ومنذ مبادرة عموم الساحل في العام 2002، التي توسّعت لتتحوّل إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005، إلى قيادة أفريقيا 2007 ("أفريكوم" AFRICOM) ومقرّها في شتوتغارت في ألمانيا، ركّزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، وكتب جون شندلر وهو ضابط سابق في التجسّس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري، قائلاً إنه "يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعّالية في العالم عندما يتعلّق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة" [1].

[1] - **بشير شايب، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي، مرجع سبق ذكره.**

خاتمة الفصل:

بنت الجزائر عقيدتها الأمنية على أسس ثابتة منذ الاستقلال بحماية أمنها القومي داخليا وعدم التدخل عسكريا في الخارج، ولم تتغير هذه العقيدة رغم اختلاف الظروف التي مرت بها، ورغم التهديدات القديمة والمتجددة في محيطها الإقليمي بمنطقة الساحل والصحراء، فقد رأينا أن الجزائر تتأثر سلبا من حالة اللاأمن التي تعرفها المنطقة وتنتقل إليها مظاهرها المتمثلة في خطر الإرهاب والجريمة المنظمة وموجات اللجوء والهجرة غير الشرعية. وتعمل الجزائر جاهدة لدرء هذه المخاطر عن أمنها القومي ومعالجة مصادرها في بؤر التوتر من خلال مقاربتها المتعددة الأبعاد التي وإن بدت ناجحة لحد الآن فإنها غير معروفة العواقب مستقبلا مع تزايد التحديات وتضاعف الأخطار العابرة للحدود وتغير وتنوع مظاهرها وشدتها.

خـــاتمـــــة

تشهد منطقة الساحل والصحراء أوضاعا سياسية وإنسانية متردية منذ أكثر من نصف قرن، وهي التي تحمل في جوفها وعلى أرضها ثروات كبرى تستطيع أن تنعش أضخم الاقتصادات وتوفر أمنا غذائيا وثروة لا تنضب بسهولة، لكن الصراعات والاختلافات السياسية والإثنيةالتي ورثتها المنطقة عن الاستعمارظلت عائقا أمام أي تقدم مقترح، وزاد ذلك غياب أسس ديمقراطية للحكم في أنظمة سمتها الشمولية والقبلية والتخلف، حيث أن المنطقة هي الأولى في عدد الانقلابات العسكرية في العالم، ما يفشل أي جهد أو بذرة للاستقرار وبناء أركان دول حديثة.

دول الساحل والصحراء تعاني الهشاشة والفشل حيث لاتستطيع تلك الدول توفير جميع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. كما يغيب الأمن الذي يعتبر أهم عامل يجب توفره للقيام بأي خطوات تنموية، فهذه الدول كما هو الحال في مالي والنيجر تنتشر فيها الجماعات المسلحة وتعد موطىء ارتكاز للعديد من الجماعات الإرهابية، حيث تغيب سيادة الدول وأمنها الدولاتي الصلب واللين بأنواعه: الأمن المجتمعي، الاقتصادي، الثقافي، السياسي، العسكري، البيئي والصحي. فضلا عن انعدام شروط "الأمن الإنساني" المعيار العالمي لقياس مدى الأمن في المجتمعات.

سوء إدارة الموارد الطبيعية في الساحل والصحراء جعلها ترزح في الفقر والجوع والكوارث، كما حفز الدول الكبرى على التدخل لاستغلال تلك الموارد بعدة حجج مثل الشراكة والستثمار وصولا إلى الحماية والقضاء على الإرهاب، فبالإضافة إلى المشاريع التقليدة الفرنسية، الأوربية والأمريكية جذبت المنطقة الطموح الصيني المتصاعدوحتى الهند والبرازيل، في ظل تراجع الحضور الإقليميالسياسي والإقتصادي خصوصا العربي بعد سقوط النظام الليبي السابق، ويبقى فقط الوجود الجزائري المحدود بجهود الوساطة في المسألة المالية وقضية الطوارق.

أصبحت المنطقة مصدرا رئيسيا للعديد من المشاكل لدول الجوار خصوا الجزائر حيث تتأثر الجزائر بحدودها الطويلة مع المنطقة سلبيامن تبعات الجريمة المنظمةكالمخدرات والإتجار بالأسلحة والتهريب، والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى الخطر الأكبر وهو الإرهاب الذي يتخذ من الصحراء الشاسعة بالمنطقة الصحراوية ملاذا للاختباء والإعداد للعمليات، ويستغل ضعف تلك الدول وتفككها للسيطرة على أراض ومساحات شاسعة، إضافة إلى عمليات الخطف وطلب الفدية.

تقدم الجزائر مقاربة متعددة الأوجه للتعامل مع تحديات منطقة الساحل والصحراء أنية، ديبلوماسية وتعاونية للحرب على الإرهاب، حيث لجأت مؤخرا إلى غغلاق حدودها الجنوبية والشرقية ومضاعفة عدد قواتها هناك

إضافة إلى إرجاع المهاجرين والحد من أعدادهم والسعي لإعانتهم في مخيمات داخل بلدانهم. أما ديبلوماسيا فهي اي الجزائر تنتهج سياسة ديبلوماسية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول والسعي لحل مشاكلها بالطرق السلمية والحوار ورفض التدخل العسكري فيها أو المساهمة فيه. أما في التعاون إقليميا ودوليا فترى الجزائر محاربة الإرهاب من خلال تجفيف منابعه من خلال منع الدعم والمساندة عنه وحصاره فضلا عن قتاله عسكريا، حيث كانت المبادرة بمشروع قانون دولي لتجريم دفع الفدية للخاطفين والإرهابيين لأن ذلك يشجع على تكرار عمليات الخطف ويقوي الجماعات الإرهابية ماديا.

ورغم هذه المقاربة الجزائرية التي تبدو الأسلم والأفضل من خلال الخبرة القديمة والتجارب إلا أنها لم تكن ناجعة في كل الأحيان بسبب تطور المخاطر وتيسر انتقالها عبرالحدود مع الثورة التكنولوجية ووسائل الإتصال الحديثة.

إرتدادات الوضع المتدهور في مالي وليبيا استطاعت أن تصل إلى العمق الجزائري خلال حادثة " تيغنتورين" سنة 2013 وكادت تضرب عصب الإقتصاد الجزائري لولا اليقظة والتعامل السريع معها آنذاك، ومع ذلك تبقى الجزائر مهددة لأن المستقبل غير مضمون وسط جمود المساعي لمساعدة دول الساحل والصحراء والإخفاق في إحداث اختراق في تحقيق توافق على عملية عسكرية وتنموية شاملة في تلك المنطقة.

سيناريو تجدد التدخل الدولي ضد الجماعات المسلحة في المنطقة لا يزال قائما خصوصا في ليبيا، ما قد يهدد الأمن القومي الجزائري، علما أن الجزائر تاريخيا كانت تعتبر المنطقة من حدودها الشرقية إلى "بنغازي" ضمن نطاق أمنها القومي غير القابل للمساس. ويبقى السيناريو المحبب للمنطقة والجزائر هو قيام الجزائر بدورها الديبلوماسي واستعادة المبادرة ووهج " إشعاعها الديبلوماسي " المشهود له تاريخيا بالنشاط والتأثير، وذلك بإقناع فرقاء الأزمات الساحلية بالحوار والحلول السلمية لمشكلات بلدانهم. أما عن مبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير فليس مطلوبا من الجزائر أنتغير مبادئها ولكن هناك هامشا للمناورة حول الوسائل والأداء، خاصة أن العالم اليوم لم يعد يقدس السيادة الكاملة للدول وإنما ظهر لديه ما يعرف " بالمسؤولية الدولية للحماية " من الأخطار المتنقلة عبر الحدود. وإن لم تتدخل الجزائر لمنع ذلك فإن غيرها سيفعل لكن الأمر حينئذ لن يأخذ شروط الجزائر في الحسبان وسيعمل المتدخل لمصلحته أولا وفقط، وهذا السيناريو غير محبب لأمن المنطقة والجزائر.

الدور الإقليمي لدول الجوار الأخرى لا يجب أن يهمش حيث يجب تعهد هذه الدول بدعم الحلول التوافقية وتشجيع الحوار ثم العمل معها ضمن خطة وآليات مشتركة لمساعدة الدول المتأزمة وإنقاذها قبل أن تقضي عليها الصراعات والفقر والأمراض والإرهاب،...

سكت العالم عن أزمات الساحل والصحراء وهمشها لعقود حتى تفشت واشتهرت المنطقة بساحل الأزمات، وبدل التدخل لإغاثتها ساهمت عدة أطراف دولية في افتعال أزمات جديدة بالمنطقة هي في غنى عنها بغية استثمار ذلك في التدخل في شؤونها واستغلال ثرواتها. لكنهم تناسوا أن تلك الأزمات ما لم تتوقف وتعالج فإنها ستنتشر خارج حدودها ويكتوي بنارها من افتعلها ومن غذاها ومن سكت عنها، وحتى من وقف محايدا ومتفرجا عليها.

الخرائط والملاحق

منطقة الساحل والصحراء

المصدر: http://www.al-maraabimedias.net/?p=17502

الحدود الجزائرية المالية

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات (2012/11/28).

مناطق نشاط كل من الطوارق والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

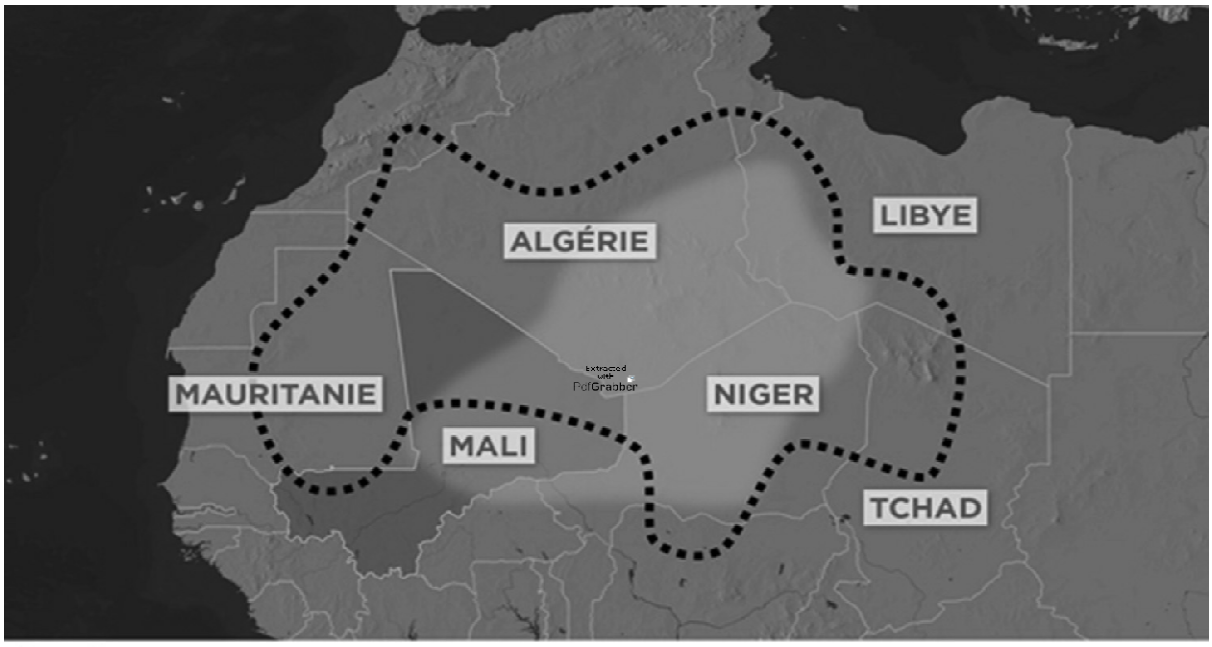

المصدر: "الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات"، خديجة بوريب، المجلة العربية للعلوم السياسية: ص29.

حجم الهجمات الإرهابية على الجزائر (2002- 2009)

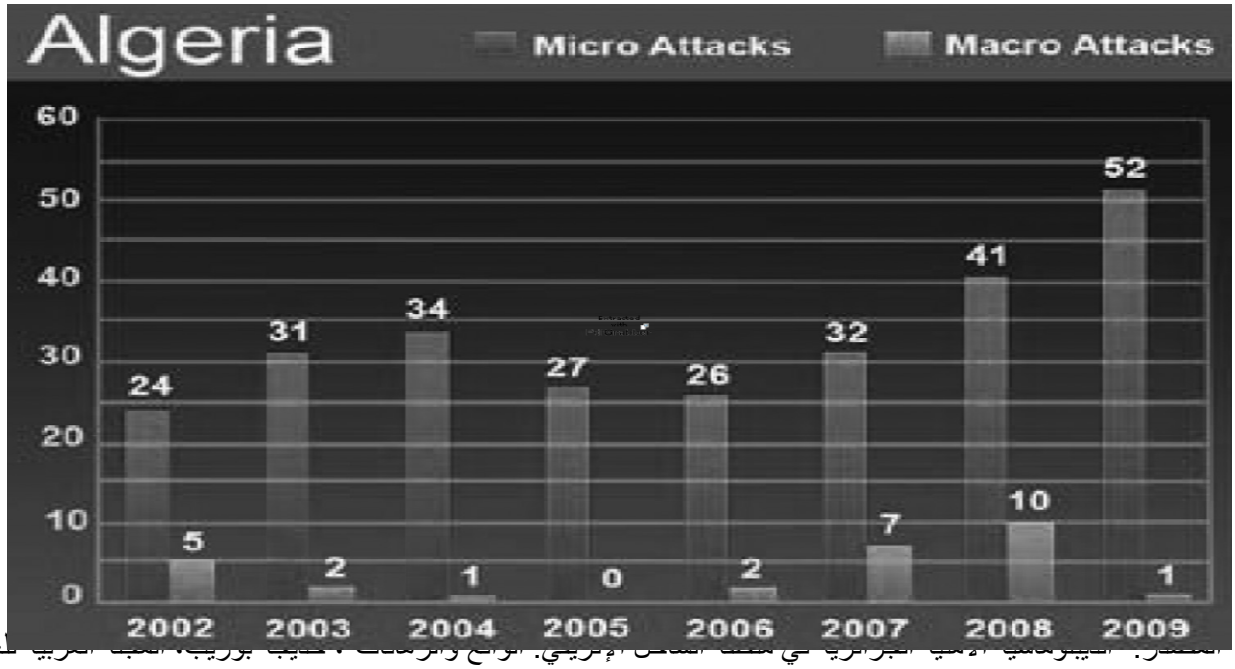

المصدر: "الجيوبوليتيك الإسلامي الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات"، مجلة بوريينة للعلوم السياسية: ص36.

الهجمات الإرهابية على المغرب العربي ومنطقة الساحل منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

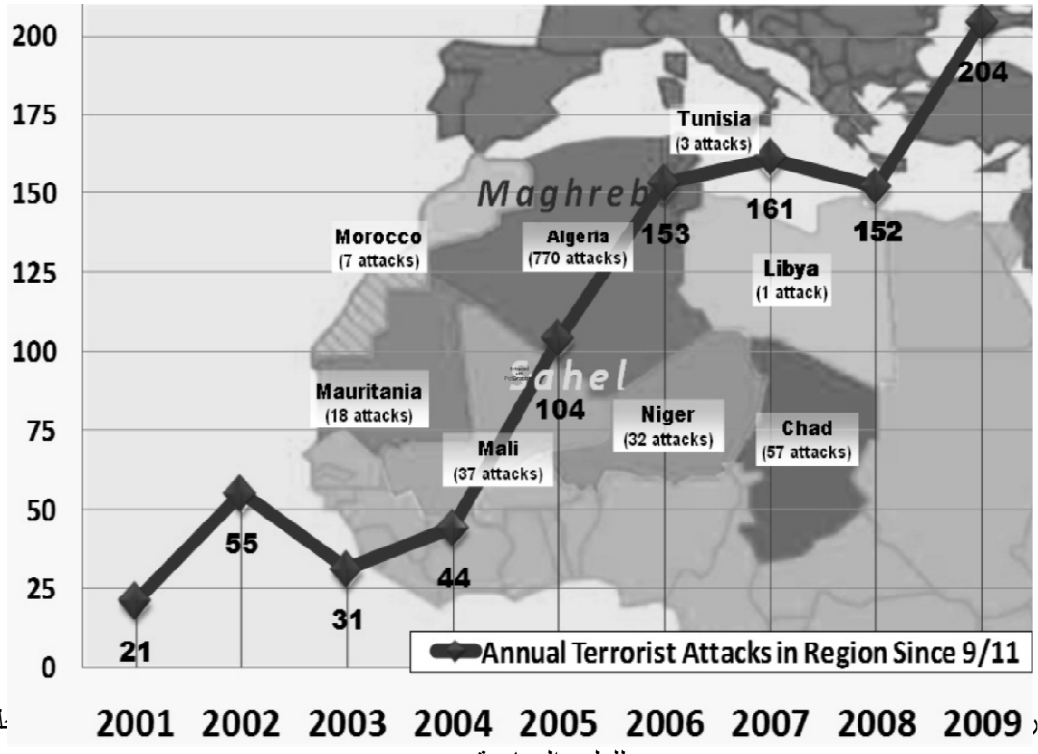

المصدر: مجلة العربية للعلوم السياسية: ص37.

خريطة توضح مناطق تواجد الطوارق في الجزائر وليبيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو.

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات.

مناطق التمرد في مالي.

المصدر: Courrier International MALI Rebelles touaregs : "Pourquoi nous reprenons les armes
tp://www.courrierinternational.com/article/2012/03/01/rebelles-touaregs

خريطة توضيحية حول تواجد القوات الفرنسية والإفريقية بشمال مالي.

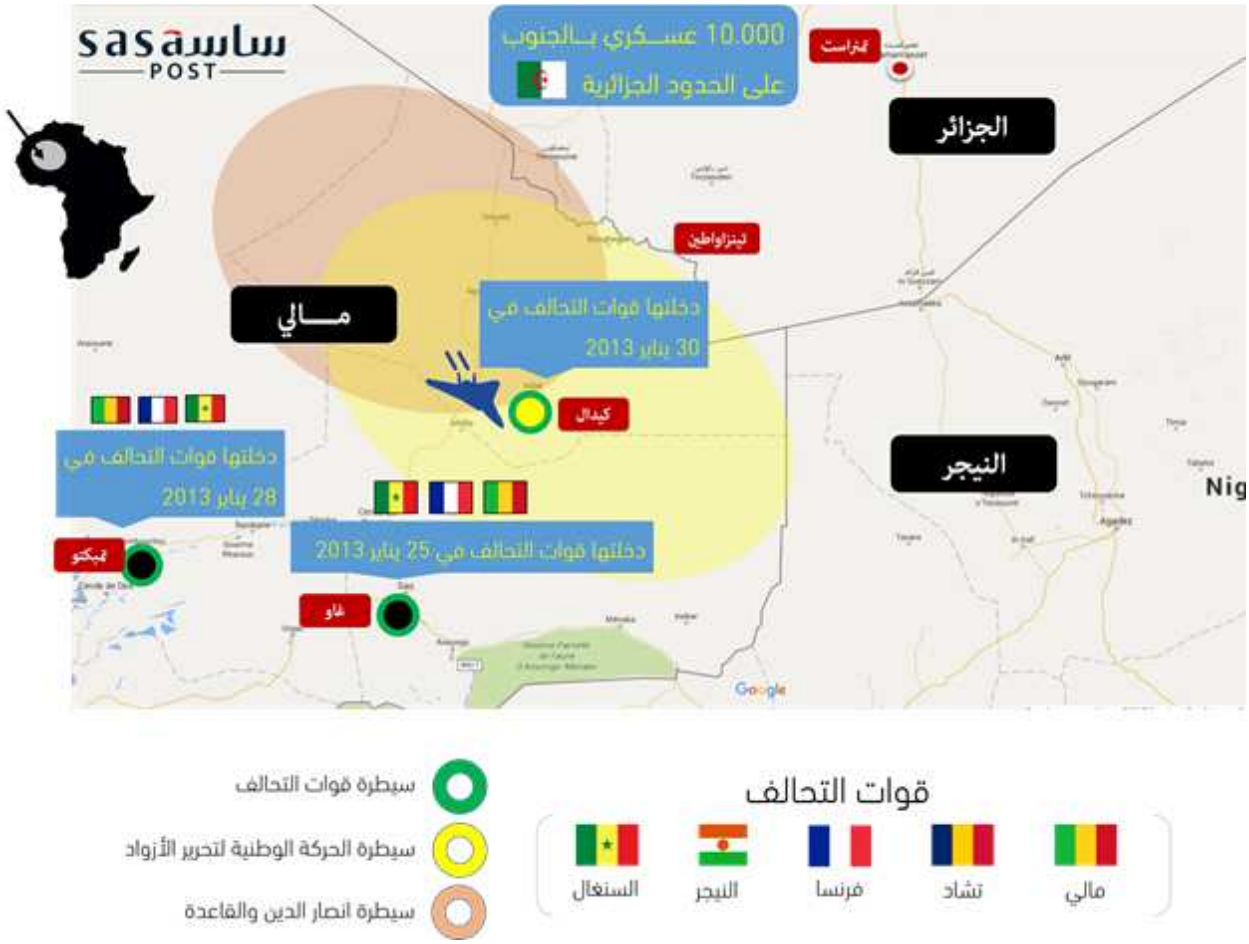

المصدر: http://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel/

صورة توضيحية للصراع الأمني والعسكري والاقتصادي بالمنطقة، مع التهريب والهجرة غير الشرعية.

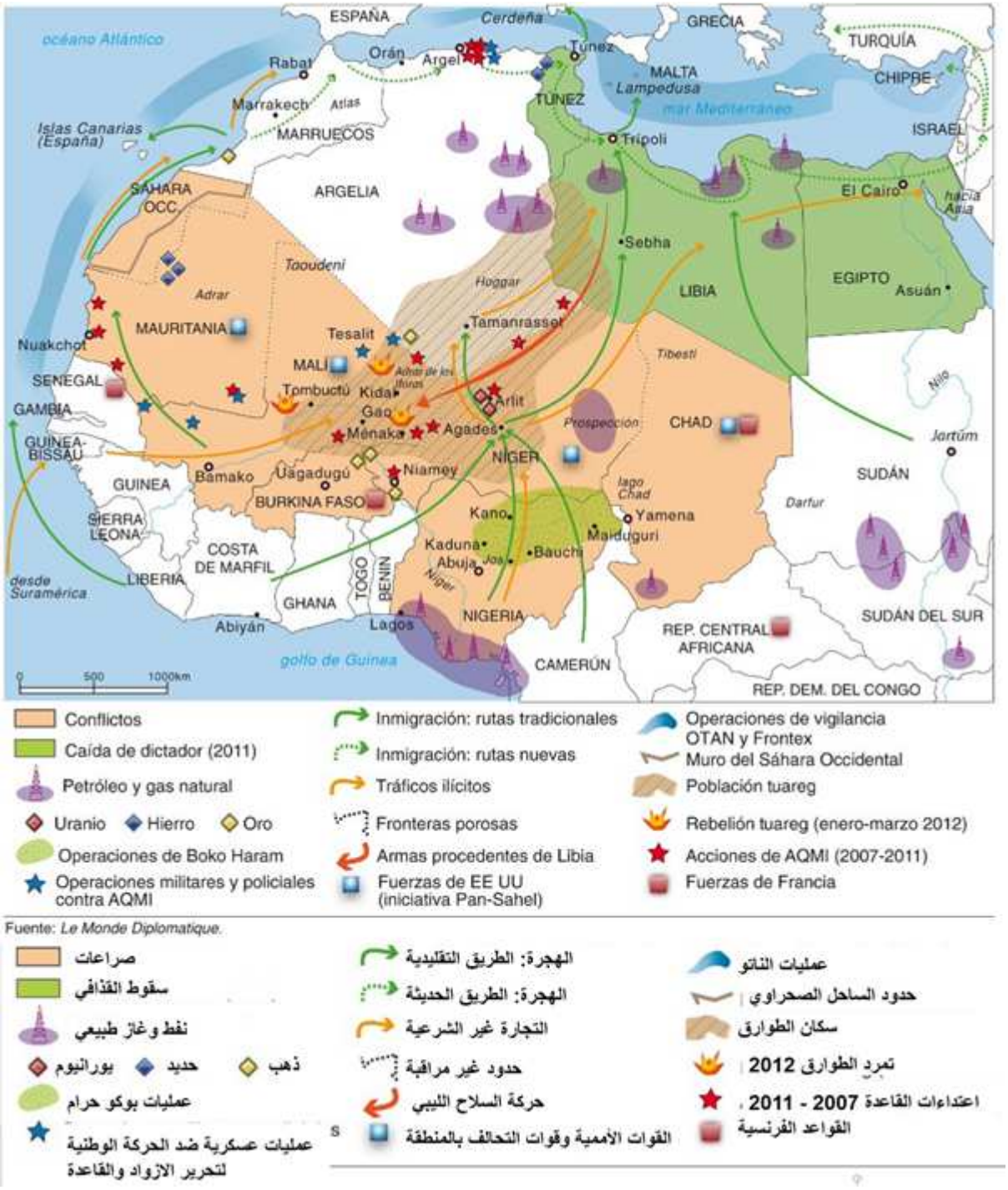

المصدر : http://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel/ عن موقع (le monde diplomatique)

خريطة لطريق عبور الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوربا.

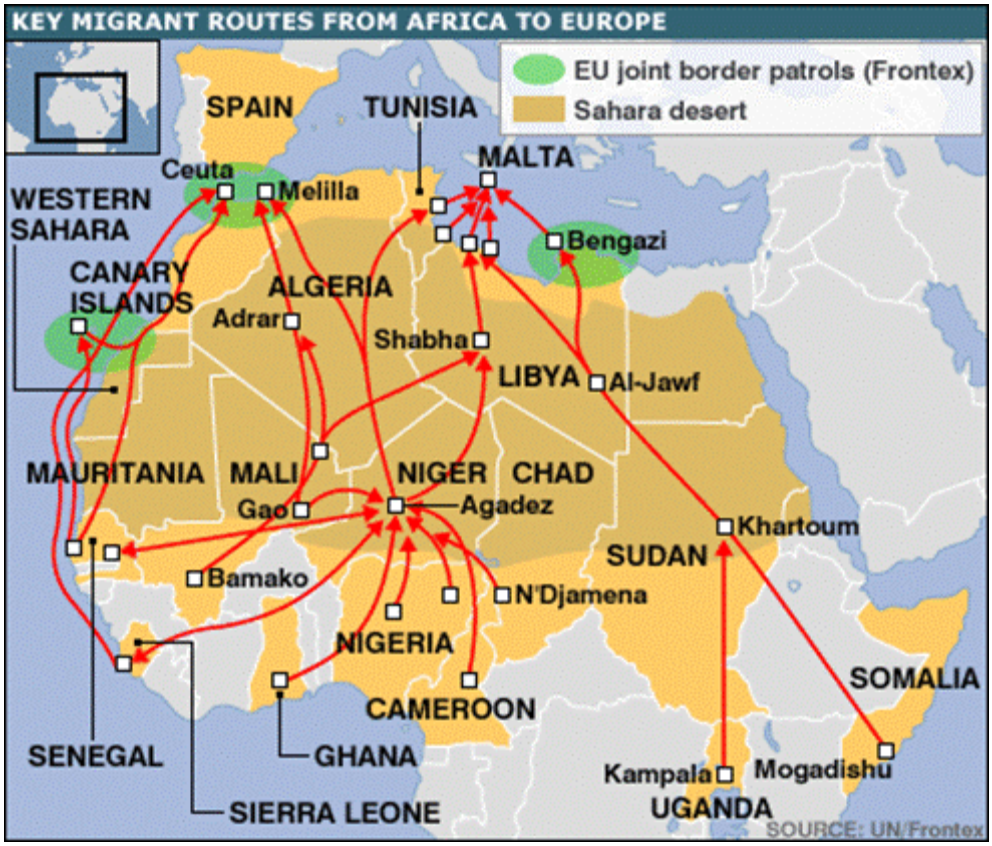

المصدر: http://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel/ عن موقع (bbc)

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

أ) الكتب:

1- بن خرف الله الطاهر، "**النخبة الحاكمة في الجزائر1962-1982 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية**"،ج1، دار هومة، الجزائر

2- بن عنتر عبد النور، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**"، المكتبة العصرية للطباعة،الجزائر، 2005.

3- جون بيليس،وستيف سميث، "**السياسة العالمية**"، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة 2004.

4- سيد كامل شريف، "**الجريمة المنظمة في القانون المقارن**"، دار النهضة، القاهرة، 2000.

5- عرفة محمد خديجة، "**الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**"، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.

ب) الدوريات والمجلات:

1- السيد شبانة أيمن، الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص التداعيات وسبل الواجهة، قراءات إفريقية، العدد السادس، سبتمبر 2010.

2- النويني الحافظ، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، المستقبل العربي.

3- الحارثي ميلاد، دولة مالي بين الديمقراطية و خيارات الإنفصال و التدويل أو الإعلان عن دولة الطوارق، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2012.

4- بوخرص أنور، **الجزائر والصراع في مالي**، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولية، 2012، بيروت، لبنان.

5- بوريب خديجة، **الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات**، المجلة العربية للعلوم السياسية.

6- بيان فيليو جان، هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2010

7- توفيق راوية، السياسة الفرنسية في أفريقيا الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، قراءات إفريقية، أبريل 2014.

8- جابي عبد الناصر، **مأزق الإنتقال السياسي في الجزائر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير2012.

9- روتبرغ روبرت، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، الثقافة العالمية، العدد117، مارس 2003.

10- زبير يحي، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل**، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012.

11-زياني صالح، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة الفكر، العدد الخامس.

12- عبد الرحمن حسن حمدي، المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا، السياسة الدولية، العدد169، جويلية 2007.

13- عبد الشافي عصام، معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 195، يناير 2014.

14- علاق جميلة، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 19 ديسمبر 2014.

15- قوي بوحنية، **الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص7.

ج) الرسائل الجامعية:

1- أبصير أحمد طالب، المشكلة الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، موسم 2009-2010.

2- بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، موسم 2011/2010.

3- بويبية نبيل، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، موسم 2011/2010.

4- حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، موسم 2011/2010.

5- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية:التحدي والرهانات، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة باتنة، 2010.

6- قسوم سليم،"دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية:تخصص: الإستراتيجية والمستقبليات،جامعة الجزائر، 2010.

د) التقارير:

1- التقرير الأوربي للتنمية 2009 **التغلب على الهشاشة في أفريقيا**، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، فيسبولي، 2009.

2- تقرير الأمين العام **للأمم المتحدة** عن الحال**ة في منطقة الساحل، مجلس الأمن**، 14 جوان 2013.

3- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، **تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية.**

هـ) الصحف والجرائد:

1- برقوق امحند، الساحل الإفريقي بين التحديات الداخلية والحسابات الخارجية، جريدة الشعب، جانفي 2003.

2- بن عائشة محمد الأمين، مقارنة لإدارة الأزمات وتسويتها سياسيا بعيدا عن التدخل العسكري الأجنبي، يومية الشعب الجزائرية، العدد 16530، 24 جانفي 2015.

3- صواليلي حفيظ، الساحل الإفريقي يستقطب الأطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية، الخبر، الجزائر، 2010/03/21. http://elkhabar.com/dossiersp/?ida=1...page=redaction

4- عبد الحليم أميرة، إنقلاب مالي و مشكلة الدولة في إفريقيا، الأهرام، 2012/4/6.

و) مواقع الأنترنت:

1- الخشاني محمد، **أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوربا**،
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208

2- الشلوي هشام، **جذور الأزمة الليبية**
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/3/15/%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9

3- الهواري إبراهيم، **ماذا يحدث في الساحل الإفريقي؟**، ساسة بوست، 2015/12/24،
http://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel/

4- برقوق امحند، **منطق الأمننة في ساحل الأزمات، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية،**
/http://www.politics-dz.com/threads/mntq-almnn-fi-saxhl-alzmat.356

5- بن عائشة محمد الأمين، **لهذه الأسباب يجب حماية الأمن القومي الجزائري،** 2012/10/19
http://www.maqalaty.com/23481.html

6- بن عنتر عبد النور، "**الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات**"،
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/1/24/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA#sthash.SZyH0ThU.dpuf

7- **بودهـان ياسين، دور الجـزائـر في حل الأزمة الليبية،**
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/algerias-role-in-solving-the-libya-crisis

8- **تحليل: تداعيات الأزمة الليبية على الدول المجاورة لليبيا** http://democraticac.de/?p=27803

9- جارش عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائرى،** المركز الديمقراطي العربي، http://democraticac.de/?p=2448#prettyPhoto

10- **حوار مع الخبير الأمني أحمد ميزاب،** جريدة السياسي/ http://alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=42315

11- سعيد أمير، الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا، قراءات إفريقية،
http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%81%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D9%84%D8%A8-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

12- شايب بشير، **الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي**/ maspolitiques.com

13- عبد الرحمن حمدي، **الغرب وعسكرة الساحل الأفريقي،** الجزيرة نت
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/3/7/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A

14- عبد الشافي عصام، **معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة**
http://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/posts/582442

15- عبد الفتاح منى، **أزمة اللاجئين الأفارقة لأوربا:خطأ التشخيص والمعالجة،** الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/18/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-
%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AE%D8%B7%D8%A3-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%AE%D9%8A%D8%B5-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A9

16- عرفة خديجة، **مفهوم وقضايا الأمن الإنسانى وتحديات الإصلاح فى القرن الحادي والعشرين**، شبكة إمارات نيوز، http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630

17- فال ولد بلال محمد، **الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات**، 15 مارس 2012 .
http://www.alwahdawi.info/index.php?option=com_content&view=article&id=1054&Itemid=68

18- قلاع الضروس سمير، **التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي، دراسات إفريقية**، 2016/04/11. http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-
%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-
%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D9%8A-%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A

19- قوي بوحنية،**الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية والانكفاء الأمني الداخلي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 29 يناير 2014.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

20- كورفوازيه فريديريك، **غنائم التدخل الفرنسي في مالي: اليورانيوم، الذهب، الماس والنفط**، 2013/01/23،
httpM//alasr/ws/articles/view/13992 ?at_from%40nawafbiz/com

21- لاتشر وولفرام، **الجريمة المنظَّمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**
http://carnegieendowment.org/2012/09/13/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8-%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-
%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1/dtjq#

22- محمد عبد الحليم أميرة، **التدخل الدولي في مالي: الأسباب و الفرص**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية http://acpss.ahramdigtal.org.eg/review.aspx?serial=108

23- مركز الصحراء للدراسات و الاستشارات: ملف "الاقتصادي": **التنقيب عن النفط في موريتانيا**،
http: //essahraa.net/index.php/2012-12-01-20-14/8654qq-html

24- **منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي- الأمريكي نموذجاً**، مدونة المسيري، أوت 2015
https://tsaidali.wordpress.com/2015/08/29/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%81%D9%8A-
%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86

ثانيا: باللغات الأجنبية.

1- Bernus Edmond, « Etre Toureg au Mali » politique africaine, no 47 (octobre 1992).

2- H. BACES Robert, When Things Fell A Part: Sorte Failure in Late Century Africa. New York :Cambridge University Press, 2008.

3- Le sahel en crise, Question international, No58, Novembre-decembre 2012.

4- Tlemçani Salima, “Au Sahel, narcotrafiquants et terroristes se partagent le terrain “,*El Watan* , 01Novembre 2010.

الملخص

منطقة الساحل والصحراء هي عبارة عن مجموعة دول فقيرة اقتصاديا، ضعيفة بنيويا، وفاشلة تنمويا. تعاني من الحروب والصراعات الداخلية ومشاكل هوياتية لمكوناتها وتعدد الإثنيات فيها. يغيب عنها الأمن بسبب ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها من مظاهر الانفلات،... كانت تلك المنطقة تعاني التهميش إلى أن جاءت فترة الاكتشافات الطاقوية والمعدنية فصارت قطبا للأطماع والمشاريع الاستغلالية الأوربية والفرنسية تحديدا، والأمريكية، وكذا الصينية حديثا.

تعتبر المنطقة مصدر قلق لدول الجوار ومصدّرا للأزمات الأمنية والعسكرية بسبب ما تحويه من قواعد خلفية للإرهاب العابر للحدود، وما تلفظه أوطانها من مهاجرين غير شرعيين فارين من اللاإستقرار، وكذلك خطوط الجريمة المنظمة التي تتشكل فيها وكذا التهريب والمتاجرة بالسلاح،..

من أمثلة التحديات والأزمات في المنطقة نجد مشكلة الطوارق التي ما فتئت تتجدد وتكبر منذ استقلال المنطقة في خمسينيات القرن الماضي، وخطر تفكك دولة ليبيا بعد الثورة على نظام القذافي وسقوطه، إضافة إلى سوء الاستغلال المزمن للثروات الطبيعية التي تمتاز بها المنطقة، ما يخرجها من دائرة الدعم للتنمية ويعرض تلك البلدان للتدخل الخارجي طمعا فيها.

الجزائر هي كبرى الدول المتأثرة بعدم الاستقرار في المنطقة بسبب قربها الشديد منها وطول حدودها معها إضافة إلى تداخل التركيبة السكانية في منطقة أقصى الجنوب الجزائري مع الساحل. لذلك تجد الجزائر نفسها مجبرة للتدخل في حل أزمات المنطقة خصوصا ما يتعلق بالحالتين المالية والليبية. ونجد ضمن المقاربة الجزائرية لذلك رفض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة وتفضيل الحلول السلمية والحوار، مع رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية أو دفع الفدية للخاطفين. لكن التجدد المستمر للأزمات وسهولة انتقال تبعاتها عبر الحدود ووقوع المحظور بالتدخل العسكري الأجنبي يجعل من المعالجة الجزائرية تفقد نجاعتها، لذلك وجب التفكير في تغييرها وإن لم يكن ذلك على مستوى المبادئ فعلى الأقل وضع استثناءات بسبب الضرورة قبل أن يخرج الوضع عن السيطرة خصوصا أن أي استشراف مستقبلي لن يستطيع الجزم بما ستؤول إليه الأوضاع في المنطقة ومحيطها في قابل الأيام.

Abstract

Sahel-Saharan region is a collection economically poor countries, structurally weak and failed developmentally, Suffer from wars and internal conflicts and problems multi-ethnicity in them. It lacks security because of the phenomena of terrorism, organized crime and other manifestations of chaos, ... the area was experiencing marginalization that the discoveries of energy and mineral period came and she became a pole of European and French specifically ambitions and exploitative projects, and the US, as well as China's newly.

The region is considered a source of concern to neighboring countries and a source of security and military crises because of the content of the background of terrorism cross-border rules, and what their homelands exported of illegal migrants fleeing instability, as well as organized crime lines, which is formed there, as well as the smuggling and trafficking of arms, ..

Examples of the challenges and crises in the region, we find the problem of the Touareg, which has been renewed and growing up since the independence of the region in the fifties of the last century, and the danger of the disintegration of the state of Libya after the revolution and the downfall of Qaddafi regime, in addition to chronic abuse of natural resources that characterized the region, which removes them from supporting development, and displays those countries to outside intervention and its greed

Algeria is the major country affected by instability in the region due to the extreme proximity to them and along its border with it, in addition to the overlapping demographics in The far south of Algeria with Sahel region. So Algeria finds itself forced to intervene in the resolution of crises in the region, especially with regard to Malian and Libyan Cases. We find within the Algerian approach therefore rejected foreign military intervention in the region and a preference for peaceful solutions and dialogue, with refusing negotiating with terrorists or pay a ransom to the kidnappers groups. But the constant renewal of crises and ease of transmission consequences across the border and the occurrence of foreign military intervention makes Algerian treatment loses its effectiveness, so it must think about the change, although not at the level of principles, then at least makes exceptions because of necessity before the situation be out of control, especially that any foreseeing future can not say for sure what will accrue to the situation in the region and its surroundings, in the day next.

الفهرس

فـهـرس الـمـحـتـويـات:

إهداء:.....

تشكر:.....

مقدمة:.....

الفصل الأول: إشكالية الأمن وبناء الدولة في الساحل والصحراء..... 05

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن من الدولاتية إلى الأمن الإنساني..... 06

المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن..... 06

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن..... 11

المطلب الثالث: تعريف الأمن الإنساني..... 13

المبحث الثاني: الدولة الفاشلة في الساحل والصحراء..... 17

المطلب الأول: تعريف الدولة الفاشلة والهشة..... 17

المطلب الثاني: مؤشرات الدولة الفاشلة..... 20

المطلب الثالث: حالة فشل الدولة في مالـــي..... 21

المبحث الثالث: تحديات ومشاكل الدولة في منطقة الساحل والصحراء..... 25

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة..... 25

المطلب الثاني: تحديات التنمية في دول الساحل والصحراء..... 28

المطلب الثالث: تحدي التركيبة الإثنية..... 30

الفصل الثاني : واقع منطقة الساحل والصحراء والتحديات الأمنية داخليا وخارجيا..... 35

المبحث الأول: التحديات الإقليمية لمنطقة الساحل والصحراء..... 36

المطلب الأول: الأزمة الليبية وخطر التفكك..... 36

المطلب الثاني: مشكلة الطوارق..... 39
المطلب الثالث: سوء إدارة المصادر الطبيعية..... 42
المبحث الثاني: تحديات الوضع الأمني المتدهور في منطقة الساحل..... 46
المطلب الأول: مشكلة الإرهاب في المنطقة..... 46
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء..... 47
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية..... 49
المبحث الثالث: التنافس الأجنبي على منطقة الساحل والصحراء..... 53
المطلب الأول: الوجود الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء..... 53
المطلب الثاني: المشروع الأمريكي في منطقة الساحل والصحراء..... 56
المطلب الثالث: الصعود الصيني في منطقة الساحل والصحراء..... 60
الفصل الثالث: التبعات الأمنية لمنطقة الساحل والصحراء على الجزائر والمقاربة الجزائرية لمواجهتها..... 64
المبحث الأول: العقيدة الأمنية والأمن القومي الجزائري..... 65
المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية..... 65
المطلب الثاني: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية..... 66
المطلب الثالث: راهن تهديدات الأمن القومي الجزائري..... 68
المبحث الثاني: أخطار الساحل والصحراء الممتدة إلى الجزائر..... 73
المطلب الأول: تحدي خطر الإرهاب في منطقة الساحل على الجزائر..... 73
المطلب الثاني: تحدي الجريمة المنظمة على أمن الجزائر..... 76
المطلب الثالث: تبعات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري..... 79
المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية تجاه الوضع في منطقة الساحل والصحراء.. 83
المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي..... 83

المطلب الثاني: المقاربة الديبلوماسية للجزائر تجاه أزمات الساحل..... 86

المطلب الثالث: التعاون الدولي في مواجهة خطر الإرهاب..... 90

خاتمة:..... 94

الخرائط والملاحق.....

الملخص.....

الملخص بالإنجليزية (Abstract).....

فهرس المحتويات.....